التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 112 السنة الخامسة عشر - مارس 2017

المنتدى الفكـــري السنـوي الثالث

9-8

عندما نلتزم بالاصلاح الإداري

16

خطوتان إلى الوراء

19

موقفنا

العابرون للطوائف

الطائفية في معناها المزدوج، أي في تعبيرها عن مجتمع متعدد الطوائف، أو ثنائي التكوين الطائفي كما هو حال مجتمع البحرين، وفي كونها ساحة من الحساسيات وحتى الاحتكاكات بين أبناء هذه الطوائف لم تنشأ اليوم، وإنما هي موروث عمره قرون من الزمن، وهذا الموروث يمتلك كل أسباب استمراره المترسخة في التكوين الاجتماعي للبلد وفي أشكال الوعي التي لن يصار إلى إلغائها بجرة قلم أو برغبة.

ومن حيث المبدأ يجب علينا ألا نتعاطى مع هذه المسالة من زاوية الرغبات أو النوايا الحسنة فلن نصحو في صباح الغد أو الصباح الذي يليه ونرى المجتمع وقد تحررمن تكوينه الطائفي، أعني من كونه مبنيا على ثنائية أو تعددية مذهبية لا مناص من الإقرار بها.

بهذا المعنى ليست البحرين حالة شاذة بين المجتمعات العربية – الإسلامية، ولا هي حالة غريبة عن بقية المجتمعات في العالم المعروفة بتعدد الأجناس والأعراق والطوائف والمذاهب التي يعيش أصحابها على أراضي هذه البلدان ويكونون بالتالي مجتمعا واحدا أو مشتركا، تجمعهم، وفي أحيان كثيرة، تكاد تصهرهم مشتركات عديدة قوية لا يعيقها التنوع أو التعدد القومي والطائفي.

بـل ان المجتمعات متعددة أو متنوعة التكوينات يمكن أن تكون أكثر حيوية وثراء ثقافيا واجتماعيا بالقياس للمجتمعات أحادية التكوين، لأن التنوع يعني إضفاء التفاعل الخلاق بين المكونات المختلفة، ويعني أيضا تعدد الروافد الثقافية والتاريخية التي تضفي الحيوية المشار عليها، وأعتقد إن وضع البحرين بالقياس إلى محيطها الخليجي يعطي مثلاً جيداً على ما نذهب إليه.

لكن المسألة الطائفية في مجتمعنا، كما هي في المجتمعات العربية – الإسلامية على درجة كبيرة من التعقيد بحيث يغدو معها حديثنا أعلاه بمثابة النشيد الرومانسي الذي يغفل التجليات السلبية الكثيرة للطائفية، حين تصبح أداة موظفة توظيفا سياسيا، يحتمل الكثير من أوجه الإقصاء والتمييز، التي ليس في متناول قوة أخرى غير الدولة أن تعالجها إن هي أرادت تجنيب المجتمع مخاطر الفتنة، عبر توكيد فكرة المواطنة التامة، القائمة على تكافؤ الفرص والمساواة في الحقوق والواجبات، مما يعمق من فكرة الانتماء الوطني ويعززها، ويضعف بالتالي من حدة التعصب الطائفي، الذي ينشط كلما ضعفت آليات الدمج الوطني التي تعزز المشتركات على حساب عوامل الفرقة أو التنافر.

التقدمي

في بلاغ صحفي صادر عن المكتب السياسي

«التقدمي» يؤكد انفتاحه على كل القوى الرافضة للانقسام الطائفي

عقد المكتب السياسي للمنبر التقدمي مساء الأربعاء الموافق 15 فبراير 2017، اجتماعاً ناقش فيه عدداً من القضايا التنظيمية والسياسية، حيث اطلع على تقارير عن عمل اللجان المكلفة ببعض الأنشطة القريبة، واتخذ بشأنها التوصيات والتوجيهات اللازمة، كما استعرض نتائج الاجتماع الأخير للجنة المركزية للتقدمي، وأقر تنظيم لقاء داخلي قريب مع الأعضاء لاطلاعهم على المستجدات والتشاور بصدد الأنشطة المقبلة.

وعلى الصعيد السياسي توقف المكتب السياسي وقفة تقدير واجلال أمام الذكرى الثانية والستين لتأسيس جبهة التحرير الوطني البحرانية، محيياً تضحيات مناضليها وأنصارها على مدار عقود من أجل الاستقلال الوطني والحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي، حيث يواصل المنبر التقدمي، كامتداد فكري وسياسي وتنظيمي لمسيرتها العمل في ظروف العلنية التي أصبحت ممكنة كثمرة من ثمار ميثاق العمل الوطني الذي تمر هذه الأيام الذكرى السنوية السادسة عشرة للتصويت عليه بإجماع وطني، كمنطلق للإصلاح السياسي، الذي ناضل من أجله شعب البحرين وحركته الوطنية.

وفي هذا الصدد يؤكد المنبر التقدمي أن عمل الجمعيات السياسية هو مكسب مهم حققته البحرين ويجب صونه والحفاظ عليه، في إطار الشرعية الدستورية والقانون ومبادىء ميثاق العمل الوطني، وهو ما التزم ويلتزم به "التقدمي"، منطلقاً في ذلك من برنامجه السياسي والوثائق التي أقرتها مؤتمراته، بما فيها وثيقة المراجعة النقدية لأحداث فبراير/ مارس 2011 التي أقرها مؤتمره العام السادس في عام 2012.

ويجدد المنبر التقدمي رفضه لكل ممارسات ودعوات العنف، ويؤكد تمسكه بمنهج النضال السياسي السلمي وبالعمل في إطار التيار الوطني الديمقراطي، من جمعيات وشخصيات، ضمن السياقات التي تخدم الوحدة الوطنية لمجتمعنا والانفتاح على كل القوى المخلصة الرافض لحالة الانقسام الطائفي، وتحقيق المطالب العادلة لشعبنا في الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار الوطني والتوزيع العادل للثروات، ورفض كافة أشكال التدخل الخارجي وضمان السيادة الوطنية لوطننا.

د. محمد الصياد يحاضر في ملتقى التقدمي عن:

تغير المنـــاخ والاقتصـــادات الخليجيـــة

نظم ملتقى التقدمي بتاريخ 29 يناير 2017 ، ندوة بعنوان: «قضية تغير المناخ والاقتصادات الخليجية»، تحدث فيها الاقتصادي د. محمد الصياد ، الذي أشار إلى أن منظمة التجارة العالمية أصبحت مسرحا لصراع اقتصادي بين الدول، للحصول على تحرير في مجال السلع والخدمات، حيث إنه حتى 2001 كانت جنيف هي مسرح المفاوضات اللامتناهية في مجال تحرير التجارة العالمية، الى ان عقدت مفاوضات الدوحة وهي الجولة التاسعة التي اعقبت احداث (11 سبتمبر/ أيلول)، ولكن الى يومنا هذا لم تحدث مسارات تتحرك بشكل نشط، ولذلك وبديلا للمفاوضات متعددة الأطراف، قام الاميركان بتوقيع اتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة، كما حدث بين الولايات المتحدة والبحرين».

وأوضح المحاضر أن درجات الحرارة تتغير بشكل واضح، والتوقع للخليج انه بعد 100 عام سنشهد ارتفاعا كبيرا في درجات الحرارة، لذلك تم وضع حلول مقترحة تطال رأس المال، وتم انشاء هيئة استشارية تقدم المشورة العلمية إلى الأمم المتحدة في هذا المجال، وقدمت تقريراً لاقى صدى في قمة الارض التي عقدت في العام 1992، وتم عقد اتفاقية عن تغير المناخ، والاتفاقية تستند إلى تقرير الخبراء في الهيئة المذكورة، ومفاده ان العالم مهدد بتغيرات بيئية كبيرة، وتم وضع آلية للتواصل المنتظم، يتم من خلالها عقد لقاء سنوي، ومنذ العام 1992 وحتى اليوم عقد 22 لقاء في هذا الصدد، والهدف من هذه اللقاءات هو توزيع العبء فيما يخص تغير المناخ، وتم تقسيم العالم إلى قسمين، دول العالم المتقدم ودول العالم النامي.

في الذكرى ٦٢ لتأسيس «جتوب»:

رفــاق يتـــذكـــرون

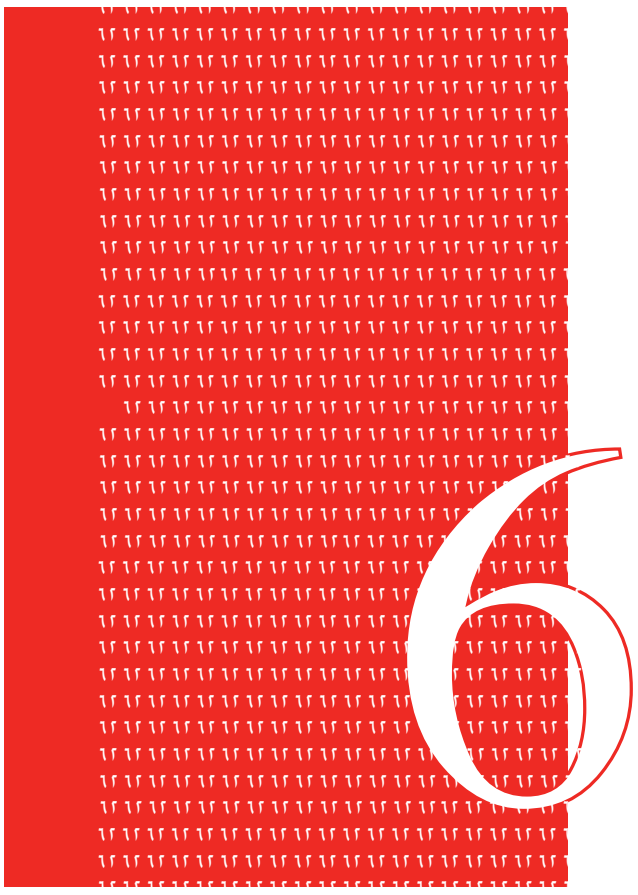

بمناسبة الذكرى ال 62 لتأسيس جبهة التحرير الوطني البحرانية نظم ملتقى التقدمي بتاريخ 12 فبراير 2017 فعالية بعنوان «رفاق يتذكرون»، بدأت الفعالية صمت حدادا على أوراح شهداء الجبهة والوطن، وتحدث فيها الأمين العام للمنبر التقدمي الرفيق خليل يوسف، ورفيقنا الأستاذ محمد نصرالله عضو اللجنة المركزية ومن قادة جتوب القدامى والرفيق فاضل الحليبي نائب الأمين العام للشؤون التنظيمية.

الأمين العام قال: «نحن هنا اليوم نستذكر بكل اعتزاز رفاقنا الأوائل الذين أسسوا الجبهة وألهموا الشباب في النضال ضد الاستعمار البريطاني والرجعية، حيث ناضلت الجبهة من أجل أهدافها الوطنية التقدمية، وعلى رأسها طرد المستعمر البريطاني من بلادنا والمطالبة بالتغيير عبر مطالبتها بمجلس برلماني، حيث دخلت فعلاً في انتخابات العام 1973، وفازت بثمانية مرشحين من أصل 12 مرشحاً قدمتهم».

واعتبر الرفيق خليل: «المصالحة الوطنية مطلباً ملحّاً غير قابل للتأجيل في الظرف الراهن الذي نمر به، بعيداً عن الاستعراضات الخطابية والنوايا المشكوك في جديتها للحوار الوطني الناجز على قاعدة الوحدة الوطنية وإطفاء ابواق الطائفية والفتنة، والتركيز على ما يمكن أن يشكل نمطاً جديداً من التفكير السياسي الناضج، بما يدفع بنا جميعاً إلى بناء البحرين الجديدة».

وختم «نحن نتقدم إلى القوى الوطنية وكل القوى الحريصة على مصلحة البحرين من اجل تشكيل تحالف من اجل الديمقراطية، وضد التمييز والطائفية والعصبية، وإذا كنا مع رفاقنا في وعد والتجمع القومي نعكف على تأسيس هذا التحالف عبر تأسيس التيار الوطني الديمقراطي فذلك لأننا نعي أهمية العمل الوطني في مسيرة النضال نحو الديمقراطية».

أما الرفيق محمد حسين نصرالله، فقال في كلمته: «في هذه الوقفة الوطنية نرفع رؤوسنا عالياً، ورؤوس من عانى وضحى ونعاهد قوانا الوطنية بأن هذا هو يوم الوفاء، واستمرار النضال الوطني. واجهتنا صعوبات وعقبات، ولكننا استطعنا التغلب عليها بكل صبر، رغم قمع المستعمر، وإرساله العديد من رفاقنا إلى بقاع شتى في المنفى، ولكن ذلك لم يفت من عضد هذه الجبهة ونضالها الوطني المشرف.

تحدث الرفيق فاضل الحليبي عن الدور الثقافي الذي قامت به جبهة التحرير الوطني البحرانية، حيث أولت أهمية خاصة للتثقيف والتثقيف الذاتي الذي ترسخ بشكل رئيسي في النشاط الحزبي للجبهة والشبيبة، فبامتلاك العضو الوعي الثقافي والسياسى يستطيع أن ينجز مهامه الحزبية بالشكل المطلوب في القطاع الذي ينشط فيه وإيصال برنامج وأهداف وأفكار الحزب إلى الجماهير.

التيار الوطني الديمقراطي يدعو إلى

حوار وطني جاد يفضي لإصلاحات عميقة

بمناسبة مرور ست سنوات على أحداث فبراير/ مارس 2011 وتداعياتها أصدرت جمعيات التيار الوطني الديمقراطي بياناً أعادت فيه التأكيد على التمسك بحل وطني شامل متوافق عليه من مكونات المجتمع، ويرسي أسس التحول الديمقراطي نحو الملكية الدستورية، التي تضمن المشاركة الشعبية الحقيقية في رسم السياسات، وصون الثروات الوطنية من الهدر والفساد وتوجيهها نحو النهوض بأوضاع الشعب والأجيال القادمة عبر سياسات تنموية شاملة وعادلة.

وأكد البيان على تمسك الجمعيات الثلاث القاطع بالنضال السلمي الديمقراطي، ورفضها لأي ممارسات أو دعوات لاتخاذ العنف أو استخدام السلاح كونه خياراً مدمراً للوطن ومضراً بالوحدة الوطنية للشعب، ومؤكدة على ضرورة الاستماع إلى صوت العقل والتمسك بالسلمية طريقاً لتحقيق مصالح المواطنين.

«التقـدمي» يؤبن الرفيق محمـــــــــــــــ

وسط حضور حاشد من رفاق وأصدقاء ومحبي وأهل الفقيد العزيز رفيقنا محمد مهدي عيّاد، نظم المنبر التقدمي فعالية خاصة مساء الأحد 26/ 2/2017 لتأبين الرفيق الراحل ، في أربعينية رحيله المفاجىء والفاجع،

بدأ الحفل بوقفة صمت حداداً على روح رفيقنا الراحل، وبعدها ألقيت كلمات تأبين ووفاء من رفاق وأصدقاء وعائلة الفقيد، بدأت بكلمة الأمين العام للمنبر التقدمي الرفيق خليل يوسف، ثم الرفيق جواد المرخي رئيس قطاع النقابات العمالية والمهنية في «التقدمي»، والنقابي كريم رضي ممثل الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، الرفيق الأستاذ محمد حسين نصرالله عضو اللجنة المركزية، الرفيق فلاح هاشم نائب الأمين العام للشؤون السياسية، وأخيرا كلمة العائلة ألقاها ابن الرفيق الراحل، رفيقنا الشاب حسين محمد مهدي عياد، فيما كان عريف الحفل الرفيق الشاب حسين غنام.

جاءت الكلمات جميعها معبرة وحزينة تشيد بتاريخ الفقيد النضالي ودوره الوطني والنقابي والاجتماعي، كما عددت مناقبه وصفاته ونشاطاته في المنبر التقدمي ونادي باربار ونقابة عمال الأشغال والاتحاد العام لنقابات عمال البحرين الذي ساهم مع زملائه النقابيين في تأسيسه، كما أشادت الكلمات بأخلاقه العالية والتصاقه بالناس وبما كان يتصف به من بساطة وتواضع جعلته قريباً من نفوس وقلوب كل من عمل معه أو عرفه.

ـــــــد مهدي عيّاد

حسين محمد مهدي:
فقدنا أباً وأخاً وصديقاً

في البداية كم هو محزن أن تبحث عن أحرفٍ أو أن تُكَّون كلمات تؤبن بها والدك، فلا ولن تستطيع ..

شاءت الأقدار أن نفقد أباً مُربياً وأخاً ناصحاً وصديقاً وفياً ..

«اسمى درجات السعادة هي التي تشعر بها عند تقديم بعض التضحيات، علماً ان يكون ذلك في الوقت المناسب و للشخص المناسب" – تلك بعض الكلمات التي خطها والدي قبل رحيله، وأنا بيني وبين نفسي أقول بأنك نموذج للعطاء والتضحيات .. قدوة في التجرد .. رائد في نكران الذات.

عمل أبي في العديد من الأنشطة العمالية والنقابية في المنبر التقدمي وخارجه، كما ساهم في العديد من الأنشطة في قرية باربار كاليوم الصحي الذي ساهم في انقاذ العديد من الأشخاص من تزامن المرض، ودورة التعارف، وتنظيف سواحل القرية ومهرجان قدامى اللاعبين والقائمة تطول ..

والدي العزيز! لقد استعجلت الرحيل.. رحلت بدون وداع ودون مقدمات، فكم هو مؤلم أن تقبل على يوم جديد لتجد أن روحاً رحلت عنك ولكنها لم ترحل منك. لقد أوجعنا رحيك وإن كانً ترك في أرواحنا جرحاً ممثلاً بالذكريات. إن اليد تعجز عن الكتابة واللسان عن النطق لوصف مدى حزننا العميق تجاه من سهر الليالي وتكبد عناء تربيتنا .. بعد فراقك أدركت أن الأب رجل لا يتكرر في الحياة ولا يغني عن غيابه أي أحد .. أبي المجد لك ولكل أولئك الذين رحلوا بصمت تاركين وراءهم ذكريات حمل في طياتها صفاء أرواحهم وجمال نفوسهم.. في هذا اليوم نعزي أنفسنا ونعزيكم، لأن الراحل هو فقيدنا وفقيدكم، وإننا لو استذكرناه فإننا سنرى روحه ترفرف في هذا المكان ..

إننا نتعهد بالمواصلة على نهج فقيدنا الغالي. إننا ثابتون على مبادئه وقيمه التي لطالما سعى لغرسها فينا، والاستمرار على ذات المنوال في العمل في مساعدة الآخرين.

أيها الحضور الكريم: يملؤني الحزن لاجتماعنا في مناسبة كهذه، ولكن في ذات الوقت تغمرني السعادة لمعرفتي بمشاعركم الجياشة وحبكم الصادق لأبي ...

فبالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن عائلتي عيّاد والغانم، أتقدم بالشكر والعرفان للحضور الكريم، ولكل من واسانا في فقيدنا الغالي، وأخص بالذكر المنبر التقدمي. ولا يسعني إلا القول بأن مصاباً كهذا كان جللاً، ولكن ما قدمتموه لنا من تعازيكم الحارة ومواساتكم الحسنة ودعواتكم الصادقة خفف علينا مصابنا، فلكم جزيل الشكر.

على هامش المنتدى الفكري

«التقدمي» ينظم معرض الكتب المستعملة للسنة الثانية

على هامش المنتدى الفكري السنوي الثالث أقام المنبر التقدمي، وللسنة الثانية، معرضاً للكتب المستعملة عرضت فيه مئات العناوين في مجالات الفكر والسياسة والاقتصاد والتاريخ والأدب وغيرها من حقول المعرفة.

وقد تزامن افتتاح المعرض مع انعقاد المنتدى الفكري في قاعة المؤتمرات بفندق بلازا، حيث حظي باهتمام واعجاب ضيوف المنتدى والمشاركين فيه، قبل أن ينتقل إلى مقر «التقدمي» في مدينة عيسى حيث استمر حتى الخامس من مارس.

وفي تصريح لجريدة «الوسط» قال المشرف على المعرض الرفيق عدنان جمعة، إن مجموع الكتب المعروضة في المعرض، هي تبرعات تقدم بها أعضاء «التقدمي»، الذين استمروا في تزويد المعرض بالمزيد من العناوين خلال أيام انعقاده.

وعن الهدف من إقامة هذا المعرض للعام الثاني على التوالي، ضمن فعاليات المنتدى الفكري السنوي، أفاد جمعة بأن المنتدى نشاط فكري، والكتاب مرتبط بالفكر، من أجل المساهمة في نشر المعرفة وتحفيز المهتمين على اقتناء الكتب القيمة، التي لا يتوفر الكثير منها في المكتبات اليوم.

جمعيات التيار الديمقراطي تنظم ندوة

بمناسبة اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية

بمناسبة اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية المصادف 20 فبراير من الشهر الماضي نظم التيار الوطني الديمقراطي (التقدمي ووعد والقومي)، ندوة بتاريخ 19 فبراير 2017، في مقر «التقدمي»، تحدث فيها المحامي سامي سيادي والأستاذ عبدالجليل حبيل والمحامي فيصل خليفة.

المحامي سامي سيادي، عضو المكتب السياسي بجمعية وعد أوضح بأن العدالة الاجتماعية عنوان واسع للنضال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في مختلف المجتمعات، واساس الاستقرار الاجتماعي هو السلم الاهلي، وهي نظام اقتصادي واجتماعي هدفه ازالة الفوارق بين الافراد في المجتمع».

وقال: «إن دستور البحرين الصادر في العام 2002، ذكر في المادة 4، أن «العدل أساس الحكم، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، والحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة»، أما المادة 10 من الدستور في الفقرة (أ)، فأشارت إلى أن «الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه التنمية الاقتصادية وفقا لخطة مرسومة، وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك

كله في حدود القانون». وعليه فإن الدستور حدد جوانب العدالة الاجتماعية، فهل هناك اختلاف بين الجانب النظر والجانب التطبيقي؟ اذا لم نعترف بوجود ذلك فسوف لن نعمل على ايجاد الحلول».

وأكد على أنه لا يمكن اشاحة النظر عما حدث في السنوات المنصرمة، حيث حدثت اختراقات لحقوق الانسان، والتي وثقها تقرير لجنة تقصي الحقائق (تقرير بسيوني)، وهناك كوابح تبطئ تحقق العدالة الاجتماعية، ونحن نحتاج الى ان نحقق تطابقا بين الجانب النظري والتطبيقي في الدستور.

أما عضو التجمع القومي الأستاذ عبد الجليل حبيل فقد قال: "إن مقومات العدالة الاجتماعية تتكون من العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، والتوزيع العادل للناتج القومي والعدالة بين الاجيال، وبالنسبة الى المساواة وعدم التمييز فهو يعد حجر زاوية للعدالة الاجتماعية، بحيث تكون الفروق بين المستوى المعيشي في المستوى المقبول، وهنا نشير الى عدم وجود تشريعات تحقق العدالة الاجتماعية، رغم انه في السنوات الماضية عرضت مجموعة من المبادرات لتحقيق العدالة الاجتماعية".

وأشار إلى "أن فكرة العدالة الاجتماعية لا تنفصل عن حقوق الانسان الاجتماعية والاقتصادية والمدنية، على النحو الموجود في الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

المحامي فيصل خليفة عضو المكتب السياسي للمنبر التقدمي لاحظ أنه في السنوات الاخيرة اتسع الحراك في العالم للتعبير عن السخط على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ما استدعى من الامم المتحدة ان تنتبه لذلك، وتخصص يوما للعدالة الاجتماعية لحث الدول على ان تخصص مواردها لمختلف طبقاتها الاجتماعية، ولكن هذا الكلام ما يزال نظريا، حيث لا يزال هذا المفهوم مختلفا عليه بين مختلف الجهات في المجتمعات في العالم.

وأردف: في الوقت الحاضر هناك توافق واضح بين الباحثين في العالم، من اجل اعادة صوغ الاستراتيجيات الانمائية من اجل مستقبل اكثر انصافا ومن اجل صون الكرامة واتاحة الاستقرار".

وقال : العدالة الاجتماعية مهمة في حفظ الاستقرار الاهلي، ولذلك ينبغي التوافق على المساواة، وعدم التمييز وتكافؤ الفرص والضمان الاجتماعي والعدالة بين الاجيال، وهذا يحتاج الى 3 شروط هي: عدم التمييز بين المواطنين وثانيا توفير الفرص في العمل، وثالثا تمكين الافراد من الفرص، ومن التنافس عليها عبر اتاحة التعليم والتدريب وغيرها من القدرات".

..وتقيم ندوة حول واقع العمل النقابي وآفاقه

نظم التيار الوطني الديمقراطي (التقدمي ، وعد ، القومي)، في مقر المنبر التقدمي، في يوم الأحد 5 فبراير 2017 ، ندوة بعنوان «واقع العمل النقابي وآفاقه»، تحدث فيها النقابي الرفيق جواد المرخي رئيس قطاع النقابات العمالية والمهنية في «التقدمي»، و النقابي محمد مساعد رئيس المكتب العمالي في جمعية وعد ، وادار الندوة من قبل الصحفي مكي حسن من التجمع القومي.

أشار جواد المرخي إلى أنه لا يمكن الحديث عن دور وواقع الطبقة العمالية دون الحديث عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية لها، بحكم تشابك المصالح والمطالب للعمال، وكلما تزداد وتيرة الديمقراطية في أي بلد ما، يتوافر هامش من الحرية يتيح للطبقة العمالية دور أكبر في المجتمع، اما إذا كان المجتمع يرزح تحت ظروف خانقة، فإن ذلك يؤدي الى تغييب دور الحركة العمالية أيضا».

ولأننا نعيش واقعا عربيا مؤلما، وغير مستقر سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، فإن هذا لا يعطي فرصة للحركات العمالية من أجل وضع مطالبها بشكل ايجابي، واصبحت أكثر التحركات العمالية شبه مجمدة او حتى ملغاة في بعض البلدان العربية التي تعيش دمارا شاملا، لأنه في ظل هذه الاوضاع لا يمكن ان تتقدم الحركة النقابية والعمالية». وفي ورقته، قال مسئول المكتب العمالي في جمعية «وعد» محمد مساعد: «بعد عقود من تأسيس الحركة النقابية حصدت القوى العمالية ثمرة نضالاتها بعد صدور قانون يسمح للحركة النقابية بالعمل والتأسيس في العام 2002، ومن ثم تشكيل الاتحاد العام للنقابات في العام 2004، بمشاركة نحو 40 نقابة آنذاك، الى ان بلغ 76 نقابة في العام 2010، كما تشكيل عدة نقابات عمالية في القطاع الحكومي، ولكن الحكومة لم تعترف بها ومنعتها». وذكر أن «هناك تحديات واجهتها الحركات العمالية بعد العام 2011، بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية ومنع الحركات النقابية من التأسيس في القطاع الحكومي، وخلق المعوقات للعمل النقابي والذي ظهر بعد انتشار النقابات، عبر قيام ديوان الخدمة بحظر حق الطبقة العمالية من تشكيل نقابات في القطاع الحكومي، رغم ان ذلك يخالف قانون النقابات العمالية، ولدينا ردود قانونية عدة تبين خلاف ما ذهب اليه ديوان الخدمة المدنية، فهذا التعميم مايزال يحرم أكثر من 66 ألف موظف حكومي من تنظيم أنفسهم نقابيا وحماية حقوقهم".

محطات

يحررها: خليل يوسف

عن مشاكلنا

كثير من مشاكل مجتمعنا البحريني معلومة لدى الجميع، وبالأخص من يفترض انهم معنيين بأمرها وبحلها. ومؤسف أن بعض المعنيين بالمعالجة والحلول، لا يريدون لا هذا ولا ذاك، فيوقعونا فى أفخاخ، ويهدرون جهودنا على «الصغائر»، هؤلاء يفعلون ذلك لأنهم إما مستفيدون من غياب الحلول، او لأن اصحاب الحل والربط لم يعطوا الضوء الأخضر ..!!

كثير من مشاكلنا سهلة الحل، ولكن الرغبة فى الحل هى الغائبة، أو المغيبة بفعل فاعل أو فاعلين، ممن ينطبق عليهم القول «أنا او لا أحد».

بؤس النجومية

عجيب هذا الواقع الذى يجعل من يتقنون التحريض ويضربون على وتر الطائفية والمذهبية، وهدفهم أن يلغي كل منا الآخر أصحاب نجومية فى مواقع التواصل الاجتماعي، بئس النجم والنجومية ..!!

حماقات

ما أكثر الذين يذهبون ضحايا للحماقات، وتحديداً الحماقات التى أعيت من يداويها ..!!

الوطنية

باتت الوطنية عند البعض تعنى ألا تسأل، ولا تناقش، ولا تعترض، فقط عليك أن تؤيد، وتثنى، وتشيد، أو تصمت، والأفضل فى هذه الحالة أن تقتنع بأن الصمت من ذهب ..!!، وإلا اتهمت بقلة الوطنية، او فى أحسن الأحوال بأنك غير إيجابي ..!!

العقلانية

لماذا يصر البعض على أن تتوه خلف سيل خطابات الكراهية والتطرف والأنماط المصلحية المختلف، متى يا ترى يمكن أن يعاد الاعتبار للعقلانية ..؟!

حقيقة

الكاذب يبقى كاذباً، والمنافق يظل يمارس نفاقه بكل صفاقة، والانتهازي يصر على انتهازيته، ، والطائفي يدافع عن طائفيته، والفاشل يعطى فرص ليقود من فشل الى فشل.

الفساد وتجلياته !!

بشأن تراجع البحرين فى مؤشر مدركات الفساد الصادر مؤخراً عن منظمة الشفافية الدولية، صرح أحد المسؤولين بانه سيتم دراسة أسباب هذا الترجع ..!!

وبشأن ماكشف عنه ديوان الرقابة المالية والإدارية فى تقاريره التى اصدرها على مدى 13 عاماً من تجاوزات ومخالفات ومظاهر فساد ، صرح أكثر من مسؤول بأن «ملاحظات « الديوان ستدرس.. !!

بعد كل هذه السنوات، وبعد كل هذه التقارير مازلنا ندرس ولا نعرف أسباب تراجعنا فى مؤشر مدركات الفساد.. ولا حتى نسمى الأشياء بمسمياتها، حين نصر على تسمية التجاوزات والمخالفات وكل أوجه الفساد الفاقعة التى يكشفها جهاز يتبع جهة عليا على اعتبار انها مجرد «ملاحظات»..!!

فساد ولكن من دون فاسدين !!

تقاريرنا تتحدث عن الفساد، لكن دون فاسدين، مع أنه يتجلى بالعين المجردة فى مشروعات متعثرة، او مشروعات منفذة بأسوأ المواصفات او بأسعار تفوق الكلفة الحقيقية، الفساد يمد لنا لسانه من خلال مظاهر الواسطة والمحسوبية وتعيين غير الأكفاء، وإحباط أهل الكفاءة، يتجلى أيضاً فى حملة دكتوراه مزورة، وأيضاً وفي من يعدون أنفسهم نشطاء فيما هم يتاجرون بالوطنية.

يتجلى فى نواب لا هم لهم إلا تأمين مصالحهم الخاصة تحت ستار خدمة الوطن، لا يعرفون من العمل البرلمانى إلا التمصلح أوالتوسط ولو على حساب الأحقية والأقدمية، كما يتجلى الفساد فى ابتزاز الناس والمستثمرين من فوق وتحت الطاولة لإنجاز أو تمرير معاملة أو مناقصة او خدمة، فى التنصل من المسؤولية وإلقاءها على الغير، فى تكرار الأخطاء والتجاوزات وضيعان الحقوق، وفي التعصب الطائفي الذى يفرز صوراً جارحة انسانياً ووطنياً ومدمرة سياسياً، يكفى انه يحرك الغرائز ويخلق المشاعر البغيضة، ويجعل الطائفية سوقاً سوداء للتداول والتنافس على المصالح والمنافع بين انتهازيين ..!!

الفساد والارهاب

فساد الحكومات يغذى تيارات التطرف، ويجعله ينمو ويتمدد. كانت هذه خلاصة تقرير حديث لمنظمة الشفافية الدولية بعنوان «المحفز الكبير» صدر فى 21 فبراير 2017، ويشير التقرير إلى أن التنظيمات الإرهابية لن تهزم مالم يتم التعامل مع الظروف الفاسدة التى تساعد على نشر تنظيمات إرهابية مثل داعش على استغلال الفساد لنشر التطرّف ووتجنيد الساخطين، تنظيمات تقدم نفسها على أنها العلاج للفساد وتطبيق العدل والمساواة. إنهم يستخدمون الفساد لتحقيق أغراضهم . وهذا يعنى ان الفساد تهديد أمنى حقيقي، كما يعنى أنه مقترن بالاستبداد والدكتاتورية وغياب المساءلة والشفافية وانتهاك الحريات العامة وحقوق الانسان، وذلك كله يعنى أن مكامن الخلل إذا بقيت فإن هناك جيلاً تلو جيل من الدواعش، وأشباه الدواعش .

المنتدى الفكري السنوي الثالث

البنية الاجتماعية – الطبقية في مجتمعات الخليج العربي: السمات والتحولات

في ٢٤ فبراير الماضي أقام المنبر التقدمي منتداه الفكري السنوي الثالث، والذي جاء هذا العام تحت عنوان: «البنية الاجتماعية – الطبقية في مجتمعات الخليج العربي: السمات والتحولات»، في قاعة المؤتمرات بفندق كراون بلازا، والذي انعقد على جلستين، قدمت في أولاهما ورقة الباحث العماني سعيد سلطان الهاشمي بعنوان «في مسألة الطبقة وفي مساءلة الوسطى»، التي عقب عليها أستاذ علم الاجتماع في جامعة البحرين د. باقر النجار، فيما قُدمت في الجلسة الثانية ورقة الباحث الكويتي يوسف الستافي بعنوان: «الطبقة العاملة في الكويت: السمات والتحولات»، وعقب عليها الباحث د. محمد الصياد.

سعيد الهاشمي: تحديات أمام الفئة الوسطى

في ورقته لاحظ سعيد الهاشمي أن «الفئة المتوسطة» هي مزيج سائل يتمدد وينكمش، حجماً ووجوداً، في حدود المنطقة التي تتوسط شكل الواقع المعيشي للمجتمع العُماني. تشكلت هذه الفئة من بعض أفراد الأسر الفقيرة في مرحلة ما قبل النفط، أبناء المزارعين والصيادين والحرفيين، ومن صغار التجار وموظفي القطاع الحكومي والعسكري والقطاع الخاص. كما تشمل أبناء الجيل الثاني من سكان الريف والبوادي والجبال، أفراد قبائل استقرت في حواضر المدن العمانية بعد أن تبنت الدولة العمانية المعاصرة خيارات التحديث والتنمية منذ العام 1970. كما تشمل هذه الفئة جُلّ من ساهم التعليم في تحسين مستواه الاقتصادي والاجتماعي من المعلمين والأطباء والمحامين والمهندسين والممرضين والصيادلة والمحاسبين.. وغيرهم.

بيد أن هذه الفئة لا يمكن أن نطلق عليها تساهلاً مصطلح «طبقة» لأنها تتشكل من مزيج متنوع من المفاهيم الاجتماعية والقيمية والخبرات، تصل في مجملها إلى عدم الإنسجام أو التناسق. ومن باب أولى فإن «الوعي الذاتي» الذي يمهد لأي طبقة صهر أحاسيس مشتركة لصياغة مواقف معلنة ومنظمة تناضل من أجلها لتحسين مكانتها وبسط شروطها، في الحالة العُمانية، على الأقل، إن لم تكن موجودة في الأساس، فإن ظروفاً موضوعية تحول دون تحققها على أرض الواقع.

وحول السمات لاحظ الباحث أن الفئة الوسطى تتضاءل في القطاع الخاص لتبعية هذا القطاع للحكومة في نشاطه وحركته، ولا يقف الأمر عند مستوى الأجور المتدني نسبياً بل يتجاوزه إلى تقلص فرص التطوير والاستثمار في تأهيل العاملين فيه من المواطنين. وهو بذلك يعزز درجات اللا يقين في نفوس منتسبيه، مما يشجعهم على مغادرته سريعاً والبحث عن أية وظيفة في القطاع العام مهما كان راتبها متوضعاً.

وأشار الهاشمي إلى أن هذه الفئة تتميز بمستوىً متنام من التعليم، إذ أن ثلث راشدي هذه الفئة متحصلون على مؤهّلات التعليم الثانوي أو العالي. ولا غرابة في ذلك، لأن عُمان قد حققت تقريباً، ومن منذ فترة مبكرة الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بتعميم التعليم الابتدائي، ويتجسد ذلك ببلوغ صافي نسبة القيد في الصفوف (1–6) إلى 99.4٪ في العام.1بيد أن هذا الإنجاز يستوجب الانتباه للإنسداد الذي ستعاني منه الأجيال القادمة، المتعلمة، المتطلبة لفرص تشغيل منتجة، أمنة، مستدامة، وإلا ستراكم أرقام مهولة من المعطلين عن العمل.

ومن بين عدد من التحديات التي تواجه هذه الفئة، حسب الباحث، تحدي التفاوت متعدد الأبعاد؛ تفاوت نوع العمل، تفاوت حسب النوع الاجتماعي، وتفاوت الحضر والريف.

على مستوى التفاوت بحسب نوع العمل؛ لا تتجاوز نسبة المهنيين العُمانيين من الفئة الوسطى15٪ بينما تنخرط النسب الأكبر في العمل في القطاع العام والقطاع العسكري والأمني.

تكمن خطورة هذا التفاوت في أن استدامة وتوسع الفئة الوسطى مرتهن لقاعدة انتاجية تحقق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني وللدخل الشخصي على حد سواء.

ألما التعويل على رواتب ومعاشات تدفعها الدولة المعتمدة على تصدير سلعة واحدة، مهددة بالنضوب أو البوار كالنفط فإن ذلك يكرس مأساة الفئة الوسطى ولا يتحرك بشكل عاجل للتخفيف من عواقبها.

أما بشأن التفاوت حسب النوع الاجتماعي؛ فمن يقرأ مساهمة المرأة العمانية في الفاعلية الاجتماعية والاقتصادية للفئة الوسطى يلاحظ أنها تتسم بذات السمات السائدة لعموم المجتمع؛ تكدس في القطاع العام، وانتظار التوظيف المركزي، مع مشاركة متواضعة في القطاع الخاص وانحسار مخيف في قطاع المبادرات والحرف والصناعات اليدوية.

وبرأي الباحث فإن الفئة الوسطى في عُمان لا تقف على أرضية صلبة. حيث أغلب الأفراد المنضوين إليها لا يزالون يتكئون على وشائج النسب أكثر من رهانهم على عروة الانتساب. نسب الهويات البدئية كـ القبيلة والأسرة والمذهب أكثر من الانتساب إلى قيم المواطنة وطرائق إنتاج رأس المال البشري والمادي.

باقر النجار: أكثر من فئة وأقرب إلى الطبقة

وتعقيباً على الهاشمي، قال أستاذ علم الاجتماع باقر النجار، إن ورقة الهاشمي «قيمة وأصيلة في معالجتها الطبقة الوسطى وإشكالاتها في المجتمع العماني. ورقة تحفز على التذكير، وتدعو القارئ لتحدٍ فكري ومفاهيمي في مسألة الطبقة الوسطى».

وذكر النجار أن اعتماد دول الخليج على النفط والاقتصاد الريعي أحدث تحولات كلية أصابت النظم الاقتصادية، وهذا النظام أعاد تشكيل البناء الطبقي القائم، إلا أن هذا البناء

الطبقي لا يحتكم بالكامل إلى المحددات الاقتصادية بقدر ما هو متأثر بمحددات اجتماعية وثقافية معقدة.

وأضاف «المحددات غير الاقتصادية تبدو في مجتمعات الخليج ذات تأثير يفوق المحددات الاقتصادية، وهي حالة لا تنفرد بها مجتمعات الخليج بل تتشارك معها مجتمعات آسيا وإفريقيا».

ولم يشاطر النجار الباحث الهاشمي في القول إن الطبقة الوسطى فئة وأنها تتآكل، فهي بحسب وجهة نظره تتقلص».

وأوضح أنها «أكبر من أن تكون فئة وأقرب إلى أن تكون طبقة، وهي كما الطبقات الأخرى، ويجب أن نعرف بأن طبيعة المجتمعات الخليجية والاقتصاد أعاد تشكيل هذه الطبقة»، لافتاً إلى أن «حركة الاقتصاد بشكل عام مرتبطة بدرجة الإنفاق الرسمي، ودرجة الإنفاق وحصص الأفراد فيها مرتبطة بالمحددات غير الاقتصادية، وتحديداً المحددات الاجتماعية».

ورأى أن "المنطقة تجلس على جماعة عريضة من أفراد الطبقة الوسطى، أتاح لها التعليم ومعارفها العلمية والفكرية أن تلعب أدواراً مهمة في الدولة، وبالتالي في المجتمع، وهي خلاف الحالات الموجودة في العالم، وخصوصاً العالم العربي.

يوسف السنافي: تبعات الخصخصة

الباحث الكويتي يوسف السنافي لاحظ في ورقته أن الوافدين كانوا ولا زالوا يشكلون القسم الأكبر من القوة العاملة بالنسبة لمجموع السكان الإجمالي وتقريرا لذلك فإن الوافدين هم الفئة الأكثر تضررا من الطبقة العاملة ممن طالتهم السياسات الاقتصادية النيوليبرالية.

وتوقف أمام تصريح بعض المسؤولين بأن دولة الرفاه انتهت، ليرى فيه مؤشراً على طبيعة المرحلة القادمة والتحديات التي تواجهها، مشيراً إلى بعض الخطوات الحكومية، كقانون الخصخصة الذي أقر عام 2010 ومن قبله تخصيص بعض محطات الوقود في العام 2006 الذي لم يمثل أية إضافة للمستهلك بل مثّل تنفيعا مباشراً لأصحاب الرساميل الكبيرة.

قد لا نجد مثالاً أفضل مما حدث في عام 2008 مع الهزة الاقتصادية العالمية. فعلى الرغم من "رعاية" السلطة للرساميل ودعمها المتواصل لها من خلال غياب الضرائب التصاعدية وكذلك حصولها على الدعوم الحكومية (كدعم الماء والكهرباء) إلا أن أصحاب الرساميل لم يتوانوا عن تسريح الموظفين الكويتيين مع أول هزة أصابتهم، وهو أمر لا مناص منه اذا ما علمنا أن أحد أهم مساوئ "الخصخصة" هي البطالة!

وحذر الباحث في ورقته من أن ما طال العمال الوافدين وعلى مدى سنوات طويلة من انتقاص لحقوقهم الإنسانية تحت مسمى الكفالة سيطال أيضا العمالة الوطنية تحت شعارات النيوليبرالية المغلفة بعنواني: الإصلاح المالي والاقتصادي وترشيد الإنفاق.

وبمثل هذه التوجهات تكون الطبقة العاملة على اختلاف هوياتها القومية وانتماءاتها الطائفية والعرقية في مواجهة مباشرة مع سياسات ترمي إلى الحفاظ على علاقات الإنتاج القائمة مما يتطلب إعادة تجذير الصراع الطبقي في المجتمع بعدما شوهت البوصلة على أيدي الحركات الأصولية.

محمد الصياد: رسملة العمالة الأجنبية

د.محمد الصياد ذكر في تعقيبه على الورقة بأن العمالة الأجنبية في الخليج اليوم تشغل حيزاً واسعا من عملية إنتاج وإعادة إنتاج إجمالي النواتج المحلية لبلدان الخليج العربية. ففضلا عن اختراقها بشكل خطير ومثير لتركيبتها السكانية، وذلك برسم البيانات الاحصائية الرسمية الصادرة عن دائرة الاحصاء في الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن الجزء النشط اقتصاديا منها، أي المنخرطين، من إجمالي المقيمين الأجانب، في أسواق العمل الخليجية، بات يتخطى بكثير أعداد العاملين المواطنين النشطين اقتصاديا (من 15 سنة الى 60 سنة)، بما في ذلك تلك الدول الخليجية التي لازالت تتمتع بنوع من التوازن في أعداد المواطنين قياسا للمقيمين مثل المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.

ومع أن الأرقام المتوفرة بهذا الخصوص تعود الى حوالي 5 سنوات خلت، الا أنها صادمة بما يكفي للمعنيين بضبط إيقاع التنمية المستدامة في دول التعاون. ناهيك عن أنها اليوم أكثر سوءاً بسبب الاخفاق في إدارة "فائض" قوة العمل الأجنبية في أسواق العمل الخليجية والسيطرة على سقوفه المتناسبة مع هدف الاستدامة المبتغى. وهذا أمر طبيعي ناتج عن دفع كل المنخرطين في «نظام الإجارة العمالية» (إن جاز التعبير)، سواء عبر البزنس الرائج لتأشيرات "الفري فيزا» أو التظهير المتناسخ والتأجير الباطني للسجلات التجارية، أو التنازل الكامل عن ملكية الأصول لصالح رأس المال الصغير الصاعد من بين أوساط العمالة الأجنبية – دفع كل "المتورطين" في هذا البزنس لهذا التداعي الخطير لرسملة العمالة الأجنبية، ودفعها لمزيد من التغول داخل دواليب الاقتصادات الخليجية.

المرأة والشأن العام في الواقع البحريني الراهن

الشأن العام مصطلح يطلق على مختلف المجالات المتعلقة بحياة المجتمع في عمومه، الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والثقافية. بكلمة أخرى أو بتبسيط أكثر هي قضايا الشارع وشئون عموم الناس. وتحمل المشاركة في أي مجال من مجالات الشأن العام قيمة أخلاقية ووطنية كونها تنطوي على تقديم رأي أو جهد أو مال يصب في مجرى تنمية المجتمع ويضمن استدامة جريانه. ويدور حديثنا هنا حول مشاركة المرأة البحرينية التي من نافلة القول التأكيد على دورها التاريخي في حقول الشأن العام البحريني، بل ودورها الريادي في غير مجال من مجالاته على مدى النصف الثاني من القرن العشرين.

ليس من الوارد الحديث عن دور للمرأة ككتلة واحدة متجانسة، فالمجتمع النسائي ينقسم لفئات نسائية تتمايز في مستوى وعيها العام وثقافتها ودرجة تعليمها وموقعها في الحياة. ولتلك التقسيمات تأثير مباشر على علاقة المرأة بالشأن العام إيجاباً أو سلباً. هناك فئة نسائية تتمتع بمستوى من الوعي العام الذي تراكم عبر السنوات إما بتأثير الجو العائلي المنفتح على مجريات حياة المجتمع وقضاياه وهمومه. أو بتأثير الاحتكاك المباشر لفئات من الشابات ممن واصلن تعليمهن بالخارج مع بيئات منفتحة حياتياً وثقافياً ما أتاح لهن بلورة مستوى من الوعي، وأوجد دوافع التفاعل مع قضايا الشأن العام والمشاركة فيها. وهناك فئات وإن كانت قليلة من اشتغلت على التطوير الذاتي لوعيها بالاحتكاك والاطلاع، فكوَّنت مخزوناً ثقافياً أسفر عن اهتمام تلقائي بالقضايا المجتمعية بل والانخراط فيها. كما كان للقوى السياسية الوطنية ذات الموقف المتبني لتعزيز دور المرأة والداعم لمشاركتها في مسيرة تحديث وتقدم المجتمع أثر كبير في بناء عناصر نسائية واعية، مثقفة ومسيَّسة. على صعيد آخر، سمح التخصص الأكاديمي والالتحاق بوظائف قيادية وشبه قيادية باندفاع فئة نسائية نحو الاهتمام بقضايا الشأن العام ذات العلاقة بحقل الوظيفة والمنصب اللذين تشغلهما هذه أو تلك من النساء. كما سمحت طبيعة عائلات الوفرة المالية ذات النشاط التجاري المتلازم في الغالب مع طابع الحياة الاجتماعية المنفتحة المتمدنة التي تتبنى عناصر التحضر والعصرنة بشكل تلقائي.

إضافة لما سبق ذكره، جاءت الألفية الثالثة بمحفزات مجتمعية كان من المؤمل أن تفعل فعلها في تعزيز علاقة عموم النساء بالشأن العام وتفعيل مشاركتهن الايجابية في قضاياه. استجدَّ وضعٌ قانونيٌ للمرأة في دستور المملكة ينص على حقها في المشاركة في الشأن العام. تنص المادة الأولى من دستور المملكة الصادر سنة 2002 على أن:» للمواطنين، رجالاً ونساء، حق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشيح». وتعزَّز ذلك بما صدر من تشريعات واتخذ من إجراءات وخطوات عملية باتجاه التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحقوقي للمرأة البحرينية. بُذلت جهود رسمية في المؤسسات الحكومية المعنية وعلى صعيد المجلس الأعلى للمرأة للدفع نحو الأمام بمشاركة المرأة في الشأن العام. على صعيد آخر، كان للجهود الأهلية في مؤسسات المجتمع المدني والعمل النسائي دورٌ في دفع المرأة للتفاعل مع الشأن العام والمشاركة فيه.

هنا لا بد من الاعتراف أنه – وبرغم ما تحقق على الأرض من استحقاقات للمرأة والمجتمع البحريني– فلا مفر من حقيقة أننا ما زلنا نحيا في مجتمع ذكوري. لم تزل المرأة البحرينية – في إطار فئات واسعة– تحيا حياة للرجل في غالب جوانبها الكلمة الفصل والتأثير الأقوى سواء في اتخاذ قرار حر أو في تكوين رأي أو في تبني موقف. لم تزل المرأة ترى فيما يراه الرجل الرأي السديد والكلمة الفصل وتتبنى موقفاً تابعاً للرجل فيما يتعلق بقضايا الشأن العام على وجه

فوزية مطر

الخصوص.

يحدث ذلك حتى وإن تفوقت المرأة على زوجها أو رجل عائلتها في مستوى الوعي أو الدرجة العلمية أو المنصب الوظيفي.

بالإضافة لمعوقات المجتمع الذكوري، فإننا اليوم وفي أتون الوضع المجتمعي المتأزم وتصاعد إشكاليات الشأن السياسي واحتلالها المكانة الأبرز في قضايا الشأن العام. وفي ظل ما جرى بشكل فعلي وخطير من طأفنة للمجتمع، نلمس تراجع الصورة المشرقة التي رسمتها المحفزات التي أنبأتنا بأن أجمل أيام المرأة البحرينية قادمة. تعزَّز دور التيارات الطائفية ليس في التأثير على مجريات الشأن العام فحسب، بل وفي تشكيل موقف سلبي للمرأة من مسائل تتعلق حتى بصلب حقوقها الإنسانية. ومع انغلاق أفق انفراجات ملموسة على غير صعيد في الشأن المجتمعي، ومع تفاقم إشكالات سياسية ضاعفت من معاناة قطاع واسع من النساء، لم تعد المحفزات الرسمية والمجتمعية المنحازة لحقوق المرأة تشكِّل بريقاً جاذباً لعموم النساء يشحذ وعياً أصيلاً ومشاركة فاعلة. غدا الانكفاء نحو الطائفة ومرجعياتها غالباً في وعي وفعل فئات واسعة من النساء في كافة البيئات. أصبحت سياسات التأزيم الطائفي مقصلة لكل ما دُشِّن على مدى ما مر من سنوات من خطط وبرامج تمكين المرأة في التعاطي مع الحقوق ومع قضايا الشأن العام. في العموم غدا التأزيم الطائفي يستلّ – في غفلة منا– حتى مفردات بناء المجتمع المدني الحديث التي ناضل من أجلها الإنسان البحريني وبشرت بها طروحات المشروع الإصلاحي في جهة حقوق وتمكين المرأة على وجه الخصوص.

يجرنا الحديث في هذا الأمر إلى الدور المحوري الذي باتت تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي في مستويات قرب أو بعد المرأة البحرينية من الاهتمام بقضايا الشأن العام والانخراط فيها.

لا بد من الإقرار أن الوسائل المذكورة بانغماسها الراهن فيما هو منغلق محجم لدور المرأة، وفيما هو طائفي تحريضي معزز لانكفاء المرأة في حدود وأطر مرجعياتها الطائفية قد أعاقت نمو وعيها ومشاركتها الحرة الفاعلة في الشأن المجتمعي. لم تشكل وسائل التواصل الاجتماعي عنصر وعي محفز للمرأة لتفاعل ايجابي نحو تعزيز الحقوق والمشاركة إلا فيما ندر.

الأمر بتقديرنا يحتاج لوقفات جادة على الصعيد الرسمي وعلى الصعد الأهلية المعنية كي تعود عجلة وعي ودور المرأة البحرينية للتقدم.

حق المرأة البحرينية في العمل اللائق وتكافؤ الفرص

الواقــع والطمـــوح

فهيمة درويش

يعتبر حق المرأة في العمل مطلباً أساسياً، حيث أصبح الاهتمام بالمرأة و دورها جزءاً أساسياً في عملية التنمية والعمل على تطورها، ومن هذا المنطلق إهتمت الأمم المتحدة بقضايا المرأة وأصدرت في إطارها مجموعة من الوثائق الخاصة التي تتعلق بالعمل، وإعتمدت عدداً من الاتفاقيات الدولية التي تنص على مبادىء أحكام المساواة بين الرجل والمرأة ومناهضة كافة أشكال التمييز التي تمارس ضدها في العمل، وهذا ما أكدته اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالتمييز في العمل وشغل الوظائف عام ١٩٨٥، ويعرف التمييز في الإتفاقية بأنه (ما ينطوي على أي تفرقة أو استبعاد أو تفضيل على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني أو المنشأ الاجتماعي ويسفر عن إبطال أو انتقاص المساواة في الفرص أو في المعاملة على صعيد العمل وشغل الوظائف أو أي نوع من أنواع التمييز)، وأيضاً الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي أكد على مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجل و المرأة كحق أساسي للإنسان و أن العمل حق من حقوق الانسان وأداة اساسية لتحقيق المساواة والتنمية و السلم.

والعمل من الوسائل التي تساهم في تمكين المرأة اقتصادياً وتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي ورفع التمييز ضدها.

وبما يخص تطور المجتمع البحريني سيظل ناقصاً ما لم يتم منح المرأة حقوقها كاملة مناصفة بالرجل على مختلف الأصعدة ورفع كافة أشكال التمييز التي تتعرض لها بالرغم من أنها تشكل نصف طاقة المجتمع الإنتاجية وأصبح تطورها معياراً لمدى تطور ونمو المجتمع . لذا لابد من إسهامها في عملية التنمية على قدم المساواة في الحقوق والواجبات مع الرجل .

ونتساءل هل أعطيت المرأة حقها في العمل وفي وحدات تكافؤ الفرص في الوزرات والمؤسسات والبنوك أو حتى من خلال المجتمع ككل بالرغم من مبادرات الجهات الاهلية والمنظمات النسائية والجمعيات السياسية في المطالبة بتطبيق مبدا تكافؤ الفرص وعدم التمييز بين المرأة والرجل.

للأسف لم يطبق ويرجع ذلك لعدم وجود موازنات خاصة للمرأة مستجيبة لإحتياجاتها .. وتدعم فكرة إدماجها في السياسات الإقتصادية. ومن هذه الإحتياجات: زيادة فرص التوظيف للنساء ذوات الكفاءة والأكثر احتياجا، وتقديم برامج خاصة لتأهيل المرأة ودورات تدريبيه لرفع كفاءتها، وتوفير ساعات عمل مناسبة للمرأة، وإيجاد مبان خاصه للمرأة في مكان العمل في القطاع الحكومي، وحضّانات لأطفالها، وغرفة خاصة للحوامل، ولذوي الإحتياجات الخاصة ونوادي صحية وغيرها، مثل هذه الاحتياجات تعمل على تدعيم الكفاءة الإقتصادية وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

اليوم نرى العملية في تراجع وتسير ببطء تجاه المرأة فهناك العديد من الوزارات والمؤسسات والشركات لا تعير اهتماماً للموضوع بالرغم من جدارة المرأة في الكثير من مجالات العمل .

كما أن الوضع العام في البلاد الذي ما زال يعاني من الأزمة الاقتصادية وارتفاع الدين العام وزيادة الأيدي العاملة الاجنبية، اخذ ينعكس على المواطن البحريني خصوصاً النساء، حيث تشكل الإناث العاطلات عن العمل ما نسبته 85٪ من مجموع العاطلين عن العمل حسب آخر احصائية للمجلس الأعلى للمرأة، وهذه النسبة في ازدياد ملحوظ مع زيادة أعداد خريجات الجامعات دون الوصول إلى حلول تعالج ازمة العاطلات ومعظمهن من حملة الشهادات العليا، حيث نتمنى أن يعي المسؤولون حجم هذه المشكلة المستمرة منذ أكثر من سبع سنوات، وهن على قائمة الانتظار في حين أن مشاركة المرأة في إعداد القوى العاملة يساهم في زيادة النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر.

ولا يخفى على الجميع ما تعانيه المرأة العاملة من أوضاع سيئة وخاصة تلك الفئة التي تعمل في القطاعات المهمشة كرياض الاطفال ومصانع الملابس الجاهزة وبعض مؤسسات القطاع الخاص فيما يتعلق بالاجر والتمييز أثناء الحمل وساعات الرضاعة وعدم تطبيق معايير العمل اللائق الذي وضعته منظمة العمل الدولية لتحسين اوضاع العمال، وبالذات المرأة العاملة وذلك في مؤتمرها الحادي والسبعين عام 1985 الذي اتخذت فيه قرارات لصالح المرأة أهمها تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بين الجنسين ودعت إلى أتخاذ تدابير مكثفه من جانب أطراف الانتاج الثلاثة (الحكومات ومنظمات العمال وأصحاب العمال) لصالح النساء العاملات وحثت على التوسع في مشروعات التعاون الفني لصالح المراة العاملة في ميادين العمل والتدريب والثقافة العمالية والضمان الاجتماعي، وأكدت على تحسين نوعية عمل المرأة ومعيشتها وحمايتها من الاستغلال وفي مجال التشريع العمالي أصدرت 18 أتفاقية دولية منها حماية الامومة وعدم التمييز في الاستخدام والمهنة وعمل المرأة المسئوليات العائلية والمساواة في الأجور .

إن النضال من أجل قضية المرأة هو واجب وطني وفكري وسياسي وتنظيمي لكل فرد أو منظمة تدافع بإخلاص عن مصالح الشعب رجالاً ونساءً بلا تمييز. وواجبنا اليوم كحركة نسائية تكثيف النضال للمساهمة على التغيير والدفاع عن مطالب النساء العاطلات عن العمل والتصدي لكافة المعوقات والتحديات التي تحول دون تقدم المرأة في العمل .

رغم ادعاء التقدم والتحضر المجتمعي

استمرار التمييز والعنف ضد المرأة

لم تحظ ظاهرة العنف ضد المرأة بمثل الاهتمام الذي تحظى به اليوم منذ أن تنبهت هيئة الأمم المتحدة إلى مدى انتشار هذه الظاهرة عالمياً، ومدى خطورة العنف الذي يعد أساس معظم المشاكل المستعصية التي يعاني منها العالم.
إن العنف ضد المرأة سواء في الأسرة أو المجتمع هو ظاهرة منتشرة تتعدى حدود الدخل والطبقة والثقافة ويجب أن يقابل بخطوات جادة تتصدى له وتمنع حدوثه بوصفه السبب الرئيسي لتحجيم حقوق المرأة وتغليف حياتها بالبؤس والشقاء وجعل مكانتها تتدنى إلى قاع السلم الاجتماعي.

د. هدى المحمود

لقد بادرت هيئة الأمم المتحدة في نهاية القرن العشرين بتخصيص عقد من السنوات نُظمت فيه حملة عالمية لمكافحة العنف، وُسلطت فيها الأضواء على هذه الظاهرة من كل جوانبها وتمت المطالبة بتكريس كل قوى المجتمع ومنظماته لتحريك كل الإمكانيات المتاحة للقضاء عليه.

وأوصت الأمم المتحدة بضرورة وضع عهود دولية تُفصل ظاهرة العنف ضد المرأة وسبل معالجتها ومكافحتها وإلزام جميع الدول بذلك.

وقد كانت الخطوة المميزة في هذا المسار إعلان فيينا الذي صدر في يونيو عام 1993 عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي وافقت عليه 171 دولة من دول العالم، والذي شدد على ضرورة القضاء على ظاهرة العنف ضد المرأة في الحياة الخاصة والعامة والقضاء على جميع أشكال المضايقة الإنسانية والاستغلال والاتجار بالمرأة.

وأكدت مواد الإعلان على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وإن للمرأة حق التمتع بها على قدم المساواة مع الرجل وأهمها: الحق في الحياة – الحق في المساواة – الحق في الحرية والأمن الشخصي– الحق بالتمتع الكامل بحماية القانون – الحق في عدم التعرض لأي شكل من أشكال التمييز– الحق في أعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية – الحق في شروط عمل منصفة ومواتية – الحق في أن تكون في مأمن من التعذيب أو المعاملة السيئة أو العقوبة القاسية أو المهينة.

كما عرضت مواده الأخرى استراتيجيات العمل وفصلت التزامات الأمم المتحدة والدول الأعضاء وعلاقة هذا الإعلان بالقوانين المحلية في كل دولة. وقد كانت الغاية من هذا الإعلان أن يؤدي بمجمله إلى التصدي لظاهرة العنف على مستوى العالم بشكل منهجي وفعال.

ومنذ العام 1995 عندما انعقد في بكين المؤتمر العالمي الرابع للمرأة مختتماً عقداً كاملاً من نشاط عالمي حافل لتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة وتقييم حصيلة هذا العقد ووضع استراتيجيات عمل لعقد مقبل حتى العام 2005. وعلى الرغم من إقرار اتفاقية «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» السيداو في العام 1979 وإنفاذها في العام 1981، إلا إن العالم لم يشهد تحسناً في أوضاع المرأة في مجال الحماية من العنف بالدرجة المرجوة.

والمحصلة التي تم رصدها ونحن في الربع الأول من القرن 21 إنه لازالت حقوق النساء ومعالجة قضاياهن لا تُشكل أولوية، إلى جانب إن هناك الكثير مما يجب على الأمم المتحدة أن تفعله مع االدول الاعضاء بها، عبر منظماتها المعنية بحقوق الإنسان بشكل عام وبالمرأة بشكل خاص في هذا السبيل.

لقد اهتمت المؤتمرات المتعددة التي عُقدت بقضايا الفتاة القاصر وما يمكن أن يقع عليها من أعمال العنف أو التمييز وتم التركيز على ضرورة حمايتها من الإساءة والاستغلال بكافة صوره، ووضعت احتياجات الأطفال الخاصة على قمة جداول أعمال العديد من المؤتمرات، ومنها الاعتراف بحقوق الأطفال في الحصول على الأولوية عند تخصيص الموارد الوطنية. وحملت الدولة مسؤولية حماية الأطفال من كافة أشكال التمييز القائم على الجنس، إلى جانب الاهتمام الخاص بوضع الفتاة القاصر وحاجتها إلى المساعدة والتنمية بدءاً من الطفولة المبكرة وحتى مرحلة الشباب.

وفي هذا الصدد، وضعت اليونيسيف سياسات خاصة بالمساواة بين الجنسين وتزويد النساء والفتيات بالمعرفة والمهارات، وطالبت بتطوير مؤشرات لا تميز بين الجنسين في جميع البرامج التنموية. وقد ركزت سياسة اليونيسيف على الفتاة القاصر ودفعت المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية إلى ضمان فرص متساوية للفتيات لكي يصبحن نساء متعلمات ومنتجات يتمتعن بالصحة والمعرفة.

إلا أنه من الملاحظ أن الانتهاكات تزداد ضد النساء والأطفال وخاصة في المناطق المنكوبة بالنزاعات والحروب، وتكون المرأة والطفلة من أكثر وأول المتعرضين لكافة أشكال العنف الجسدي والنفسي والمعنوي، ولا تؤخذ شكاوى المنظمات المحلية التي تتبنى قضاياهن بالجدية المطلوبة. كما تبقى التزامات الدول بالاتفاقيات الدولية مجرد التزام شكلي فارغ المضمون.

وتشكل أعمال العنف الواقع على المرأة عقبة جدية أمام تحقيق خطط التنمية المستدامة والتي تعتمد العنصر البشري كركيزة اساس. فأعمال العنف تغرس في نفس المرأة الشعور بالخوف وانعدام الأمن والدونية والنكوص، ولا عجب أن نجد أحياناً نساء يقفن ضد حقوقهن ويعملن على تكريس واقع التخلف

والتبعية لهن في محيطهن.

إلى جانب خوف المرأة المستمر من التعرض للعنف والذي يمثل عائقاً دائماً أمام قدرتها على المساهمة الفاعلة في العمل والانتاج المجتمعي. كما يحد العنف ضد المرأة من إمكانية استفادة النساء من الفرص المتاحة لهن لتحقيق المساواة القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع.

والعنف الاجتماعي فهو ما تطرحه العادات الاجتماعية المتخلفة والأعراف السائدة من ظلم واضطهاد وعدم احترام لإنسانية المرأة والتمييز ضدها في فرص العمل والإسكان وحق منح الجنسية لأطفالها وحرية التعبير وحرية القرار. إضافة إلى الحقوق الناجمة عن العمل من إجازات وحوافز وترقيات، وتغليف ذلك كله بتفسيرات دينية أغلب القائلين بها والقائمين عليها رجال ذوي نزعات عنصرية متعصبة ودونية للمرأة.

إذا أرادت مجتمعاتنا تبني حقيقي لخطط تنمية مستدامة يتوجب ابتداءً أن تكون هناك حملة وطنية منظمة تركز على التوعية وتسليط الضوء على العنف ضد النساء بوصفه انتهاكاً لحقوق الإنسان وحقوق المرأة كجزء من هذه الحقوق، ودعم المبادئ الإنسانية التي تدعو إلى إنصاف المرأة ومعاملتها معاملة إنسانية وحضارية. والسعي لاستكمال إصدار الشق الثاني من قانون أحكام الأسرة الذي سيسهم في حلحلة الكثير من قضايا النساء العالقة في القضاء الشرعي لسنوات طويلة.

كما يجب السعي لتعديل المناهج الدراسية ليتم من خلالها تأكيد المعارف حول المساواة بين الجنسين وتصحيح النظرة للأدوار التقليدية لكل من الذكور والإناث والتأكيد على التعاون والمشاركة في بناء الأسرة والمجتمع.

إلى جانب تنظيم حملات التوعية بكل السبل المتاحة من وسائل إعلام وحملات تثقيفية وأنشطة المنظمات المجتمع المدني لكشف وتوضيح الآثار الضارة للعنف وعواقبه الوخيمة على الشخصية الإنسانية وعلى الأسرة وسعادتها وعلى المجتمع عموماً من حيث هدمه لطاقات أفراده الإنتاجية. ونشر الوعي حول كيفية التواصل دون عنف وحل المشاكل بشكل علمي والتأكيد على أهمية الحوار واحترام الآخر كموقف حضاري واع ومتفهم.

إن التصدي للعنف يقتضي القيام بالأبحاث المحكمة ووضع الإحصاءات وجمع البيانات (حيث لا زالت الدراسات قاصرة والإحصاءات غير دقيقة حتى الآن) لمعرفة خصوصيات العنف في المجتمع، ومدى انتشاره واشكاله المختلفة وخطورتها وتبعاتها، وخصوصاً في مجال العنف الأسري ونشر هذه الأبحاث والإحصاءات.

ويجب تقديم المساعدات والدعم لمنظمات المجتمع المدني، وخاصة تلك التي بدأت خدمات المساندة والدعم للمرأة كي تتمكن من تعزيز وإيصال خدماتها لعدد أكبر من النساء. والمطالبة بتوفير مكاتب إرشاد أسري تظم مختصين وذات صلاحيات واسعة، تمكنها من مساعدة النساء والأطفال ضحايا العنف والتمييز الأسري.

إلى جانب القيام بحملات لزيادة الوعي بمسألة العنف ضد المرأة والمساهمة في القضاء عليه بتجنيد النساء أنفسهم من كل شرائح المجتمع واعتبارها قضية عامة تسيء إلى الفرد والمجتمع وتعطل تنميته وتحضره وتعطل طاقاته الفاعلة.

الثامن من مارس ونضال النساء

جواد المرخي

تحتفل كل القوى التقدمية واليسارية في الثامن من مارس باليوم العالمي للمرأة هذا على مستوى العالم من أجل الوقوف معها، ودعم نضالاتها من أجل في الحرية وضد صنوف الاستغلال التي تتعرض لها، حيث ما زالت النساء يتعرضن لأنواع عديدة من صنوف الاستغلال حيث يعانين من قوانين وتشريعات لا تخدم مصالح المرأة والاسرة بل تسلب حقوقهن وحرياتهن الشخصية وتكرس عدم مساواتهن مع الرجال.

وفي بلداننا العربية تعاني النساء من اضطهاد القبيلة والأسرة والمجتمع والأنظمة التي لا تراعي حقوق النساء في مسألة العدالة الاجتماعية، إلا أن القوى التقدمية والديمقراطية واليسارية مستمرة في النضال في صفوف المرأة والدفاع عنها بشتى الطرق المتاحة وبكل الطاقات للنهوض بجماهير النساء من خلال التثقيف والتوعية، لأن الوعي هو الذي يؤهل النساء للعمل ضد ضد من يستغلهن ويضطهدهن من الأنظمة الدكتاتورية والقوى الرجعية.

في الوطن العربي نرى حجم تخلف النساء في جوانب عديدة ومنها أن نصيب المرأة في وسط العاطلين عن العمل يسجل أكثر من ستين في المئة وما فوق وأيضاً يجري إبعاد النساء عن الوظائف والمناصب العليا في العديد من الميادين، بحيث أن القوى المعادية لقضايا المرأة تعمل على تحجيم مشاركة النساء في الحياة العامة، ويزداد ذلك في البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي، ما يضاعف من مسؤولية القوى التقدمية للعمل في صفوف النساء في مختلف المواقع: العمل والأسرة ومناطق السكن ومؤسسات المجتمع المدني من خلال الأنشطة الجماهيرية، وعدم الاكتفاء بالأنشطة الإعلامية في الأماكن المغلقة.

ولا يمكن أن تتحقق العدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية للرجال في ظل تغييب دور المرأة الفعال في ساحة النضال التحرري من صنوف القهر والاستبداد، لأن جماهير النساء يمثلن في الكثير من المجتمعات الأغلبية، وبالتالي لا يمكن تصور أن يتحرر أي مجتمع أو يتقدم، بدون مشاركة النساء، وبدون نيلهن لحقوقهن في المجالات المختلفة.

في يومهن العالمي، نتوجه للنساء، وخاصة للرفيقات المناضلات، في مختلف بقاع العالم بتحايا النضال والتضامن.

مدى دستورية قرار وزير الاسكان رقم (٩٠٩) بشأن نظام الإسكان

التمييز ضد الزوجة في حق السكن

المحامي حسن إسماعيل

في جلسته المنعقدة بتاريخ 23 نوفمبر 2014 قرر مجلس الوزراء اعتماد تعديل معايير التأهل لقبول الطلبات الإسكانية المتعلق بدخل رب الأسرة الأساسية، بحيث يتم فصل راتب الزوج عن راتب الزوجة عند احتساب دخل رب الأسرة الأساسية عند التقدم لطلب الخدمة الإسكانية، ليكون تبعاً لذلك دخل الأسرة الأساسية الذي يعتد به في هذا الشأن هو الراتب الأساسي الشهري لرب الأسرة مضافاً إليه العلاوة الاجتماعية مع الأخذ بالاعتبار تعدد مصادر هذا الدخل، وكلف وزارة الإسكان بتعديل نظام الإسكان بما يتوافق مع الإجراءات الفنية والقانونية اللازمة لذلك وإقراره من مجلس الوزراء.

وبناء على هذا القرار الصادر من مجلس الوزراء صدر القرار رقم (909) لسنة 2015 بشأن نظام الإسكان من وزير الأسكان بتاريخ 1 أكتوبر 2015م .

فهل جاءت أحكام مواد قرار وزير الاسكان منسجمة مع الغاية والهدف التي كان يبتغيها قرار فصل راتب الزوج عن الزوجة ، أم اشتمل على تمييز ضد الزوجة؟!

في واقعة حديثة تقدمت الزوجة بعد صدور قرار وزير الاسكان بطلب الحصول على قرض ترميم البيت الذي تملكه ، غير أن وزارة الاسكان رفضت الطلب بحجة أن راتب الزوجة مضافا إليه راتب الزوج يزيد عن الحد الاقصى مستندة في ذلك على عدد مواد القرار الوزاري المشار إليه ومن ابرز هذه المواد نص المادة (67) التي تقضي بأنه (إذا كان الطلب مقدماً من الزوجة أو من الزوجين اتفاقاً بينهما فيشترط ألا يتجاوز دخلهما معاً الحد الأقصى المسموح به للخدمة الإسكانية المطلوبة)، وأنه من الشروط التي يجب توافراها لقبول طلب تمويل الترميم في مقدم الطلب حسب المادة (29 / 4) من القرار أن (ألا يقل دخله الشهري عند تقديم الطلب وعند التخصيص عن مائة وعشرين ديناراً بحرينياً ولا يزيد على ألف ومائتي دينار بحريني) .

إن التمييز ضد الزوجة يبدو واضحا جليا في نص المادة (67) من قرار وزارة الاسكان المشار إليها فهو يقرر جمع راتب الزوجة مع راتب زوجها كشرط ليس لقبول طلب تمويل الترميم فحسب بل لقبول جميع الخدمات الاسكانية التي نص عليها القرار والتي تشمل الحصول على مسكن عن طريق التمليك أو التأجير، أو تمويل شراء أو بناء مسكن وفقاً لنظام التمويل المعمول به في بنك الإسكان، أو الحصول على قسيمة سكنية، عن طريق أي من البرامج الإسكانية التي تقدمها الوزارة ، وذلك إذا كان الطلب مقدما من الزوجة أو الزوجين أتفاقا بينهما، أما إذا كان الطلب مقدما من الزوج وحده فلا يسري عليه حكم المادة (67) من القرار الوزاري ويتم قبول طلبه على أساس راتبه فقط ، وذلك حسب نوع الخدمة التي يطلبها طبقا لمواد القرار المتعلقة بتحديد حد أدني وحد اقصى للراتب .

إن هذا التمييز ضد الزوجة الذي احتواه نص المادة (6) من قرار وزارة الاسكان رقم (909) لسنة 2015 ، لا يخالف أحكام الدستور فحسب بل المعايير والاتفاقيات الدولية ، ويتعارض مع بعض مواد القرار ذاته .

وحيث أن غايات دستور مملكة البحرين هو العمل على توفير السكن لذوي الدخل المحدود من المواطنين حسب نص المادة (9 / و) منه والتي يتعين أن يهدف نظام الإسكان إلى تحقيقها بتقديم الخدمة الإسكانية دون تمييز بسبب الجنس عند تقديم الطلب وعند التخصيص ، وحيث أن المادة (5/ب) من الدستور على أن تكفل الدولة مساواة المرأة بالرجل في ميادين الحياة ومنها الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فأنه يمكن القول أن المادة (67) من قرار وزارة الاسكان لا تنسجم ولا تتفق مع أهم المواد الدستورية التي نصت عليها) المادة (18) من الدستور التي نصت على ان (الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة) .

كما تخالف العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يعترف بالحق في السكن اللائق في الفقرة 1 من المادة 11 ، التي نصت على أنه (تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق ....) .

وحيث إن حق المرأة في السكن اللائق، بوصفه حقاً غير قابل للتصرف به ومتكاملاً وغير قابل للتجزئة من حقوق الإنسان كافة، فان نص المادة(67) من قرار وزارة الاسكان المطعون فيه بعدم دستوريته يتعارض مع ما أُقِرَّت به، ضمناً وصراحةً، طائفة من الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان. وبحق المرأة في السكن، أهمها والأكثر صراحة ما ورد في الفقرة 2(ح) من المادة 14 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، التي تشير إلى حق المرأة في المناطق الريفية في التمتع بأوضاع معيشية لائقة، لا سيما فيما يتعلق بالسكن والمرافق الصحية والإمداد بالكهرباء والماء، والنقل والمواصلات. وما ورد من أحكام أخرى من اتفاقية (السيداو) توضح أن الحق في السكن اللائق يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بحقوق حيازة الأرض والممتلكات، وبإمكانية الحصول على التمويل. إذ تلزم المادة 13 من الاتفاقية الدول الأطراف بأن تتخذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأن تكفل لها المساواة مع الرجل في الحق في الحصول على القروض المصرفية والرهون العقارية وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي. كما تكفل المادة 15 من الاتفاقية للمرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في إبرام العقود وإدارة الممتلكات،. وعلاوة على ذلك، فإن الفقرة 1(ح) من المادة ذاتها تكفل نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بالملكية

وحيازة الممتلكات والإشراف عليها وإدارتها والتمتع بها والتصرف فيها، سواء بلا مقابل أو مقابل عوض.

من ناحية أخرى يمكن القول إن معظم أحكام القرار رقم (909) لسنة 2015 بشأن نظام الإسكان قد أشتمل على تنظيم وتحديد حق المواطنين في الحصول الخدمة الاسكانية ، وهو حق لا يجوز تنظيمه وتحديده بموجب قرار بل بموجب قانون ، ومن ثم يكون هذا القرار جاء خلافا لمبدأ المشروعية و لنص المادة (31) من الدستور التي نصت على أنه (لا يكون تنظيم الحقوق والحريات العامة المنصوص عليها في هذا الدستور أو تحديدها إلا بقانون، أو بناءً عليه .

ولا يجوز أن ينال التنظيم أو التحديد من جوهر الحق أو الحرية). ولا ينال من هذا القول ما جاء في ديباجة القرار على أنه قد صدر بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم (10) لسنة 1976 في شأن الإسكان، المعدل بالقانون رقم (7) لسنة 2009، ذلك أن مواد هذا المرسوم بقانون وأن قررت وأنشأت حق المواطنين في طلب الخدمة الإسكانية غير أنه ليس في نصوصه ما ينظم أو يحدد حق المواطنين في الحصول على حق الخدمة الإسكانية ، وأن كل ما نص عليه هو ما يجب على وزارة الاسكان أن تقوم به تجاه من يطلب الخدمة.

بالبناء على ما تقدم نصل إلى القول إن نص المادة (67) من قرار وزارة الاسكان المشار حين قرر جمع راتب الزوجة مع راتب زوجها كشرط لقبول طلبها للحصول على جميع الخدمات الاسكانية عند الطلب وعند تخصيص، يكون قد خالف احكام الدستور وما نصت عليه الاتفاقيات والمواثيق الدولية على النحو الذي أشرنا إليه وشابه عيب في مبدأ المشروعية .

التوافق المجتمعي والشق الجعفري من قانون احكام الأسرة

نعيمة مرهون

منذ الثمانينات والجمعيات النسائية والحقوقية التقدمية تسعى لإصدار قانون عصري موحد للأحوال الشخصية، وفي وقت لاحق تشكلت لجنة الأحوال الشخصية والتي تضم الجمعيات النسائية والحقوقية وشخصيات وطنية متنورة.

ومنذ تأسيسها لم تدعُ تلك اللجنة في بياناتها ومواقفها لإصدار قانونين منفصلين، واحد لكل طائفة على حدة، استشعاراً لخطورة هذه الخطوة في طأفنة المجتمع، وتكريس الطائفية المدمرة للنسيج المجتمعي فكنا نطالب دائماً بقانون وطني واحد جامع لجميع فئات الشعب.

ولقد استمر عمل اللجنة إلى ما بعد المشروع الاصلاحي لجلالة الملك، وتشكيل المجلس الوطني بشقيه "مجلس النواب – مجلس الشورى"، ففي عامي 2008-2005 قدمت الحكومة مشروع قانون موحد لأحكام الاسرة للبرلمان لمناقشته والتصديق عليه، ولكن الحكومة اضطرت لسحبه من البرلمان مرتين إثر الضغوطات المتواصلة من قبل رجال الدين من الطائفة الشيعية بحجج كثيرة غير منطقية – لا دستورية ولا منطقية – وما صاحب ذلك في تلك الفترة من تأجيج في الشارع، بإصدار فتاوي، والتشويه المتعمد لأهمية اصدار مثل هذا القانون، وجرى ترويج مزاعم وخزعبلات بأن الأنساب ستختلط والأعراض ستنتهك لو صدر هذا القانون من السلطة التشريعية.

جاء في دراسة من إعداد الدكتورة ليلى عبدالوهاب حول قوانين الأحوال الشخصية العربية أمام المحكمة العربية الدائمة لمناهضة العنف ضد النساء التي عقدت في بيروت في مارس 1998: "حقيقة الأمر أن الأيدلوجية الدينية السائدة لا تكمن خطورتها فقط في مجرد تشكيل الوعي الاجتماعي العام والخاص حول دور المرأة ومعاناتها في الأسرة و المجتمع، بل تكمن الخطورة في كونها الأيدولوجية التي تقوم عليها القوانين والتشريعات الخاصة بالأسرة والأحوال الشخصية".

هنا تصبح الآراء والمفاهيم التقليدية الجامدة حول المرأة عندما تتحول لتكون تشريعاً وقانوناً ملزماً للنساء، هنا تأتي خطورة المرجعية الدينية في هيمنتها وسلبها لوعي المجتمع وخاصة وعي المرأة.

هذا الموقف المتشنج حذا بالحكومة لتقديم مشروع قانون لأحكام الأسرة للطائفة السنية فقط عام 2009، وتطبيق أحكامه في المحاكم الشرعية السنية، وذلك بتبرير بأنه ليس هناك توافق مجتمعي لإصدار قانون موحد لأحكام الاسرة!!

أيجوز الحديث عن التوافق المجتمعي في تشريع واصدار قانون مهم و جوهري يمس شريحة كبيرة من المجتمع؟

هل نقوم بتنظيم استفتاء لنسائنا من الطائفة الشيعية فقط لنأخذ رأيهن في إصدار قانون يحمي المرأة ويساندها ويحفظ كرامتها ويدافع عن إنسانيتها كامرأة مظلومة مسلوبة الارادة، كيف نأتي بالتوافق لنساء ملتزمات بمرجعية دينية هي في الأساس رافضة لإصدار قانون لأحكام الاسرة، فطالما إرادة الوعي مسلوبة فلن يكون هناك توافق مجتمعي لإصدار القانون؟

إن الطريق الوحيد لتفادي هذه الإشكالية هي النية الصادقة من طرفين: الدولة من جهة، ورجال دين معتدلين من الطائفة الشيعية، من جهة أخرى لمناقشة ووضع مشروع قانون لأحكام الاسرة، وطرحه على السلطة التشريعية. وكذلك ثمة حاجة لبذل جهود كبيرة من قبل الحركة النسائية ممثلة في المجلس الأعلى والاتحاد النسائي، وكافة القوى الوطنية والقطاعات النسائية في الجمعيات السياسية لخلق قوى ضاغطة على السلطة التشريعية للإسراع في إصدار قانون احكام الأسرة – الشق الثاني.

نأمل أن تتكاتف كل الجهود في المطالبة بالإسراع في اصدار القانون، وعدم تضييع الوقت، بالتلكؤ في ذلك، خاصة وأن مملكة البحرين مطالبة وملزمة في تقريرها القادم للجنة المرأة الأممية التابعة لهيئة الامم المتحدة بشرح التزامها ببنود إتفاقية القضاء عن كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو". فإنضمام مملكة البحرين لاتفاقية "سيداو" هو حدث مهم، حيث أصبحت هذه الاتفاقية جزء من التشريع الوطني، وأصبح لها قوة القانون بعد أن صادقت عليها مملكة البحرين وتم نشرها في الجريدة الرسمية.

وليس الأمر مجرد التزام قانوني من جانب بلادنا تجاه الاتفاقيات الدولية، وإنما هو ضرورة دستورية وتشريعية وأخلاقية وإنسانية، على الدولة الاستجابة لها تجاه الشريحة الواسعة من الشعب التي تشكلها النساء الشريكات في التنمية والبناء والأسرة.

(قف)

عندما نلتزم بالإصـــلاح الإداري

فهد المضحكي

إذا كانت الإدارة الحديثة – كما يرى خبراء الإدارة أسلوب يعتمد على بشكل اساسي على الموارد بشقيها البشرية والمادية، وتوجيهها وتنظيمها وفقاً لهيكليات ديناميكية تحقق الأهداف المرجوة بالشكل المطلوب في ظل التوظيف لأفضل لتلك الموارد، فإن الإصلاح الإداري كعملية إدارية تقوم على تحليل المشاكل الناشئة من المهام التي يجب ان تتمتع بصلاحيات واسعة، لان الإصلاح في رأي الدكتور حسين الشامي هو تطهير الشيء من الشوائب وإزالة افساده او عيبه او انحرافه، هو أعادة تكوين من جديد لأبعاد الخلل للحصول على أفضل الأشياء وعلى هذا الأساس هناك – ومن وجهة نظر لونغرود – من يحاول ان يعرف الإصلاح الإداري كمنهج سياسي مستمر موجه إلى ضبط العلاقات القائمة بين الإدارة والمجتمع...وهناك من يرى ان الإصلاح الإداري ليس غاية في ذاته وليس عملية معزولة عن محيطها أنما هو عملية مندمجة في المنهج العام للتغيير، حيث يجب ان يطال زوايا الجهاز الإداري وهيكليته وجميع تقسيماته دون استثناء.

يعرف الشامي الإصلاح الإداري بأنه عملية تكييف دائمة ومستمرة للبنى الإدارية ومهامها، مع مهام الدولة وهو مواكبة دائمة لروح التجديد والتحديث التي يتطلبها المجتمع، بأفضل الطرق والأساليب العقلانية لتحقيق الأهداف القائمة على اشباع حاجات المواطنين بأكبر قدر من الفعالية والكفاية.

مناسبة هذه المقدمة، ثمة تقدم ملحوظ في المؤشرات النوعية التي تحدد الكفاءة في استخدامنا للقوى العاملة والموارد المادية، والأكثر من ذلك كان هناك ما يدل على تطور الإدارة العامة في القطاعين الحكومي والخاص، وتحديداً المؤسسات الكبيرة ومع ذلك نظل بين الفينة والأخرى في امس الحاجة للإصلاح الإداري.

ويرتبط ذلك – في رأيه بمستجدات التحديث الإداري لتحقيق كفاية ادارية عالية، كما يجب ان تنصب الأهداف والاستراتيجيات على معالجة الخلل والانحراف ومكافحة الفساد والتسيب والرشوة، والأهم لقد اجمع علماء الإدارة على ان العنصر البشري أي الموظف هو عصب الجهاز الإداري وان كل مؤسسة عامة وخاصة تساوي ما يساوي الأشخاص العاملون فيها والإدارة المثالية هي تلك التي لا تضم في جميع مستوياتها إلا الأشخاص القادرين والنزيهين والمخلصين لمهامهم.

اذا كان كما يشير الباحث من الناحية الاكاديمية يعتبر الإصلاح الإداري عملاً تنظيمياً يتطلب إعادة نظر دائمة في الهيكل الإداري والنصوص القانونية والتنظيمية ووسائل العمل واساليبه وتفعيل الرقابة فان الإصلاح في الدولة وحدة متكاملة تشمل مختلف أوجه النشاط فيها فلا قيمة لأي اصلاح إداري، مالم يرافقه في نفس الوقت اصلاح سياسي واجتماعي.

ويعني ذلك ان اية محاولة لإصلاح الإدارة بمعزل عن اصلاح الأوضاع الأخرى سيكون مآلها الإخفاق ومن أجل ذلك لابد من تحقيق الإصلاح في مختلف المجالات وتهيئة القوى الوطنية لإنجازه.

صحيح أننا لا نقل من أهمية الرقابة السياسية والإدارية والقضائية، وهو ما انعكس على تطور الإدارة الحديثة، إلا ان بالإضافة إلى أهمية الرقابة والشفافية فان التصدي للمشكلات الإدارية يتطلب مسؤولية وطنية حريصة على إيجاد الحلول لكافة القضايا، إدارية كانت أم سياسية واقتصادية واجتماعية وتنموية.

وممكن القول ان بلادنا كغيرها من الدول النامية كلما اتسعت الحقوق على قاعدة المساواة والعدالة والديمقراطية كلما تحققت الأهداف والآمال الوطنية التي تهم الدولة والمجتمع ومصالح الوطن والمواطن الذي ينشد حياة أفضل وطالما الحديث عن الإصلاح الإداري الذي يتطلب تفعيل الرقابة تبرز الحاجة إلى إزاله وإلغاء البنى الإدارية القديمة التي ترفض التغيير والتحديث، واننا لا نستطيع محاربة المحسوبية والجمود واستغلال النفوذ وتحقيق مبدأ الجدارة والاستحقاق في تولي المناصب ومبدأ التأهيل والتدريب ما لم نربط الإصلاح بالتنمية الشاملة ونكافح الفساد الإداري وكل انحرافات تعطل عملية التغيير، أذ لا يمكن ان ينهض العمل الإداري في كلا القطاعين الحكومي والخاص دون حل المشكلات بين الإدارة والمواطنين، وتحسين الآلة الإدارية وممارسة الرقابة والمحاسبة دون محاباة وتستر او مؤثرات تفرضها العلاقات الخاصة القائمة على المصالح المتبادلة وهو ما يحدث في حالات عديدة تخص التعين والتوظيف والتقييم الوظيفي!!

وفي هذا الخصوص من المهم للغاية التأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص الذي لا يقتصر على مجال دون آخر فهو كما يعرف: «أحد الوسائل التي تساعد على تحقيق العدالة وتقليل الهوة بين أطياف المجتمع» وقد سعت العديد من المنظمات العالمية ومنظمات حقوق الانسان إلى ان تسجل تكافؤ الفرص كأحد الحقوق الأساسية من حقوق الانسان.

يرى ان أهمية هذا المبدأ يتيح لأفراد المجتمع توفير فرص عمل متكافئة ويزيد من إنتاجية العمل، ويبرز المواهب والابداع ويقلل من الخلافات والنزاعات التي تنتج عن غياب العدالة والمساواة والشعور بفقدان الحقوق!!

ويعتبر مبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب مؤشراً هاماً لتزايد فرص نجاح أي دولة او منظمة او مؤسسة خاصة، واما عكس ذلك فانه يعد من اهم أسباب الفساد الإداري والمالي وفشل النظام الاقتصادي!!

ولترسيخ هذا المبدأ لا يتطلب الكفاءة والنزاهة والإخلاص في العمل والأمانة والخبرة والتحصيل العلمي فحسب وانما ايضاً الولاء الحقيقي للوطن، وترسيخ حقوق المواطنة المتساوية وسيادة القانون والعدالة بين مكونات الشعب المختلفة والالتزام بالواجبات واما عدا ذلك فان الإصلاح الإداري وغيره من الإصلاحات قد تتعثر وتمضي في طريق مسدود!!

بصراحة

اليسار والثقافة في البحرين

بمناسبة الذكرى ال ٦٢ لتأسيس جبهة التحرير الوطني البحرانية سوف أتحدث عن ترسيخ القيم الثقافيه التقدمية في المجتمع البحريني، حيث جرت العادة أن يكون الحديث عن النضال السياسي في ذكرى تأسيس الجبهة، بما في ذلك عن القطاعات المختلفة التي نشطت فيها الجبهة، (العمال ، المرأة، الشباب ، الطلبة، المثقفين) وغيرها من قطاعات.

علي دويغر

ولكني سأتحدث في هذه المناسبة عن نشر الوعي الثقافي الذي لا يقل أهمية عن تلك الأنشطة والنضال السياسي الذي قامت به الجبهة، فبفضل نشر الأفكار التقدمية وتحديدا الفكر الماركسي برزت في ستينيات وسبعينيات و ثمانينيات القرن الماضي العديد من الإبداعات الثقافية والأدبية في (الشعر والرواية والموسيقى) وفي غيرها من الابداعات الأدبية، كذلك يعود الفضل في ذلك إلى أعضاء وأصدقاء الحركة الوطنية البحرينية العابرة للطوائف والقبائل والاعراق.

ونخص حديثنا هنا عن «جتوب» حيث أولت أهمية خاصة للتثقيف والتثقيف الذاتي الذي ترسخ بشكل رئيسي في النشاط الحزبي للجبهة و الشبيبة في صفوف الأعضاء والأصدقاء والأنصار، حيث كانت تتداول الكتب التقدمية ويتم تلخيص بعضها وقراءتها في الخلايا الحزبية، بالإضافة إلى الروايات والقصص والأشعار لكبار الكتاب العرب والأجانب وبالأخص الروس من أمثال تولستوي و دوستويفسكي ومكسيم غوركي وتشيخوف.

كانت الجبهة و«أشدب» يهتمان بالتثقيف للأعضاء والأنصار، فعندما يمتلك العضو الوعي الثقافي والسياسي يستطيع ان ينجز مهامه الحزبية بالشكل المطلوب في القطاع الذي ينشط فيه، ومن خلال ذلك الوعي الفكري يستطيع إيصال برنامج وأهداف وأفكار الحزب إلى الجماهير، وبهذا الصدد كتب المفكر الإيطالي غرامشي قائلا: «المثقف الذي لا يتحسس قضايا شعبه ويدافع عنها لا يستحق لقب المثقف".

فالنظرية الماركسية ليس نظرية لتفسير المجتمع بل لتغييره نحو الأفضل، نحو مجتمع المساواة والعدالة الاجتماعية وعدم استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

لهذا كانت الكتب الكلاسيكية الماركسية – اللينينية الزاد والغذاء اليومي للمناضلين التواقين للحرية والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي من نير الاستعمار البريطاني والرجعية، إلى جانب الروايات والقصص التي كانت تحفزهم وتشجعهم على النضال والتغيير، وأذكر أن الأستاذ علي ربيعة، الشخصية الوطنية المعروفة، حدثني مرةً عن التحول الفكري الذي حدث له نحو الفكر الماركسي والاشتراكي، بقوله: كنا من ضمن معتقلي الحركة الوطنية في انتفاضة مارس المجيدة عام 1965، في سجن جزيرة جدة، وكان معنا في الزنزانة المناضل الوطني الراحل علي دويغر أحد مؤسسي جبهة التحرير الوطني البحرانية، الذي كان مولعاً بالأدب الروسي والاشتراكي بشكل عام، فكان يحدثنا عن روائع هذا الأدب، وعن كبار شعراء وروائيي روسيا والاتحاد السوفياتي، وقد ترك ذلك تأثيراً كبيراً عليّ وأحدث عندي تحولاً فكرياً.

وبالفعل، كان لذلك الأدب تأثير كبير على وعي الإنسان لأنه يحاكي الواقع بعيدا عن الخيال والفانتازيا، فعندما تقرأ رواية «الأم» لمكسيم غوركي، فإنك تود قراءتها أكثر من مرة لجمالها.

وساهم التثقيف والتثقيف الذاتي في خلق وعي ثقافي وسياسي للعديد من الأعضاء والأصدقاء ومن خلال الالتزام الحزبي به برزت كوادر عديدة كان لبعضها مساهمات بارزة في صحافة الحزب و«أشدب»، وفي سنوات لاحقة تحولت نشرة «الفجر» التي كانت جبهة التحرير الوطني البحرانية تصدرها في الخارج إلى مجلة تضم كتابات سياسية وفكرية متنوعة للرفاق، كما ساهم رفاقنا في الكتابة لمجلة (قضايا السلم والاشتراكية) التي كانت تصدر في براغ، كمجلة للأحزاب الشيوعية والعمالية في العالم، وفي بدايات ثمانينيات القرن الماضي صدرت مجلة (النهج) الصادرة عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي .

كان للكتاب في تلك الفترة قيمته الأدبية والمعنوية سواء إبان مرحلة الإستعمار البريطاني أو حقبة قانون أمن الدولة السيء الصيت، يعرض من يقتنيه للمساءلة القانونية كأن يعتقل ويطبق عليه قانون أمن الدولة، لهذا كانت الكتب الكلاسيكية الماركسية والتقدمية ممنوعة، وتباع بالسر في بعض المكتبات وبالأخص الكتب الصادرة من دار الفارابي أو دار بن خلدون أو دار الطليعة وكذلك دار التقدم السوفياتية.

فاضل الحليبي

النظرية الماركسية ليس نظرية لتفسير المجتمع بل لتغييره نحو الأفضل، نحو مجتمع المساواة والعدالة الاجتماعية وعدم استغلال الإنسان لأخيه الإنسان

محمد نصر الله

ما زال الأخضر الباقي شامخاً

لقد كان يدور في خلدي منذ ديسمبر ١٩٨٣ كتابة مقال عن رفيق جبهوي صلب قوي الشكيمة، من المناضلين الصادقين إلى أبعد الحدود، وقد يتبادر إلى الذهن لماذا ذكرت ديسمبر ١٩٨٣، فذلك لأنه يقع فيه اليوم الذي أطلق فيه سراحي من السجن البغيض الضيق.

غادرت هذا السجن بالفعل ولكنني تركت، مرغماً، رفيقي يعيش مع آخرين بين القضبان وضيق المحيط، تركته في ذلك اليوم، بأمل ألا أعود ثانية إلى هذا المكان القاسي، وأنا أحمل ذكريات إنسانية صادقة، حلوة ومرة في آن واحد حيث كنا معتادين أن نحول كل أمر مر إلى واقع حلو جميل حسب إرادتنا وتكييف رغباتنا وتقلب أمزجتنا في تلك الأوضاع غير الطبيعية.

حين تحررت من السجن وجدت في استقبالي كوكبة من الرفاق المخلصين ومن الأهل المشتاقين الذين اضناهم البعد والفراق، وسرعان ما تواصلت مع رفاقي لأخبرهم بأحوال من لا زالوا في السجن من مناضلين، والسماع منهم عن قادم المقابلات الشهرية وتقديم ما يطلبون من أغراض لإيصالها لهم.

لقد عشنا مع هذا الرفيق العزيز في سجن القلعة بالمنامة، كما عشنا سوياً في سجن جدا مدة أطول حيث تعرفنا على بعضنا بعضاً بصورة أفضل وتآلفنا وتبادلنا الأفكار والأخبار والأسرار، وشاءت الصدف أن يطلق سراحي لفترة معينة، ثم يعاد اعتقالي ثانية، لأعود إلى بقية الرفاق والمناضلين في سجن جدا محملاً بأخبار الأهل والرفاق والديرة فيصلهم ما انقطعوا عنه من أخبار ومجريات.

وهكذا تمضي أيامنا، حيث نبتعد عن الروتين والملل الذي ينتاب الحياة في السجن، ما يساعد على رفع حالتنا المعنوية والنفسية والاجتماعية، في السجن الذي كان يضم بالاضافة لي الرفاق المناضلون أحمد عيسى الشملان، أحمد محمد علي حميدان، سلمان كمال الدين، حميد القائد، وكنت أنا وأحمد الشملان في زنزانة رقم 4 أما الباقي فكان كل واحد منهم في زنزانة منفردة، فأحمد حميدان في زنزانة رقم 1 وعبدالحميد القائد في زنزانة رقم 2 وسلمان كمال الدين في زنزانة رقم 3.

كانت الأبواب تقفل مساء كل يوم ابتداء من باب السجن الرئيسي أما في النهار فتكون الأبواب مفتوحة في داخل الرواق حيث كنا نذهب إلى الحمام في أي وقت نشاء، وفي البداية كان لا يسمح لنا بالتجول في سور السجن أكثر من ساعة واحدة في اليوم وبعد مطالبات متعددة ومتواصلة سمح لنا بالتجول طيلة النهار حيث تتعرض اجسامنا للشمس، وكذلك نتمكن من رؤية المعتقلين والسجناء في الزنازن الواقعة في الناحيتين الشمالية والجنوبية.

الرفيق المعني الذي وصفته في بداية المقال هو الرفيق المناضل أحمد عيسى الشملان الذي عشت معه طيلة سنوات لم نعشها خارج السجن في حياتنا الاعتيادية.

أحمد الشملان

ففي اليوم التالي لاطلاق سراحي، في كل مرة، أذهب إلى بيت عائلته في أم الحصم حيث أقابل أخته السيدة صفية عيسى الشملان وألقي التحية على والدته ام أحمد، واقدم إليهما التحيات والتمنيات وأسألهما عما تجتاجان إليه، وأوصيهما بما يحتاجه أحمد من أغراض كي تصله في السجن، وفي هذه المرة ذهبت أيضاً في نفس اليوم إلى بيت الملا جواد الشيخ محمد علي حميدان أخ الرفيق أحمد حميدان وأوصل للعائلة التحيات والتمنيات وما يطلبه من أغراض، وفي نفس اليوم أذهب لزيارة السيدة فوزية حسين مطر خطيبة الرفيق أحمد الشملان المخلصة المؤتمنة وأوصل لها التحيات والتمنيات، وأجيبها عن الأسئلة بالتمام والكمال.

وتدور الأيام دورتها وتأتي الاخبار المفرحة بأن خطيبة أحمد الشملان حصلت على بعثة في الاتحاد السوفيتي، إلا انها أصرت على البقاء حتى خروج أحمد فأخبرتها بأن تسافر لأن هذا الأمر يرضى ويفرح الرفيق أحمد الشملان، فما كان منها إلا أن وافقت في النهاية على مضض، ولحسن الحظ فإن الرفيق أحمد خرج من السجن رافع الرأس معززاً مكرماً، فالتحق بفوزية في موسكو، ليواصلان معاً دراستهما.

ولا يمكنني هنا أن انسى أحمد الشملان الشاعر والأديب والكاتب، صاحب القلم النابض بالحياة، حيث كان يطلعني على كل شيء يكتبه في سنوات السجن، ويسألني عن رأيي فيه، وكنا نتحاور بشكل رفاقي ديمقراطي حميم، وقد سربت بعض هذه الكتابات إلى خارج السجن بعد التشاور، حيث وصلت بسلام إلى المكان المطلوب عن طريق أحد السجناء العاديين.

وإستمر الأمر على هذا النحو بعد لقائنا خارج السجن فكان كلما كتب مقالاً يشاورني فيه ونتناقش فيه قبل نشره، وحتى عندما تصدركتبه نناقش محتوياتها ايضاً، وكنا دائماً نجد التناغم الفكري والاتفاق في وجهات النظر. وعلى الصعيد الإنساني فإني وجدت فيه نعم الرفيق والصديق القريب من الروح، يجمع بيننا حبنا للوطن وتعلقنا بخط تنظيمنا، واتفاق آرائنا، ورغم مضي السنوات وتبدل الأحوال فما زالت صداقتنا متينة، ومع الزمن تزداد قوة ورسوخاً، وهذا ما حملني، على كتابة هذا المقال كتحية تقدير ومودة ومحبة واعتزاز بأحمد الشملان، رفيق الدرب المخلص.

خطوتان إلى الوراء

هشام عقيل

«الأفعى التي لا تستطيع التخلص من جلدها لا يمكنها العيش. مثل العقل الذي يرفض تغيير آراءه .. إنه لا يعد عقلاً»
– نيتشه –

كيف يمكننا تعريف لحظتنا الراهنة ؟، وبم تختلف مفرديتها ؟ .. بما أن اللحظة، كما هي، دائماً مفردية ؟. أجعلُ، إذن، هذه المقالة مقتضبة في تعيين الملامح العامة لهذه اللحظة بحد ذاتها، وأهميتها السياسية.

هل يمكننا اليوم القول أننا في لحظية مفردية (العالم هو ما تقع عليه الحالة)، يتوجب علينا تحديدها ؟. لنضع المسألة على نحو نقاط نسقية جداً:

(1): نحن الآن في فترة ما بعد (14 فبراير 2011) التي شكلت نقطة مفصلية لكل الأطراف المتنازعة فيها. الآن هذه الفترة تشهد خسائراً فادحة للمكتسبات الإصلاحية، وبالمناسبة كان يمكن الحصول على الكثير منها لولا تهور بعض الأطراف الدينية المعروفة في توجيه هذه الحركة إلى خط سير مختلف تماماً، التي حصل عليها الشعب البحريني في عشر سنوات. الشارع الجماهيري وصل إلى حالة يأس من التغيير، وكل ما حصل عليه في المقابل هو تزايد وتيرة العنف من كل جانب. يزداد العنف العدمي حين يزداد الشعور باليأس. الآن كل ما بقي هو عدة كلمات ومطالبات مفروغة من معناها الإجتماعي التي لن تحقق شيئاً على الإطلاق .. لسبب واحد: لا يوجد تحليل سليم واحد لما حدث. المعارضة في اللحظة الراهنة، وسألزم حديثي عن اليسار وحسب، هي في موقع الضعف كقوى إجتماعية – سياسية وكقوى محركة فاعلة (الإرادية + المغامرة = هذه الخسارة بحد ذاتها).

هذه النقطة في غاية الأهمية.. من دون هذا الصدق التنظيمي لن يحدث شيئاً على الإطلاق. موقع القوة قد تغير، أو كما كان قد سيقول ماكيافيلي: انقلبت طاولة الحظ.. كان هذا الحظ ملازماً لتشيرزي بورجا طوال سعيه وراء توحيد شمال إيطاليا إلى أن أصابته الحمى ومات قبل أن يحقق مبغاه قائلاً : «إستعديت لكل شيء في حياتي إلا الموت .. الآن أنا أموت». التصادف لم يقع، ولن تتكرر مثل الفرصة المفردية – بمثل الشروط والظروف – مرة أخرى، ولهذا تحليل اللحظة الراهنة هو مفتاح تحقيق، وهنا أيضاً ألتزم بماكيافيلي، ما لا يمكن تحقيقه.

سنكون متفائلين إذا قلنا: «ما حدث قد حدث .. نريد المزيد من الإصلاح الآن !». اليوم، على العكس، سيكون أكثر واقعية إذا قلنا نريد الإحتفاظ بما تبقى من هذه المكتسبات الإصلاحية التي يمكن العمل عبرها، وتوليد إصلاحات أكبر. يجب علينا ألا نفهم هذه المسألة على نحو مختلف، فللخطاب الإشتراكي الديموقراطي سطوة مضرة على الحركة اليسارية بشكل عام. الأسلوب العام للإشتراكية الديموقراطية، أو تلك التي وجدت عند الجناح اليميني من الأوروشيوعية، هو الإنتظار من أجل الإصلاحات أن تأتي .. هذا في نهاية الأمر ما هو المقصود حين يقول تنظيم ما: «يجب أن تكون هناك إصلاحات أكثر»، «يجب أن نسعى إلى دولة شكلها كذا وكذا»، «ما نريده هو العدالة الإجتماعية» إلخ.. كل هذه الأمور، بحد ذاتها، لا تعني شيئاً من وجهة نظر الإشتراكية العلمية. الإصلاحات بحد ذاتها لا تغير من الوضع الطبقي ولا تعبر تعبيراً تحولياً للبنية الإجتماعية القائمة، ولكنها تعبر عن طبيعة الدولة الحديثة التي تأخذ شكل الإجتماعي الديموقراطي أكثر فأكثر. فليس للإصلاحات، إذن، أي معنى بحد ذاتها وإلا وقعنا في الأيديولوجيا الإقتصادوية – الإصلاحية، التي هي الوجه الآخر من اليساروية الطفولية التي تفسر كل مشكلة تنشب على أساس إنها أزمة بنيوية.

لكن إذا أمكننا أن ننظر إلى مسألة الإصلاحات برؤية آخرى، أيّ إذا تمكنا رؤية حقيقة أن اللحظة الراهنة تلزم بالعمل بما تبقى – أعني بما لم يُخسر– من المكتسبات الإصلاحية، والعمل عليها كمواد خام لتوسعة نطاقها أكثر فأكثر، فإننا سنكون في الجانب الآخر من المفهوم الطاغي للإشتراكية الديموقراطية. ليس للعمل على الإصلاحات كمواد خام، كما قلنا، غاية في ذاته. لك أن تتخيل مفاصلاً حديدية لا يمكن فكها لأنه أصابها الصدأ .. عليك أن ترخي المفاصل أولاً. طبعاً تلك المواقع المتوترة نراها ملتهبة اليوم، إذا صح التعبير .. لكن في المقابل توجد تلك المواقع، أو الفجوات، أو التكسرات، التي لم يجرِ عليها هذا التوتر الملتهب – إلى حدٍ ما – وهي تمثل مواداً خام مناسبة للعمل عليها. لم يكن لدى إيكاروس ودايدالوس إلا الشمع والأجنحة (مواد خام) للهروب من المتاهة الكبرى .. لكن على المرء ألا يحلق عالياً كإيكاروس وإلا أحرقت الشمس الشمع على جناحيه، على التحليق أن يبقي مسافة بين – بين. لفالتر بينيامين تشبيه أفضل من ذلك بكثير: التاريخ الذي يجمع فتات الماضي وتدفعه الرياح إلى الأمام.. وهو لا يستطيع فعل أي شيء إزاء ذلك.

توازن القوى ليس متوازناً .. هذا هو ما عليه الحالة في اللحظة الراهنة.

(2): هذا يعني أساساً أن اليوم ليس لليسار أية فعالية حقيقة في دراسة الواقع ولا في الإنخراط في الممارسة الواقعية، هي مسألة تبادلية من جانبين. والسبب في ذلك يعود إلى عدم فهم الحالات التي تولدها الصراعات الطبقية التي تستمر بشكل متدفق. الآن يكثر الحديث عن إقامة تحالف للقوى أو للتيار الديموقراطي – هنا أيضاً تسمية لا معنى لها – لكن من دون أي أساس ممارساتي سليم. لا شك أن التحالف دائماً يشير إلى شيء جيد.. لكن لا يجب على ذلك أن يكون فوق الجماهير، أيّ تحالف على شاكلة التقليد البورجوازي في التنظيم – تحالف ما بين أحزاب فردية. لنضع التحالف الحزبي هذا على جانب، ونمسك أهمية وجود تنظيم يعبر عن الطبقة العاملة والطبقات الشعبية الأخرى، لن يكون هناك أي معنى لوجود تنظيم منفصل ينتظر قدوم هؤلاء إليه ليشكل وحدة تنظيمية عضوية. على المنبر التقدمي أن يكون هو هو التعبير عن التحالف الطبقي هذا، ولن يتم هذا التعبير دون أن يكون هو الممثل عن النظرية الماركسية، أيّ يكون التعبير: الإنصهار ما بين التحالف الطبقي هذا والنظرية الماركسية.

يتبع

يتبع

ذكرنا المنبر التقدمي، ومن الملاحظ أننا أستثنينا جمعيات مهمة أخرى التي تُعتبر يسارية بشكل عام .. والسبب واضح برأيي: حين نقول «الحركة اليسارية» فإننا نقصد الوحدة المفهومية لتلك التنظيمات التي يمكن تصنيفها سياسياً تحت مسمى اليسار، وهذا ما يعنيه مصطلح اليسار بشكل عام. وإذا كان سيوجد هذا الإتحاد اليساري يوماً فهو مهم للحظة الراهنة.. رغم أن نجاحات وجوده غير مضمونة على الإطلاق. ولكننا إذا تحدثنا بشكل فردي عن المنبر التقدمي.. جمعية لها بعض أعضاء قدامى شيوعيين وماركسيين متحررين من الصبغة اليسارية والشعبوية والقومية، سيكون حديثنا حينئذ عن تنظيم يتضمن عناصر شيوعية وليست مجرد يسارية.

لذا حين نقول أن على المنبر التقدمي أن يكون هو هو التعبير عن التحالف الطبقي هذا، فإننا نقول ذلك لأن للمنبر التقدمي، دون غيره من الجمعيات اليسارية (التي طغت فيها النزعة الإشتراكية الديموقراطية بشكل محض)، الإحتمالية لأن يكون كذلك – رغم أن التوجه والنزوع نحو الإشتراكية الديموقراطية أصبح واضحاً جداً – بسبب وجود بعض هؤلاء العناصر والأعضاء الذين بإمكانهم تحويل خط السيّر نحو عمل مختلف في ظل الأوضاع الراهنة. فهذا يعني أن هذا ليس الوقت المناسب، ولا الظرف السياسي الصحيح، لأية إنشقاقات .. ولن يحتمل أي تنظيم مستقل أن يبقى قائماً على ذاته، بسبب الإختلاف في الرأي، وبسبب أيضا، من الجانب الآخر، تطبيقات خاطئة تماماً – من دون تحديث وتجديد– للديموقراطية المركزية. من دون العودة الحقيقة إلى النظرية الماركسية، أعني نظرية ماركسية حقيقية – وليست مجرد كليشيهات سوفيتية قديمة قدمت عبر شروحات ألف باء دار التقدم، لن يتحقق أي شيء من ذلك على الإطلاق .. ولمهدي عامل قول في هذه المسألة حين كتب: «متى تكتشف السياسة ... حاجتها الملحة إلى النظرية ؟».

لم تعد التحالفات الطبقية كما هي في الكليشهات السابقة: تحالف العمال والفلاحين وما شابه ذلك، حيث ليس في البحرين أو في الخليج، أو حتى في العالم العربي، فلاحون بالمعنى الإقطاعي للكلمة .. يثبت الواقع الموضوعي أن على التحالف الأساسي أن يكون ما بين الطبقة العاملة والطبقة البورجوازية الصغيرة الجديدة، وفي ذات الوقت عدم معاملة الآخر على أساس أنه مجرد جسراً لغاية «معينة». إن مدى تحريك الطبقة العاملة بشكل سياسي هو أمر في موضع عدم الإستقرار، حيث الطبقة العاملة في بلاد مثل بلادنا ليست قوية، وليس لها وعي طبقي قوي، بما يكفي من حيث هناك غياب واضح لرأس مال محلي. التحريك السياسي هذا عادة يجري على الطبقة البورجوازية الصغيرة الجديدة بشكل عام. اللحظة التي نعترف بإستقلالية الطبقات من الناحية: السياسية، والإقتصادية، والإيديولوجية نفهم أن هذا التحالف قد ينقلب في أية لحظة. بلا شك، في أبنيتنا الإجتماعية توجد طبقات شعبية أخرى مثل: البورجوازية الصغيرة التقليدية والريفية التي لبعض فئاتها مصلحة في إقامة تحالفاتها الطبقية. بإختصار: لا يمكن أن يتم أي تنظيم يدعي الإشتراكية العلمية دون التعبير عن التحالف الموسع ما بين الطبقة العاملة والطبقات الشعبية الآخرى، من دون تعبير عن مصالحها وعن مصالح صراعاتها، ومن دون إدراك التناقضات بينها.

فوق هذا، هناك تحركات إجتماعية وثقافية أخرى يجب إدراكها وفهمها التي قد تشكل قوى إجتماعية في لحظة من اللحظات كالطلبة، أو المدافعين عن البيئة، أو المثقفين، أو المدافعين عن حقوق الأقليات (الجندرية، والعرقية، وحتى الجنسية)، إلخ.. تلك التحركات لها توجهها الخاص وإستقلاليتها السياسية والفكرية، ولذا يجب إحترامها على أساس إستقلاليتها وإقامة هذه الروابط بينها على أساس متبادل.

من الأشياء التي لم تفهمها الحركة الشيوعية العالمية، ولا سيما محلياً، أن الموقع الإيديولوجي للطبقات، ولا شك الطبقة العاملة، غير ثابت على الإطلاق. لهذا السبب تحديداً تجد مثل الطبقة العاملة في هذا البلد تتجه نحو النازية، وفي بلد آخر تظفر بأول ثورة عمالية في تاريخ البشرية. المسألة لا تتعلق بما تقول لنا الايديولوجيات الدينية حول «الفطرة السليمة»– للعمال فطرة سليمة مهما تعددت مواقعهم الأيديولوجية بسبب الإغتراب والتلغيز. للمسألة علاقة بالتحديد الأيديولوجي المضاعف (وبذلك الموقع الطبقي) وعلاقته باللحظات السياسية الراهنة وتغيراتها.

في الواقع، لا نرى عند اليسار أي محاولة لإقامة هذه الروابط (ما بين تلك التحركات الإجتماعية)، ولا التحالفات ما بين الطبقات الشعبية (أو حتى دراستها على الأقل)، ولا التأكيد على الماركسية في النظرية والممارسة. كل هذا يعتبر طوباوياً إذا ما تفوهنا به .. ولكن اليوم، أكثر من أي وقت مضى، على هذا الأمر أن يتم.

(3): الكل يُعلن حرباً ضد التجنيس السياسي.. الكل يخاف من النمو السكاني والإختلافات الثقافية الواسعة ما بين الناس. لكن هذا ليس كافياً في تحليل ما هو حاصل بالفعل. الواقع هو أن هذا الأمر «حاصل»، والآن التوزيع الديموغرافي ثقافياً تغير تماماً عما كان معروف تقليدياً. لا نفع من النحب ولا التذمر من ذلك.. نواجه هذه الحالة بشكل مُعطى كما كان قد سيقول هوسرل، والآن هناك عدد من القوميات لا تنتمي إلى التقسيم الإجتماعي الرباعي (العرب – العجم – البحارنة – الهولة) المعروف ضمن المكون البحريني ككل. لن يكون هناك أي معنى، بإستثناء إن شاء المرء أن يكون شوفينياً أو يعاني من الزينوفوبيا، من رفض هؤلاء المجنسين الذين قدموا، أو أقدموا، من بلدان آخرى.. ضمن التقسيم الإجتماعي للمكون البحريني.

تبقى مسألة أخرى في غاية الأهمية، وهي الحالة الإجتماعية، والثقافية، والسياسية، لجماعات ما يسميها غرامشي بالـ «هامشيين».. هؤلاء الذين ليس لهم تمثيل سياسي، على العكس من الطبقات المستغلة كالطبقة العاملة، في البنية الإجتماعية. وهنا الحديث يخص شرائح واسعة من الطبقة العاملة الرثة، والطبقة العاملة، والطبقة البورجوازية الصغيرة الجديدة تحت مسمى «العمال الآسيويين»، أو «العمالة الخارجية».

لا نجد بالطبع أية محاولات من قِبل اليسار لإقامة هذه الروابط التي تعبر عن هؤلاء المستغلين، أشد الإستغلال، سواءاً أكانوا مجنسين أو مقيمين دائمين أو مؤقتين. بل نجد نوعاً من نزعة غير حرة من العنصرية في التأكيد على وجود عمالة «محلية» فحسب والدفاع عنها.. لكن بذلك المعنى «العمال» أو الموظفون الذين تم تجنيسهم أصبحوا جزءاً من النسيج الإجتماعي المحلي، السبب الوحيد الذي سيجعل أي شخص يرفض تسميتهم ببحرينيين هو أنهم لا ينتمون إلى التقسيم الرباعي التقليدي المعروف، غير ذلك هم بحرينيون قانونياً وسياسياً، وعما قريب إجتماعياً. لا نجد أية محاولة في التعبير عن أحوال هؤلاء الذين يعاملون من قِبل جميع القوى، ومن ضمنهم القوى التقدمية، على أساس وجودهم المهمش بحد ذاته. لا يوجد ولو ممثل واحد يعبر عن أحوالهم في الجمعيات التي ترفع راية اليسار وما شابه ذلك.

من المهم جداً إدراك ودراسة وجودهم الطبقي والإجتماعي والسياسي، والتأكيد على مشاركتهم الفعالة في التعبير عن أحوالهم وتطلعاتهم وتوجهاتهم، وإطلاعهم على حقوقهم التي في الغالب لا يعرفون شيئاً عنها، وتفكيك المفهوم المغلوط المتركز حول التقسيم الرباعي الذي ذكرناه آنفاً. البحرين متعددة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، من الناحية الإجتماعية والعرقية والثقافية .. وهذا الإقصاء للآخرين الموجودين لا يعبر سوى عن نزعة عنصرية متأصلة في التعامل مع هؤلاء «الهامشيين».

من دون فهم هذه الحالة التي «وقعت» علينا، لا يمكن البدء بأي شيء سوى بدوغمائيات وكليشيهات قديمة اعتاد عليها الخطاب السياسي التقليدي دون تغيير أي شيء.

نقطة أخيرة.. وليست (4) : هذه المرحلة ليست هادئة وواضحة .. التشتت، على العكس، واضح جداً، هذه الفترة تتطلب خطوتين إلى الوراء للتفكير العميق، إنها مرحلة العودة إلى العمل الفكري والفلسفي عبر السياسة، والعكس بالعكس. المشتتون ليس لهم موطن، ولا مكان، ولا توجه واضح، لهم أدواتهم المعرفية والسياسية المتبقية لإنتاج ظروف وواقع جديد من لا شيء. فراغٌ دون إنحراف أو إلتقاء أو تصادف. حالة إقرارية يجب الإقرار بها في لعبة الرقص، والفرح، والمشاعر السعيدة .. نحو زمن الخبز والورود للجميع !

ابراهيم القصاب

قراءة في واقع الحركة النقابية البحرينية (١٣)

استعرضنا في الحلقة السابقة الأجواء التي صاحبت الفترة المتبقية لانعقاد المؤتمر التأسيسي والتي لا تتعدى الأسبوعين، وكيف أصدرت اللجنة التحضيرية في هذه الفترة القصيرة العديد من القرارات بعضها كانت متناقضة في بعض الأحيان وفي بعضها الآخر كانت خارج نطاق ما تم الاتفاق عليه بين اللجنة التحضيرية ورؤساء النقابات الشيئ الذي عمق الخلافات ووسع الهوة بين القيادات النقابية وهو ما يعد خارج الاتفاق العام بين القيادات النقابية في أن نذهب جميعا إلى المؤتمر التأسيسي موحدين متضامنين يجمعنا هدف واحد هو إنجاح المؤتمر، خاصة وأنه لا توجد خلا

فات بين النقابيين على أهداف النقابات العمالية وأن مجالات الالتقاء واسعة النطاق.

فالكل متفق حول القضايا الهامة والأهداف العمالية التي لا تختلف حولها أية نقابة عمالية خاصة أن جميع هذه الأهداف تصب في مصلحة الطبقة العاملة البحرينية كالدفاع عن مصالح العمال وصيانة حقوقهم، والمساواة في المعاملة وعدم التمييز بين الرجل والمرأة العاملة، وتطوير وتأهيل العمال (رجالا ونساء) مهنيا،وتحقيق الأمان والاستقرار الوظيفي، والضمان الاجتماعي وزيادة الحوافز المادية والمعنوية والعلاوات والمكافآت وغيرها مما يحسن ظروف العمل والمعيشة للعمال، والبحث عن إجراءات للحد من البطالة وخلق فرص العمل للجميع وتحسين ظروفهم المعاشية، والعمل من أجل سن تشريعات عمالية عصرية تتوافق والمعايير العربية والدولية. كل هذه الأهداف لا تختلف عليها أية نقابة بل أنهم جميعا يتفقون عليها وجاءت ضمن أنظمتهم الأساسية.

إذا أين المشكلة؟ بالطبع هناك اختلاف في وجهات النظر بين النقابيين حول بعض المفاهيم والمبادئ النقابية، وحول النظرة للعمل النقابي ومساره وحول نوع البناء في الحركة النقابية وتوجهاتها. ومن الأمور المفهومة أن تكون لنا آراء مختلفة حول هذا المفهوم أو ذاك أو حول معالجة هذه القضية أو تلك ولكن يتعين علينا القبول ببعضنا البعض رغم كل الاختلافات إذا ما أردنا أن نقوم بدورنا التاريخي لإنجاز مهمات المرحلة الراهنة.

بدء تبلور كتلة نقابية ضمن الحراك العمالي

كان هذا موقف الكتلة التي تشكلت في مواجهة اندفاع اللجنة التحضيرية والاتجاه الذي كانت تدفع إليه، إيمانا منها بأن مهمة المرحلة الراهنة هي إنجاز وحدة الحركة النقابية التي لم تعد مطلوبة بل ملحة، واستمرار الوضع على ما هو عليه بات خطيرا، ورغم أن كل النقابيين على اختلاف أطيافهم يتفقون على ذلك، وآليات التغيير ووسائله معروفة لديهم، إلا أن أحدا لا يتحرك في هذا الاتجاه.

وهو ما ألقى على عاتق هذه الكتلة مسؤولية التحرك من أجل ضمان وحدة الحركة العمالية والنقابية والسير قدما موحدين من أجل إنجاح المؤتمر التأسيسي مهما كلف الأمر. هذا ما أكدت عليه القيادات النقابية في الكتلة أثناء اجتماعاتهم الجانبية الكثيفة وفي اللقاءات والندوات التي كانت تعقدها تمهيدا للمؤتمر التأسيسي وما كانوا يصرحون به للصحافة المحلية، وكان هذا الموقف بالرغم من الخلافات الحادة التي أثارتها قرارات اللجنة التحضيرية المتسارعة، محل تقدير معظم النقابين والعديد من السياسيين والقانونيين والمهتمين بالشأن العمالي.

تحت عنوان «إجماع نقابي على المشاركة في مؤتمر النقابات» أوردت صحيفة «الوسط» في عددها 424 بتاريخ 4 نوفمبر 2003 الخبر التالي:

«يتوجه عمال البحرين لعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين في الفترة ما بين 12 إلى 14 يناير/كانون الثاني المقبل، لتخطو الحركة العمالية بذلك خطوة نوعية في تنظيم صفوفها وتشكيل نقاباتها الحرة المستقلة، ويبدو أن ظاهر الحركة النقابية يبشر بوحدة الصف النقابي وتماسكه من خلال تأكيد جميع النقابات الـ 36 على دخول المؤتمر والمشاركة في رسم صورة الاتحاد وكذلك تأكيد رئيس الاتحاد العام لعمال البحرين ورئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر التأسيسي للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين.»

وكان قرار الكتلة النقابية هو المشاركة في كل الفعاليات النقابية التي تعقدها اللجنة التحضيرية والفعاليات التي تقيمها هي: محاضرات وندوات وورش عمل نقابية، وانتهاج مبدأ المصارحة والمكاشفة وطرح آرائها بكل صراحة وشفافية والدفاع عن مواقفها المبدئية في كل ما يتعلق بالمؤتمر التأسيسي دون مواربة أو مجاملة، وهو ما أكسبها المصداقية والاحترام من الجميع بما فيهم أعضاء في اللجنة التحضيرية وحتى قيادات في المنظمات العمالية الدولية والعربية والأجنبية.

وتأكيد لذلك فقد كتب المحامي والمناضل الوطني محمد السيد عن انطباعاته بعد حضور إحدى ندوات التجمع: «خرجت من الندوة وقد خامرني شعور جميل طيب لدا سماعي ما قاله هذا النقابي، وكذلك لما قاله النقابيون الذين سبقوه في الحديث، فقلت في نفسي: أن حركتنا النقابية بألف خير وسوف تشق طريقها إلى الأمام وإلى مستقبل مشرق وزاهر، وسوف تنهض من كبوتها ما دام مثل هؤلاء النقابيين وغيرهم الكثير متواجدين في أوساط الحركة العمالية، وأن نضالات وتضحيات النقابيين السابقين لم تذهب سدا ...»

مساعي لتهدئة الأمور وتأكيد الوحدة العمالية

وفي هذا الخصوص بدأت المساعي لحل الخلافات الحاصلة في الساحة النقابية حول آليات انعقاد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين وآلية تشكيل بنائه

يتبع

التنظيمي وتمت عدة لقاءات بين الكوادر النقابية في الكتلة وأعضاء في اللجنة التحضيرية وذلك لغرض تقريب وجهات النظر والوصول إلى اتفاق حول أهم القضايا التي برزت فيها اختلاف في الرأي. ومن ضمن هذه المساعي تم اللقاء مع أحد ممثلي منظمة العمل الدولية الذي سبق وأن إلتقى مع أعضاء اللجنة التحضيرية وتوصل معهم إلى حلول وسط تقبل به جميع الأطراف. وقد كان هذا اللقاء واللقاءات الأخرى مثمرة وتم فيها التعهد بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

وتنفيذا لهذا الاتفاق عقدت اللجنة التحضيرية ثلاث لقاءات مع أعضاء مجالس إدارات النقابات في نادي العروبة لمناقشة اللائحة الخاصة بالمؤتمر التأسيسي حيث كان الإجماع من الكوادر النقابية على إجراء تعديلات جوهرية على اللائحة الخاصة بالمؤتمر التأسيسي وهو ما لم تستطع اللجنة التحضيرية تجاهله وأخذت بمعظم التعديلات.

نقض الاتفاقات وتصاعد الخلافات مجددا

إلا أن الأمور ومع اقتراب موعد انعقاد المؤتمر التأسيسي، سارت في اتجاه مخالف لما تمّ الاتفاق عليه كحلول وسط مقبولة من جميع الأطراف، ونقصد بها التعديلات المقترحة على مشروع النظام الأساسي حيث أصرت اللجنة التحضيرية على كل ما جاء في اللائحة الخاصة بالمؤتمر التأسيسي ومشروع النظام الأساسي للاتحاد متجاهلة مقترحات الكوادر النقابية والتي تم الاتفاق عليها، فارضة الأمر الواقع خاصة وأنه لم يتبق على انعقاد المؤتمر التأسيسي سوى أسبوعين.

وفي هذا الإطار وأثناء انعقاد المؤتمر التأسيسي يقول الأستاذ محمد المرباطي المستشار النقابي في الاتحاد العام في المنتدى الذي عقدته صحيفة الوسط للكوادر النقابية «ربما هي المرة الأولى التي تصادفني في تجربتي النقابية العربية والعالمية أن أرى الاختلاف بشأن آلية العمل، فالخلافات في العالم تتعلق بالحقوق، كما تحدث مزايدات بشأن من يدافع عن العمال أكثر، أما هنا فالخلافات تجري بشأن من يسيطر ويهيمن على اتحاد النقابات أكثر، فهذا هو جوهر الاختلاف." (منتدى «الوسط» قبيل المؤتمر التأسيسي للنقابات (2 – 2) خليل عبدالرسول14 يناير 2004)

عودة إلى الظروف التي سبقت انعقاد المؤتمر التأسيسي خاصة بعد تراجع اللجنة التحضيرية عما تم التوصل إليه من اتفاقات بينها وبين الكوادر النقابية وبوساطة من ممثل المنظمة الدولية، بدأت لقاءات الكوادر النقابية (المعارضة لتوجهات اللجنة التحضيرية) تتكثف وتتسع في إطار كتلة نقابية متماسكة لتدارس الوضع وما يمكن القيام به لتجنب اتساع الخلافات بين النقابيين وانعكاسها سلبا على مجريات المؤتمر التأسيسي وعلى الحركة النقابية.

وفي هذه اللقاءات كان باديا التذمر بين القيادات النقابية أعضاء مجالس إدارات النقابات، ورغبة جامحة لديهم في القيام بأي عمل يحد من تمادي اللجنة التحضيرية في الذهاب إلى المؤتمر بأجندتها لتمرير النظام الأساسي والهيمنة على الأمانة العامة، وفي هذه الأجواء المتوترة طرحت الكثير من الآراء منها أن يتم مقاطعة أعمال المؤتمر التأسيسي، أو أن يتم الانشقاق والانفراد بتأسيس إتحاد آخر، إلا أن النقاشات الموضوعية والعقلانية التي حكمت تلك اللقاءات أسفرت عن القرار النهائي وهو أن نشارك في المؤتمر التأسيسي وبفعالية ونعمل جاهدين ومن خلال النقاشات والاقناع تعديل النظام الأساسي بما يتوافق مع تجرتنا الخاصة في تأسيس النقابات العمالية استنادا إلى قانون النقابات العمالية رقم (33) ووفق المعايير النقابية العالمية.

وهذا ما حصل حيث شاركنا ككتلة واحدة في كل أعمال المؤتمر التأسيسي بفعالية وبنشاط منقطع النظير، وبالرغم من عدم قدرتنا على التأثير في المؤتمر في اتجاه إجراء التعديلات التي كنا نطمح لإجرائها في النظام الأساسي بحكم هيمنة الأغلبية على مجريات الأمور فيه، إلا أن النقاشات التي دارت حول كل النقاط المثارة كانت بمثابة ورشة عمل في أصول العمل النقابي وآلياته واستعراض تاريخ نضال الطبقة العاملة البحرينية عبر العقود السبعة الماضية من أجل تشكيل حركتها النقابية، وأن كل ما طرح لم يكن نصوص جامدة من المعايير النقابية الدولية وإنما ما يتناسب وتجربتنا القصيرة في تأسيس النقابات العمالية على المستوى المحلي مستلهمين من تجارب الحركة النقابية في الدول العربية والعالمية.

حول المؤتمر التأسيسي أوردت صحيفة الوسط العدد 495 الصادرة في 14 يناير 2004م "ومع كل ذلك فلا يختلف اثنان على أن هذه المرحلة من اخطر المراحل الانتقالية التي تشهدها الحركة النقابية في البحرين، إذ تشهد قيام إتحاد عام يشمل جميع النقابات العمالية بقطاعيها (الحكومي والخاص).

إن وجود تكتلات وقوائم غير علنية لا تعتمد على مبدأ النقابات والحاجة العمالية وإنما على مبدأ التوجهات السياسية والتكتلات الحزبية لصالح جمعية سياسية معينة هو الغالب على الأمر النقابي في هذه المرحلة الحرجة من العمل النقابي، والذي قد يؤدي إلى حدوث تغيرات كبيرة في الساحة القيادية إلى الإتحاد العمالي الجديد، ما ينعكس على الحركة العمالية في الفترة القادمة وكيفية تعاطيها مع القضايا الحساسة من البطالة وقانون العمل الجديد والحد الأدنى للأجور، والعمالة الوافدة (والقائمة تطول)."

وكتب هاني الفردان في صحيفة الوسط:

"أعلن في الفترة ما بين 13 – 15 من يناير/ كانون الثاني قيام الاتحاد العام لعمال البحرين بشكل رسمي بعد ان انتهت عملية انتخاب الهيئة القيادية للاتحاد المتمثلة في الأمانة المكونة من 13 عضوا. وأسفرت النتائج عن اكتساح الكتلة المحسوبة على جمعيتي "الوفاق الإسلامية" و"العمل الديمقراطي" التي دخلت الانتخابات بقائمة مكونة من 13 عضوا فاز جميعهم ولم تدع لمنافسيها من الكتلة النقابية المستقلة المحسوبة على جمعية "المنبر التقدمي" والمستقلين أي مقعد." (الوسط العدد 861 – الجمعة 14 يناير 2005م الموافق 03 ذي الحجة 1425هـ)

ومع احتدام المناقشات والمواجهات داخل المؤتمر التأسيسي على مدى ثلاثة أيام من 12 إلى 14 يناير 2004م وتفاعل المهتمين بالعمل النقابي من خارج المؤتمر أصدرت مجموعة من العناصر الوطنية بيانا أعلنت فيه موقفها لما يجري على الساحة النقابية جاء فيه وفق جريدة الأيام:

في بيان رسمي أصدروه أمس أعضاء اللجنة الدستورية يرفضون الوصاية السياسية على النقابات

أصدر اعضاء اللجنة الدستورية بيانا حول انعقاد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام لنقابات العمال اعلنوا فيه استنكارهم لفرض الوصاية السياسية على مؤسسات المجتمع المدني، ورفضهم لفرض نظام »الكوتا« في العمل النقابي وتكريس مبدأ التعيين.

وقال السبعة الموقعون على البيان الذي اصدروه امس وهم محمد جابر وعلي قاسم ربيعة وهشام الشهابي ومحسن مرهون وسعيد عسبول وعيسى الجودر وأحمد الشملان ما يلي:

"إننا في الوقت الذي نحيي فيه انعقاد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين الذي يأتي على خلفية تاريخية لنضال وتضحيات عمال وشعب البحرين، والتي شكلت محطات هامة في التاريخ السياسي لنضالات شعبنا، في ذات الوقت نعبر عن قلقنا عن تلك التدخلات المباشرة لبعض الأطراف السياسية وفرض قوائم انتخابية على الحركة النقابية واعتماد مبدأ التعيين لآليات العمل النقابي مما يشكل تدخلا مباشرا في الشئون الداخلية للحركة النقابية، وحرف مساراتها الديمقراطية واسقاط قرارها المستقل، وتحويل هيئاتها القيادية الى مجرد واجهات منفذة للإرادات السياسية لبعض الجمعيات السياسية، مما يشكل ضررا بالغا باستقلالية العمل النقابي في بلادنا، وهي بادرة خطيرة تشكل سابقة في حرف النضالات العمالية وتحويل مؤسساتها النقابية الى ادوات تخضع للقرار السياسي، وتعطي المبرر القوي لتشجيع الفئوية السياسية في الاطر النقابية، وتشكل المبرر القوي للميل نحو الفئوية العرقية والمذهبية في الحياة العامة.

واضافوا: اننا نكرر رفضنا لمبدأ التقاسم السياسي للقيادة النقابية، كما نرفض مبدأ فرض الوصاية السياسية على مؤسسات المجتمع المدني وعلى وجه الخصوص التنظيم العمالي، كما نرفض ايضاً مبدأ التعيين في جميع مستوى وهياكل وآليات الحركة النقابية، ونعرب عن اسفنا لما يجري في تأسيسية الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين.

اننا نحيي جميع النقابيين الذين عبروا عن احتجاجهم على تلك التدخلات والتجاوزات في العمل النقابي، ونناشد عمال ونقابيي بلادنا الشرفاء ان يعربوا عن رفضهم لهذه الممارسات والتدخلات ويعملوا على استقلالية قرارهم النقابي المستقل.

14-1-2004 (جريدة الأيام)

ترامب والعرب

نموذج العربي الشرير

القرار الذي وقعه الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب والقاضي بتعليق دخول مواطني ست دول عربية إلى أمريكا، وهم مواطنو كل من «سوريا والعراق واليمن والسودان والصومال وليبيا» لا يمكن قراءتها إلا إمعانا في الحرب الأمريكية على تلك الدول. وهو فصل جديد وأكثر قسوة في معركة (كسر الشخصية العربية) لدى مواطني تلك الدول.

د. انتصار البناء

حين تلتقي بمواطنين عرب من تلك الدول ستسمع منهم مرارات معاناتهم من التنقل بين دول العالم بسبب الجنسية العراقية أو السورية أو اليمنية التي يحملونها. وأغلب هؤلاء المواطنين هم من القلة التي يتاح لها فسحة السفر، وممن يملكون القليل من المال تمكنهم من الخروج من بلدانهم، فهم من الموظفين المحترمين، أطباء ومعلمين ومهندسين ومحامين ورجال أعمال... أو مرضى بحاجة إلى علاج طارئ لا يتوفر في بلدانهم ذات الظروف القاهرة. أو طلبة مسجلين ضمن البعثات التعليمية في دول شتى في هذا العالم. ولكنهم وفي إطار حركتهم خروجا أو عودة إلى بلدانهم يعاملون كإرهابيين محتملين يجري التشديد معهم في إجراءات دخول المطارات والحصول على تأشيرات الدخول أو إصدار أي وثيقة لقيادة السيارة أو للحصول على بعض الخدمات، داخل الدول العربية أو الغربية على حد السواء. بل إن تجديد جوازات سفرهم خارج بلدانهم صارت عسيرة في أغلب الأحيان، والاعتراف بشهاداتهم الأكاديمية ووثائقهم الصادرة من دولهم صارت شبه مستحيلة في كثير من البلدان. لتتضاعف معاناتهم من مواجهة الحروب (المفتعلة) داخل دولهم، إلى مواجهة التهميش والازدراء والملاحقات الأمنية خارج دولهم.

وإذا ما أمعنا التفكير في الدول العربية التي تشتعل فيها الآن الحروب الكبرى (المفتعلة) فهي الدول المركزية للحضارات والممالك القديمة، وهي الخزان البشري للتعداد السكاني في الوطن العربي بتنوعاته الدينية والمذهبية والعرقية. وهي دول تمتلك ثروات هائلة ومتنوعة وتتموضع في مواقع استراتيجية هامة وحيوية على مستوى العالم. وقد اتخذ مسار الحروب فيها عمليات ممنهجة في تدمير الآثار وسرقتها وفي تنفيذ عمليات إبادة وتطهير عرقي ومذهبي أو تهجير لبعض الأقليات المقيمة فيها، فضلا عن الخسائر البشرية التي تجاوزت الملايين نتيجة الحروب الطويلة. قابل ذلك عمليات ممنهجة أيضا في ضخ جماعات متطرفة (وظيفية) مشوهة التركيب النفسي والعقلي مدربة على كل العمليات المطلوبة منها في عمليات قد تكون تغيير التركيبة السكانية، في سوريا خصوصا، عبر تهجير ملايين السوريين من مدنهم وقراهم واستبدالهم بملايين أخرى من إرهابيي العالم. عدا ذلك فقد تم وضع اليد على ثروات تلك الدول سواء عن طريق الجماعات المتطرفة، التي استوطنت بشكل مدروس مواقع المياه والنفط والمعابر الحيوية. أو تم الاستيلاء على الثروات عن طريق وضع اليد المباشر عبر الشركات الغربية كما حدث في ليبيا.

والهدف من العمليات السابقة هو محو التاريخ الوطني وخلخلة الذاكرة الجمعية، اللذين يشكلان مددا روحيا وزادا نفسيا لشعوب نشأت على الاعتزاز بهويتها وتاريخها واعتبارهما تلك أملا ونموذجا للنهضة قادمة تدخرها الأجيال. والهدف كذلك هو خنق أنوار المستقبل في عيون تلك الشعوب ليعم اليأس والاستسلام والتسليم بحالة الخنوع والهزيمة والتبعية والتخلف التي فرضها مشروع الشرق الأوسط الجديد على شعوب تلك الدول.

ويأتي المشروع الأمريكي الجديد بمنع دخول مواطني الدول العربية المنكوبة من دخول الولايات المتحدة الأمريكية في سياق مشروع أكبر وهو صناعة نموذج (العربي الشرير) والترويج له باعتباره يمثل الشخصية العراقية والسورية واليمنية والليبية والسودانية والصومالية إمعانا في كسر الهوية العروبية في وجدان تلك الدول التي كانت سندا للمد القومي وداعما رئيسا لكل القضايا العربية، ورسم شخصية مواطنيها في صورة مجرمة ينبغي مطاردتها أينما حلت والتشديد عليها أينما استقرت.

إن صناعة (العربي الشرير) هو منتج بديل عن (العربي الأصيل) الذي يتمثله المخيال العربي طوال تاريخه مكتنزا بعناصر قدم المنطقة العربية واختصاصها بمهبط الرسالات السماوية والحضارات القديمة. والهدف الأكثر خطورة في صناعة هذا المنتج هو الترويج له في المنطقة العربية ذاتها بتقبل الدول العربية التضييق على مواطني الدول العربية المنكوبة واتخاذ إجراءات مماثلة للإجراءات الأمريكية وتقبل مزاعم أن شعوب العراق وسوريا واليمن وليبيا والسودان والصومال هم شعوب شريرة وهمجية تحب القتل والعنف ولا تعرف للسلم والتفاهم والحضارة سبيلا. بينما هم في حقيقة الأمر شعوب مستهدفة طوال التاريخ وهم الثغور التي من خلالها يتمكن الأعداء من اختراق باقي الدول العربية.

إن مواجهة الضغط النفسي الشديد على شعوب الدول العربية المنكوبة إزاء عمليات التضييق الشديدة تجاه كل ما هو حياة وامتداد واستمرار يعد مقاومة كبيرة وحرباً أخرى تخوضها شعوب المنطقة لحماية كيانها وإرادتها وهويتها والحفاظ عليها في ضمائر الأطفال. فليست المعركة سهلة وليست أحادية الوجه وليست المخططات المرسومة بهينة. والحرب مازالت في بداياتها وهي حرب، كما يبدو، طويلة جدا ستنزف دماء كثيرة وستستنزف ثروات كبيرة.

شبحها ما زال يطارد الرأسمالية

أفكار كارل ماركس بين الأمس واليوم – ٣

العُزلة

وبِبُعد نظرٌ مُدهِش تنبأ مؤلفا البيان الشيوعي بالظروف التي تمرُ بها الطبقة العامِلة الآن في جميع دول العالم. "نتيجة للاستخدام المُفرِط للمُعدات المكنية ولتقسيم العمل، فقد عمل البروليتاريا كل الصِفة الفردية، وبالنتيجة كل ما يجذب العامل. لقد بات تابعاً للآلة، ولم يَعُد مطلوب منهُ إلا الأشياء الرتيبة والسهلة والبسيطة. من هنا فإن تكلُفة انتاج العامل مُقتَصِرة بالكامل تقريباً على وسائل العيش التي يحتاجها لبقائِه، ولتكاثر نوعه. ولكن ثمن السِلعة ومن ثم العمل أيضاً يُعادل تكلفة الإنتاج. ولهذا ففي الانتاج كُلما زاد النفور مِن العمل كُلما انخفض الأجر. ولا زيادة في الانتاج حيثُ يزداد استخدام المُعدات المكنية وتقسيم العمل، وبنفس القدر يزداد عِبء الكدح أيضاً، سوى كان بإطالة ساعات العمل، وبزيادة العمل المُضني في وقت مُعيّن أو بواسطة السرعة الزائدة للمعدات المكنية، إلخ."

ترجمة:
غريب عوض

بقلم: ألان وودز Alan Woods

واليوم تحتل الولايات المتحدة نفس الموقع الذي كانت تتربع عليه بريطانيا أيام ماركس – وهو أكثر الدول الرأسمالية تطوراً. وهكذا، فإن الاتجاهات العامة للرأسمالية مُعَبْراً عنها هناك في أكثر أشكالها وضُحاً. وعلى مدى الثلاثون سنة الماضية زادت أجور الرؤساء التنفيذيون إلى 725٪، في حين أن أجور العُمال ارتفعت إلى مُجرد 5.7٪. ويحصل هؤلاء الرؤساء التنفيذيون الآن على مُعدل 244 مرة أكثر من موظَفيهم. إن الحد الأدنى للأجور في الدولة الآن 7.25 دولار في الساعة. ووفقاً لمركز سياسة البحث الاقتصادي، لو أن الحد الأدنى للأجور تماشى مع إنتاجية العامل، لكان وصل إلى 21.72 دولار في عام 2012. وإذا ما أخذنا التضخم بعين الاعتبار فإن مُتوسط أجور العُمال الأمريكيين الذكور هو في الحقيقة أقل اليوم مما كان عليه في عام 1968. وبهذهِ الطريقة، يكون الانتعاش الحالي في مُعظمه على حساب الطبقة العاملة.

وفي حينَ أن الملايين أُجبروا على حياة تعيسة من الخمول الاضطراري، فإن ملايين آخرين أُجبِروا على العمل في وظيفتين أو حتى ثلاث، وغالباً ما يعملون لمدة 60 ساعات أو أكثر في الأسبوع بدون أجر على الساعات الإضافية. ويعمل 85.8 بالمائة من الذكور و 66.5 في المائة من الإناث أكثر من 40 ساعة في الأسبوع. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، "يعمل الأمريكيون 137 ساعة في السنة أكثر من العُمال اليابانيين، و 260 ساعة في السنة أكثر من العُمال البريطانيين، و 499 ساعة في السنة أكثر من العُمال الفرنسيين."

ووفقاً لبيانات مكتب إحصاءات العمل الأمريكي، ارتفع مُعدل الانتاجية للعامل الأمريكي الواحد 400 في المائة مُنذُ عام 1950. من الناحية النظرية هذا معناه أنهُ لكي تُحقق نفس مستوى المعيشة يجب على العامل أن يعمل رُبع متوسط العمل الاسبوعي فقط في عام 1950، أو 11 ساعة في الاسبوع. أما ذاك، أو أن مستوى المعيشة لا بُد أنهُ نظرياً قد ارتفع إلى أربع أضعاف. وعلى النقيض من ذلك، انخفض مستوى المعيشة على نحو مُثير بالنسبة لمعظم السُكان، بينما ازدادت الأمراض المُصاحِبة للعمل مثل الاكتئاب والإصابات والأمراض. وهذا ظهر في وباء من الاكتئاب وحالات الانتحار والطلاق وإساءة مُعاملة الأطفال والزوجات والقتل الجماعي وأمراض اجتماعية أخرى.

ويوجد نفس الوضع في بريطانيا، حيثُ أنهُ في ظل حكومة مارغريت ثاتشر تم القضاء على 2.5 مليون وظيفة في المصانع ، ومع ذلك تمت المُحافظة على نفس مستوى الانتاج كما كان في عام 1979. لقد تم تحقيق هذا، ليس من خلال استعمال آلات جديد وإنما من خلال زيادة استغلال العُمال البريطانيون. في عام 1979 حَذَرَ كنيث كولمان Kenneth Calman المدير العام للصحة بأن "فُقدان وظيفة مدى الحياة اطلق وباءً من الامراض المُرتبطة بالأكتِئاب."

الصراع الطبقي

وضَّح ماركس وأنجلز في البيان الشيوعي بأن العامل الثابت في كُل التاريخ المُسَجَل هو أن التطور الاجتماعي يحدث من خلال الصراع الطبقي. في ظل الرأسمالية لقد تم تبسيط هذا إلى حد بعيد مع استقطاب المجتمع إلى طبقتين

كبيرتين مُتخاصِمتين، الطبقة البرجوازية والطبقة البروليتارية (العاملة). لقد أفضى التطور الكبير للصناعة والتكنولوجيا خلال المائتي سنة الماضية إلى زيادة تَرَكُّز القوة الاقتصادية في أيادي القِلة.

يقول، البيان الشيوعي في إحدى أشهر تعبيراته، "إن تاريخ جميع المُجتمعات الباقية حتى الآن هو تاريخ الصراع الطبقي،". إن هذه الفكرة لزمن طويل كانت بالنسبة لكثير من الناس أنها لم تعُد صالِحة. وفي الفترة الطويلة لتوسع الرأسمالية الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، مع توفر الوظائف في الاقتصادات الصناعية المُتطورة، وارتفاع مستويات المعيشة والإصلاحات (هل تذكرون دولة الرفاهية؟)، فبالفعل بدأ الصِراع الطبقي وكأنهُ شيءٌ عفا علية الزمن.

لقد تنبأ ماركس بأن تطوّر الرأسمالية سوف يُفضي دون رَحمة إلى تَرَكُّز رأس المال، التراكم الضخم للثروة من ناحية وتراكم للفقر والبؤس والكدح المُضني مساوي لهُ من الناحية الثاني للطيف الاجتماعي. ولِعدة عقود من السنين كان الاقتصاديون البرجوازيون وأساتذة علم الاجتماع في الجامعات يستهزؤون بهذه الفكرة وكانوا يُصرون على أن المجتمع أصبح بشكل متزايد أكثر مساواة، وأصبح كُلُ فرد من الطبقة الوسطي. والآن جميع هذه الأوهام تبددت.

إن المُحاججة المُفضلة لدى عُلماء الاجتماع البرجوازيون هي، أن الطبقة العاملة لم يعُد لها وجود، كانت ولا تزال واقفة على رأسها. في الفترة الأخيرة تم تحويل شرائحٌ مُهمة من السُكان العاملين الذين كانوا يُعتبرون أنفُسهم سابقاً من الطبقة الوسطى إلى البروليتاريا. لقد تم وضع المعلمون وموظفو الخدمات المدنية وموظفو البُنوك وغيرهم في خانات الطبقة العاملة والحركة العُمالية، حيثُ يُشكلون بعضٌ من أكثر الاقسام نضالية.

إن المُحاججة القديمة بأن كل شخص يستطيع أن يتقدم ونحنُ جميعاً من الطبقة الوسطى قد زيفتها الأحداث. وكان العكس يحدث في بريطانيا وفي الولايات المتحدة وفي الكثير من الدول المتطوّرة خلال العشرين أو الثلاثين عاماً الماضية. اعتاد الناس من الطبقة الوسطى الاعتقاد أن الحياة تظهر بتقدم مُنتظم من المراحل واحدة تعلو الأخرى. إن هذه لم تَعُد القضية.

إن ضمان الوظيفة لم يَعُد لهُ وجود، واختفت وظائف ومِهن الماضي إلى حد بعيد، وأصبحت وظيفة مدى الحياة شيء من الذكريات. لقد أُسقط سِلم الصعود ولم يَعُد للطبقة المتوسطة وجود بالنسبة لمعظم الناس حتى كأمل. تستطيع أقلية مُتضائلة الاعتماد على معاش للتقاعد تعيش فيه مستورة الحال، والقليل منها لديه مُدخر معقول. إن أعداد الناس الذين يعيشون يوم بيوم في تزايد، ولا أحد يعرف ماذا يُخبأ له المستقبل.

إذا كان لدى الناس أية ثروة، فهي منازُلهم التي يعيشون تحت أسقُفها، ولكن مع تقلص الاقتصاد انخفضت أسعار المنازل في الكثير من الدول وربما تتجمد لعدة سنوات. إن فكرة ديمقراطية مُلكية العَقار اتضح أنها سراب. إن امتلاك المنزل لم يَعُد ميزة تُساعد في تمويل التقاعد المُريح، لقد أصبح عبءً ثقيلاً. يجب أن يتم دفع الإيجار، سوى كُنتَ على رأس وظيفة أم لا. تورط الكثير من الناس في حق قانوني سلبي، بديون كبيرة لا يمكن دفعها. وهناك جيل مُتنامي الذي لا يمكن وصفهُ إلا برقيق أو عبيد الديون.

إن هذا شجبٌ مُدَمّر للنظام الرأسمالي. إلا إن عملية التحول إلى البروليتاريا هذه معناها أن الاحتياط الاجتماعي من رد الفعل تم تحويله إلى قسم كبير من العُمال ذوي الياقات البيضاء تقترب من الطبقة العاملة التقليدية. وفي التحركات الشعبية الكبيرة الأخيرة، هناك أقسام كانت في الماضي لم تحلم قط في أن تَضربُ عن العمل أو حتى أن تلتحق بنقابة، مثل المعلمين وموظفي الخدمة المدنية، أصبحت الآن في الصفوف الأمامية للنضال الطبقي.

المِثالية أم المادية؟

ينطلق الأسلوب المثالي من ما يُفكر الناس به ويقولون عن أنفُسهم. ولكن ماركس بَيّنَ إن الأفكار لا تسقط من السماء، وإنما هي تعكس بشكل دقيق قليلاً أو كثيراً المواقف الموضوعية والضغوط الاجتماعية والتناقُضات خارج سيطرة الرجال والنساء. ولكن التاريخ لا يَتَكَشف كنتيجة لإرادة حُرة أو رغبة ضمير "الرجل العظيم"، الملوك والسياسيون أو الفلاسِفة. على النقيض من ذلك، إن تقدم المجتمع يعتمد على تطور قوى الإنتاج، والذي هو ليس نتاج تخطيط واعي، وإنما يتشكّل من وراء ظهور الرجال والنِساء.

لقد وضع ماركس لأول مرة الاشتراكية على قاعدة نظرية صَلبة. إن الفهم العلمي للتاريخ لا يمكن أن يتأسس على صورٌ مُشوّهة للواقع تطفو مثل الاشباح الشاحِبة الرائعة في عقول الرجال والنِساء، وإنما يتأسس على علاقات اجتماعية واقعية. وهذا معناه يبدأ بتوضيح العِلاقة بين الأشكال الاجتماعية والسياسية ونموذج الانتاج في مرحلة تاريخية مُحَدَدَة. وهذا هو بالضبط ما يُسمى بإسلوب المادية التاريخية في التحليل.

سوف يشعر بعض الناس بالانزعاج من تلك النظرية التي يبدو أنها تحرم النوع البشري من دور المُناصرين في الصيرورة التاريخية. وبنفس الطريقة، شعرت الكنيسة والمُدافعين عن المسيحية بالامتعاض الشديد إزاء مزاعم غاليليو غاليلي Galileo بأن الشمس هي مركز الكوّن وليس الأرض. وفيما بعد، نفس الأشخاص هم الذين هاجموا دارون Darwin على اقتراحه بأن البشر ليسو هم الخلق الخاص لله، وإنما هم نتاج الانتخاب الطبيعي.

في الحقيقة، إن ماركس لا يُنكِر بتاتاً أهمية العامل الذاتي في التاريخ، الدور الواعي للنوع البشري في تطوّر المجتمع. إن الرجال والنساء يصنعون التاريخ، ولكنهم لا يصنعونهُ كُلهُ وفقاً لإرادتهم الحُرة ونواياهم الواعية. يقول ماركس: "إن التاريخ لا يفعل شيئاً"، وهو "لا يملك ثروة كبيرة"، وهو "لا يشَنُ معارك". إنهُ الإنسان، الإنسان الحقيقي الحي الذي يفعل كلُ ذلك، الذي يملك ويُقاتل؛ فالتاريخ ليس شخصاً، إذا صح التعبير، يستخدم الإنسان كوسيلة لتحقيق أهدافه؛ إن التاريخ ما هو إلا نشاط الإنسان في سعيه لتحقيق أهدافه." (ماركس وأنجلز، العائلة المُقدسة، الفصل السادس).

إن كُلُ ما تَفعلهُ الماركسية هو شرح دور الفرد كجزء من مجتمعٌ مُحَدَد، خاضع لقوانين موضوعية مُحدَدَة، ومن ثم كمُمثل لمصالح طبقة مُعيّنة. إن الأفكار ليس لها وجود مُستقِل، ولا هي تملك تطور تاريخي. ويكتب ماركس في الأيديولوجية الألمانية، "إن الحياة لا يُحدِدُها الوعي،" ولكن الوعي تُحددهُ الحياة."

إن أفكار وأفعال الناس مشروطة بالعلاقات الاجتماعية، الوضع الذي لا يعتمد على الإرادة الذاتية للرجال والنساء وإنما هي تحدث وفقاً لقوانين جازمة، والتي هي في التحليل الأخير، تعكس حاجات تطور قوى الإنتاج. وتُشكّل العلاقات المُتَداخلة بين هذه العوامل شبكة مُعقدة والتي غالباً من الصعب رؤيتها. إن دراسة هذه العِلاقات هو أساس النظرية الماركسية.

دعونا نستشهد بمثال واحد. أثناء الثورة الإنجليزية، ضن أوليفر كروميول Oliver Cromwell بحماس أنهُ كان يُقاتل من أجل حق كُلُ فرد في أن يُصلي لله حسب ضميرة. ولكن مسيرة التاريخ برهنت بأن الثورة الكروميلية، نسبةً إلى كروميل، كانت المرحلة الحاسمة في الصعود الذي لا يُقاوم للبرجوازية الإنجليزية إلى السُلطة. ولم تسمح المرحلة المادية لتطور قوى الإنتاج في إنجلترا القرن السابع عشر بنتائج أُخرى.

لقد حارب قادة الثورة الفرنسية الكُبرى للسنوات 1789-1793 تحت راية "الحرية والمساواة والإخاء". لقد ضنوا أنهم يُناضلون من أجل نظام يَرتَكِزُ على القوانين الداخلية للعدالة والعقل. إلا أنهُ بصرف النظر عن نواياهم وأفكارهم، كان اليعقوبيون يُعِدون الطريق لحُكم البرجوازية في فرنسا. ومرة أُخرى، من وجهة نظر علمية، لم تكن نتيجة أخرى مُمكِنة في تلك الفترة من التطور الاجتماعي.

ومن وجهة نظر الحركة العُمالية كانت مُساهمة ماركس العظيمة هو أنهُ كان أول من وَضَّحَ أن الاشتراكية هي ليست مُجرد فكرة مُمتازة، بل أنها النتيجة الضرورية من تطور المجتمع. حاول المفكرون الاشتراكيون قبل ماركس – الاشتراكيون المثاليون اكتشاف قوانين وصِيغ التي ستضع الأساس لانتصار العقل البشري على عدم عدالة المجتمع الطبقي. إن كُلُ ما هو ضروري كان أن تُكتَشَف تلك الفكرة، ومن ثم تُحَل المُشكلة. وهذه مُقارَبة مثالية.

وخلافاً للمثاليين، لم يُحاول ماركس قط أن يكتشف قوانين المُجتمع بصفة عامة. لقد حلل قانون حركة مجتمع مُعين، المجتمع الرأسمالي، شارِحاً كيف نَهَضَ، وكيف تطورَ وأيضاً كيف يختفي من الوجود بالضرورة في لحظة مُحددة. لقد أدى هذه المُهمة الضخمة في ثلاث مُجلدات رأس المال.

محاولة للبحث في الأسباب

لماذا يتقدم اليمين في العالم؟

هناك ميل واضح في المشهد السياسي، في كل بلدان العالم المعاصر تقريبا – خاصة الدول المركزية الرأسمالية الغربية – إن على مستوى النخب السياسية المسيطرة أوالحاكمة، أو على مستوى الوعي الإجتماعي لدى الرأي العالم الشعبي، نحو التوجه نحو اليمين، بمدرستيه؛ المحافظ الديني (النيوليبراليزم) والمتطرف العنصري (الفاشي).. بدأ هذا الرجحان في الوعي والثقافة منذ العقود الماضية (بدأ بتفكك المنظومة الإشتراكية)، غير أن مفهوم الليبرالية التابعة لما يسمى بيسار الوسط ظل لفترة عقدين مسيطراً بعض الشيء، متقاسماً حيناً مع المحافظين الهيمنة السياسية.

حميد خنجي

إلا أن العقد الأخير شهد تغيراً واضحاً في المزاج الشعبي نحو الفكر اليميني الواضح. لعل مرد ذلك فشل سياسات التقشف جراء الأزمات المالية المستعصية من قبل النخب الحاكمة الشرهة والإنتهازية، الأمر الذي أدى إلى قبول متزايد من المواطنين للأفكار المتطرفة في العالم الغربي من ناحية وإلى تسييد الفكر الإرهابي الإسلاموي في المنطقة العربية والإسلامية من ناحية أخرى.

كل هذا يعني أن ثمة تراجعاً تاريخياً في الرأي العام العالمي في الوقت الحاضر وحتى الأمد المنظور، قد يطول أو يقصر، معتمدا على الحراك الشعبي العالمي وتوجهاته الفكرية والثقافية. سنناقش أدناه أسباب هذه الظاهرة محاولين استشراف المآلات القادمة.

لنبدأ بتفكيك مصطلحي اليمين واليسار. تاريخيا فإن «المصطلحين» السياسيين المفارقين حديثان نسبيا، بالرغم من أقدمية كلمة « اليمين» في التاريخ البشري. معروف للمتابع؛ حادثة جلوس أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) من الارستقراطيين، الموالين للملكية والقوى التقليدية المحافظة، المسايرة؛ على اليمين. وجلوس القوى الحداثية، المتمردة والراديكالية على الجانب الأيسر من منصة رئيس البرلمان (في الاجتماع الأول لمجلس الطبقات سنة 1789)، ومنذ ذلك الوقت أضحى مصطلحا «اليمين» و«اليسار» يتعزز استخدامهما في عالم السياسة والعلوم الاجتماعية، وكفيصل يقسم القوى السياسية بين تقدمي متحرر ورجعي محافظ.

غير أن للمسألة تفاصيلها الإشكالية، التي يجب فهمها بشكل صحيح. من المؤكد أن مصطلح أو كلمة «اليمين» قديم قدم البشرية (حلف اليمين.. ما ملكت أيمانكم .. الخ). وقد كانت تنم في الماضي السحيق عن القيم الاجتماعية المحترمة والمنسجمة مع تقاليد العصور القديمة والعصور الوسطى، حسب مفهوم قيم النبلاء في وقته.

ويجب ملاحظة أن غالبية الناس يكتبون باليد اليمنى أو يركلون الكرة بالقدم اليمنى.. وهكذا. لذا كان هناك دائما نوع من التبجيل بالأعضاء اليمنى لبني البشر. بينما كانت هناك نظرة سلبية (فأل سيىء) لأعضاء البشر اليسرى، إلى درجة أن بعض التعاليم الدينية تشيطن اليد اليسرة والقدم اليسرى في حين أنها تبجل، واضعا هالة من التقديس لليد اليمنى! استمرت الأمور هكذا حتى وصولنا إلى العصور الحديثة، حينما حدث – صدفة أو قصدا– اصطفاف اليمين واليسار في البرلمان المذكور!. ومنذئذ دخل المصطلحان القاموس السياسي. حيث بدا اليسار وكأنه يجسد روح التمرد والثورة على الأوضاع التقليدية المحافظة القديمة، التي صارت تمثل اليمين في مختلف الصعدحينما دخل العالم مرحلة الثورات البرجوازية في القارة الأوروبية في العصور الحديثة، ضد المنظومة الإقطاعية، التي شاخت بعد أكثر من ألف عام، ابتداء من القرنين الخامس عشر والسادس عشر، كانت البرجوازية في أوج نشاطها وتقدميتها. ومن الطبيعي أنها اعتبرت «يسارية» في حينه مقارنة باليمين المجسد لمصالح الملاكين الإقطاعيين والممالك الاوروبية والعالم القديم. قضت البرجوازية على الإقطاع في العالم المتمدن، مؤسسة منظومة رأسمالية متقدمة على صعيد الانتاج والصناعات الحديثة (الثورة الصناعية)، الأمر الذي أدى إلى وتيرة سريعة من التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بجانب ازدهار المدن الحديثة، كسوقٍ لتصريف المنتوج بجانب مواقع للمصانع والانتاج.

ها هنا انبثقت طبقة جديدة (البروليتاريا) التي كانت ضرورية لنمط الإنتاج الرأسمالي، حيث القطبان الرئيسان والندان والطبقتان الأساس (البرجوازية الصاعدة/ والبروليتاريا الناشئة). فلم يكن في الامكان لأحد القطبين الاستغناء عن الآخر، بغية استمرارية مسيرة الحياة والتطور المجتمعي وازدهار ثروة الأمم (ادم سميث).. ابو الإقتصاد السياسي .. و«ديفيد ريكاردو»... نشأ على يد الاقتصاديين المذكورين علم جديد يبحث العملية الإنتاجية المعقدة الحديثة (الاقتصاد السياسي).

ألف «ادم سميث» كتابه المرجعي (ثروة الأمم)، محاولا اكتشاف سر تكدس ثروة الرأسماليين ومضاعفتها، من جراء عمل طبقة العمال واستغلالها بصورة مركزة، لكنه لم يستطع الوصول إلى كنه اللغز المحير، أوالكنز الذي يجلب الثروة. سبر غور السر الدفين لم يكتب إلا لألماني (كارل ماركس)، الذي اكتشف نتيجة تأملاته العميقة وبحوثه لسنوات طوال؛ قانون «فيض القيمة» أو«القيمة الزائدة»، المدر لربح الرأسمالي، صاحب المصنع أوالمنشأة، من جهة تزايد ثروته تباعا (الرأسمال المتحرك).

لم يستطع أحد غير ماركس أن يرى بأن الرأسمالي يسرق في الواقع جهد العامل أوجزء من قوة عمله. نحن الآن في القرن التاسع عشر، حين بدأت تدق باب التاريخ ثورات نوعية من نمط آخر؛ وهي الثورات البروليتارية/ الإشتراكية – ابتداء من كومونة باريس– لدك المنظومة الرأسمالية، التي شاخت وصارت عنواناً لليمين والرجعية والجشع المرضي. في الوقت، الذي أضحى نضال الطبقة العاملة يعبرعن قلب قوى اليسار والتقدم والعدالة الإجتماعية.

الآن.. لندخل موضوعنا المطروح للنقاش؛ وهو ظاهرة تراجع وانحسار قوى اليسار في كل مكان تقريبا. وتبوؤ اليمين ساحة الحراك الاجتماعي في أغلب الدول، خاصة في الغرب والمنطقة العربية الاسلامية (اليمين الديني/ الإسلام السياسي). هنا يجب ملاحظة أن هذه الظاهرة كسمة للعصر؛ جديدة وغير مسبوقة. ففي الماضي القريب، ابتداء من ثلاثينات القرن الآفل تصدرت ولأول مرة قوى سياسية يمينية متطرفة، عرفت في إيطاليا بالحزب الفاشي وفي المانيا بالحزب النازي. غير أن ذلك الصعود والاستيلاء على السلطة (ديمقراطيا اوعنوة) من قبل اليمين المذكور توازى بتوازن القوى، مع القوى السياسية اليسارية. بمعنى ان الظاهرة المستجدة الحالية مفارقة، بل هي ظاهرة غير مسبوقة، مقارنة بفترة قبيل الحرب العالمية الثانية، حيث اتسمت قوى اليسار بقوة جماهيرية كبيرة.. كان من الممكن أن تجابه اليمين الفاشي في حينه، لو لم تتشتت قوى اليسار (نقصد هنا الحزبين الألمانيين؛ الشيوعي والاشتراكي الديمقراطي). ولم تدخل في خلافات وصراعات حادة مع بعضها البعض (مثال المانيا وصعود هتلر .....)

تشابه واختلاف.. محاولة للبحث عن الأسباب

نعم هناك شيئ من التشابه بين المرحلتين، لسالفة والحالية، من ناحية أن الرأسمالية كمنظومة «مستبدة» ومستغلة لجهد العامل؛ لا تستطيع الإستمرارية بدون حروب وتدخلات بغية التحكم في موارد الطاقة والمواد الأولية. ويحدث أن القوى البرجوازية وأجنحتها التقليدية – عادة – والإشتركية الديمقراطية – حينا– ونتيجة لتناقضاتها الداخلية، المعبرة عن الازمة البنيوية للرأسمالية، تسلم السلطة طواعية لليمين المتطرف للقيام بمغامرات محسوبة أوغير محسوبة النتائج والويلات (الحروب)، بغية القضاء على مكتسبات القوى العاملة وتجديد منظومتها المهترئة، كالثعبان الذي يغير جلده على الدوام! لكن هناك أيضا إختلاف كبير بين الفترتين. حيث أن شعار «يمينا در» الذي

نلاحظه في الدول الرأسمالية المتقدمة (الغربية) الآن، ليس بالضرورة انتقال السلطة لليمين الفاشي الواضح.. بل ليمين محافظ ومتدين أساسا، ذي حساسية تجاه النازحين من المسلمين والملونين والأعراق المختلفة، من مناطق عديدة من العالم، خاصة المنطقة العربية والشرق أوسطية.. هذا سياسيا. أما على الصعيد الإقتصادي فهذا اليمين الجديد يعادي العولمة المالية الحالية، وهو أساسا ضد الإتحاد الأوروبي (يلتقي اليمين واليسار في هذا المسعى كل لأسبابه!). محاولا استعادة مجمعاتها الصناعية من الدول الصناعية الصاعدة كالصين والهند ..الخ (هذا على الأقل ما يبدو أنه البرنامج الإقتصادي لترامب).

نعم قد تشكل الحكومات اليمينية المتطرفة، لو اتحدت في الغرب، خطورة على الوضع العالمي المتدهور والملتبس أصلا. غير أن سمة الوضع العالمي الحالي تعبر عن مرحلة انتقالية موضوعية صعبة، قد تأخذ بعض الوقت حتى يستقر العالم على شكل جديد؛ عبارة عن «منظومة عالمية متعددة الأقطاب».. حينئذ لابد أن تتفق مختلف الدول الكبرى على الحد الأدني للمصالح المختلفة للاعبين الكبار خاصة (روسيا.. الصين ... بريكس/ شنغهاي ... الخ) بغية الحفاظ على التوازن الدولي المنبثق من منظومة تعدد الأقطاب الحتمية القادمة، الأمر الذي يصب –لامحالة – في مصلحة دول التخوم الأضعف، التي تحاول الخروج على التبعية والهيمنة الغربية

كلمة حول تراجع وانحسار اليسار

التراجع بدأ مع تفكك المنظومة الأشتراكية وتداعياتها المستمرة، على الصعيد العالمي، الأمر الذي أدى إلى احباطات مجتمعية وحتى طبقية. بمعنى أن هناك تراجعا واضحا في قوة الطبقة العاملة – كما وكيفا – يتجسد في ما يمكن ملاحظته وهو؛ عملية إعادة توزيع جديد للعمل، وتموضعات طبقية جديدة.. حيث تتشكل قوى بروليتارية جديدة في الدول الصاعدة، مع ضمور للطبقة العاملة في الرأسماليات الغربية القديمة (بسبب قانون ماركس / تراجع معدل الربح).

من الطبيعي والحال هذه أن احزاب الطبقة العاملة (الطليعية الاشتراكية والشيوعية) في تراجع وتهميش وحتى تخبط فكري، ليس فقط بسبب الجانب الإقتصادي، بل نتيجة ضياع بوصلة «الدياليكتيك» وتراجع النظرة التحليلية العلمية على الصعيد السياسي، حيث أضحت «الضبابية» سيدة الرؤية والتحليل، المؤدية بالضرورة إلى عدم الفهم الصحيح لتضاريس الواقع المعاصر، والسمة الإنتقالية للعصر. بجانب القصور في فهم الأسباب الموضوعية للتراجعات الحالية.. حيث « القديم» مازال بإستطاعته تجديد نفسه. و»الجديد» لم يتشكل بعد بكامل عنفوانه. والأدهى أن هناك – كما اسلفنا– ضعفا معرفيا (فكريا/ نظريا) بيناً لدى القوى الطليعية المذكورة، أدى إلى تمترس تقليدي/ نمطي في الطرح، بعيداً عن إبتكارات تنظيرية جديدة وضرورية. فمثلا مافتئت غالبية الاحزاب الشيوعية، الخارجة من معطف الأممية الثالثة، تعتبر أن سمة العصر –مازالت وكما كانت – «الإنتقال من الرأسمالية إلى الأشتراكية». وكأن شيئا لم يحدث؟! وكأن العالم لم يتغير منذ فترة القطبين الجبارين؟!

المآلات المستقبلية

لا أحد لوحده وبجهده الذاتي، يستطيع التنبؤ بما سيكون عليه شكل العالم في العقود الأربعة أوالخمسة القادمة مثلا (2050). فالوضع العالمي معقد إلى درجة أنه يحتاج إلى نقاشات وبحوث لاتنتهي من قبل أصحاب الشأن المعنيين، والمنشدين لعالم أكثر عدلا مقارنة بالنظام العالمي «المتوحش» الحالي. أي أن الحاجة تستدعي جهوداً جماعية جبارة، بغية تقريب وجهات النظر، فيما بين القوى الطليعية، الأمر الذي يؤدي إلى عمل مشترك بين القوى التقدمية والإشتراكية، في سبيل درء الحروب والتدخلات واستعادة المبادرة والعافية، إن لجهة إعادة القوة والنفوذ السياسيين للقوى الطليعية ذاتها، أو لجهة التشكل النوعي الجديد للطبقة العاملة واصطفافاتها على صعيد العالم. هنا يجب ايضا دراسة المتغيرات، التي مست بنية الطبقة العاملة.. وهي بالطبع في حاجة إلى آليات عمل جديدة للنضالات الطبقية القادمة، وأشكال أخرى غير مسبوقة ومبتكرة، بغية التهيؤ لولوج جديد للمجتمعات البشرية، نحو منظومة ما بعد الرأسمالية؛ أي الإشتراكية.

التفاوض

منصور حسين

التفاوض هوعلم وفن وسلوك انساني راقي في أخذ القرارات الإدارية، أو في حل الخلافات بديلا عن الاستبداد أو المواجهات بين أصحاب المصلحة. عملية التفاوض تتم على شكل نقاش، فهي قد تتم بين الأفراد في مجالات عديدة مثل البيع والشراء أو في حل مشالكهم الشخصية أو الأسرية، أو تتم بين أرباب العمل والعمال والموظفين حول مصالحهم المشتركة، أو بين القوى السياسية حول تنسيق المواقف، أو بين قوى المعارضة والحكومة، أو بين الدول حول قضايا التنسيق في المواقف وعقد التحالفات الاستراتيجية، أو التفاوض على قضية قد تكون مصدراً للخلاف وتوتر في العلاقات، وسبباً مباشراً للنزاع السياسي الذي قد يصل إلى المواجهة العسكرية، أويتصاعد إلى خلاف قانوني، الذي على إثره يلجأ الطرفان إلى التقاضي أمام المحاكم الاقليمية أو قد يصل إلى التقاضي أمام المحاكم الدولية، كمثل الخلاف على الجزر أوعلى الحدود بين الدول.

ونظراً لأهمية عملية التفاوض وضرورتها في أخذ القرارات الناجعة، فقد أصبح التفاوض مهنة حرفية، ذات تقنيات ومهارات عالية، يكتسبها الفرد عبر الدراسات الاكاديمية، والخبرة العملية، والدورات التدريبية المتقدمة التي يحضرها المختصون في التفاوض. فقد عمدت معظم الجامعات حديثا إلى إنشاء قسم به أعضاء هيئة تدريس متخصصة، وإجراء البحوث والدراسات وورش التدريب في اساليب التفاوض. كما أولت المعاهد الفنية المتقدمة في العصرالحديث، إلى إنشاء أقسام متخصصة في الدراسات والتقنيات في مجال المفاوضات. وعمدت البنوك والشركات التجارية والاستثمارية وشركات التأمين، إلى توجيه جل عنايتها لمسألة التفاوض، وتدريب موظفيها من خلال الورش والدورات المتقدمة، أو توظيف افراد مختصين في قضايا التفاوض. كما ظهرت في أسواق الخدمات المالية العالمية شركات متخصصة في تقديم الاستشارات في شئون التفاوض، سواء في تطبيق التفاوض في مجال أخذ القرارات الإدارية لتصبح أكثر تسطحا لتوسيع سلسلة سلطة أخذ القرارات، لتسريع انسياب العمل وزيادة الإنتاجية والكفاءة والإبتكار وتحيق الجودة، بديلاً عن العمودية في أخذ القرارات من الأعلى إلى الأسفل، بطريقة إملاء الأوامر، وذلك من أجل أن تصبح بيئة العمل أكثر ديمقراطية.

كما يستخدم التفاوض في إجراء عقد الصفقات أو في حل المسائل المختلف عليها وحل النزاعات على مستوى المؤسسات، وهذا النوع من التفاوض يهدف إلى إنهاء الخلاف عبر التوصل إلى حل تقبل به اطراف النزاع حول مشكلة معينة.

والتفاوض يوظف ايضا في كثيرمن الأحوال بين الأطراف التي ترغب في إقامة شراكة استراتيجية سواء كان بين المستثمرين الأفراد أو بين الشركات أو بين الدول في المجالات الاقتصادية والتجارية والسياسية والثقافية. والهدف من هذا النوع من التفاوض هو الوصول إلى اتفاق يسعى إلى التعاون الذي يعزز المصالح المشتركة. أما اذا كان التفاوض يهدف مثلاً في حل الخلافات المعقدة مثل الخلاف على قضايا الحدود بين الدول وهي مفاوضات شاقة، فإن الغرض هنا من التفاوض هو انهاء الخلاف عبر التوصل إلى حل عقلاني يلبي مصالح اطراف النزاع. إذ لا يمكن إزالة النزاع أو التنكر له وإنما تغييره.

ويقصد هنا تغيير الطريقة التي تتعامل فيها الأطراف بشأن الخلافات بحيث يتم اعتراف كل طرف بمصالح الطرف الأخر. أي بدلاً من الخصام المدمر، هو التوصل عبر التفاوض إلى حلول واقعية للمشكلات بين الطرفين على طاولة المفاوضات. وهي مهمة صعبة لكنها ضرورية لإستمرارية الحياة في فضاء من التفاهم و السلم والنماء.

لـــويس ماسينيـــون والشعـــــر العـــــربـــــي

وجب أن ننتظر حتى سنة ٢٠٠٩، ليصدر في فرنسا كتابان يضمان سلسلة دراسات ومقالات للمستشرق المشهور لويس ماسينيون. توفي هذا الأخير عام ١٩٦٢ مخلفاً ورائه تحفة غنية، ذات نوع خاص من الكتابات، التي لا نستطيع اختصارها في خانة الأدب وحده، تاركاً طلابه الغربيين والشرقيين يتامى.

ايبوليت دواين*

هنري كوربين وعبد الرحمن بدوي وجاك بيرك وعلى شريعتي تأثروا كثيراً بفكر هذا المستشرق. ألا تعتبر كتابات هؤلاء بمثابة تعميق لمشروع ماسينيون في إقامة الحوار بين الشرق والغرب؟ كوربين على سبيل المثال، شاء أن يعّرف أوروبا على تقدم إيران في مجال الحكمة والفلسفة، فيما نقل عبد الرحمن بدوي الفلسفة الوجودية الأوروبية للعالم العربي، بيرك قرر أن يترجم القرآن إلى الفرنسية، فشرع علي شريعتي بالمقابل في ترجمة أعمال الفلاسفة: جان بول سارتر وفرانز فانون. كل عمليات التصدير والاستيراد الأدبية هذه تناقض حجة صدام الحضارات التي تم المبالغة في إشهارها حديثاً.

رغم التصاق إسم لويس ماسينيون ومساهمته الكبرى بالدراسات المتعلقة بعالم التصوف، منصور الحلاج، نسج ماسينيون خلال حياَته سلسلة من المقالات عن اللغة والمجتمع والاقتصاد والشعر العربي. يكفي أن نتوقف عند كتاباته المتعلقة بالشعر لاستيعاب حداثة وأهمية دراسات هذا المستشرق.

تميز القرن العشرون في تاريخ الفلسفة الأوروبية بالرجوع الى الشعرية في الكتابة، كما لو أن المنطق لدى المتحاورين في الأدب، يحتاج دائماً للخيال الشعري من أجل تغذية نفسه وتجديدها. بهذا الشكل، انغمس مارتن هايدغر في شعرية هولدرلين وجاك دريدا بخيالات أنجليوس سيلسيوس. بعد كل هذا التحاور الثقافي طبعاً، نجد أنفسنا في حيرة، في أي خانة ندرج ماسينيون، هو الذي ليس بفيلسوف ولا بشاعر؟ عدم تصنيف هذا المستشرق في خانة، يعطيه في الحقيقة مرتبة الوسيط ويجعل من كتاباته أكثر اهتماماً.

المستشرق ماسينيون كتب مقالاً نشر سنة 1927تحت عنوان: « تجربة التصوف أو العرفان والأنماط الأدبية»، يدخل من خلال هذا المقال في جدال ومناقشة حول رؤية أوروبا للشعر، ففي الجامعات الفرنسية، يتم اختصار الشعر تحت مسميات متناقضة. الشعر من وجهة نظر الأوروبيين، إما نتاج الإلهام الشخصي المتصوف، والمعكوس على ذاته حتى ولو صدر من صوت واحد ذي أحاسيس متعددة، إما انه نتاج عمل فني معكوس على الآخر لإذهاله، وهو ما نسميه نظرية: الفن من أجل الفن. وإن قررنا الذهاب بعيداً، سنرى شعر القضية المستخدم لأغراض سياسية. هذا التناقض لمسميات الشعر وثيق الصِلة لفهم الإلهام الشعري، لكن استحالة البت فيه يمكن أن تؤدي الى جدال واسع دون الوصول إلى خلاصة، وغياب الفائدة قد ينتج عنه جفاف الفكر.

في مقاله، يستخدم لويس ماسينيون خبراته المعرفية في الشعر العربي للخروج من هذا الجدل، فلا يرى أنواع الشعر تناقضاً بل تطوراً، فيدحض بذلك حجة الشاعر الفرنسي ستيفان مالارميه الذي يرى الكلام الشعري وسيلة تجارية، منفصلة عن الواقع. مستشرقنا يرى اللغة الشعرية بمثابة جسر نحو الحق، إنه يعتقد بأن اللغة العربية للحلاج ورابعة العدوية وابن أدهم تنقل حقيقة معاشة.

فعل الكتابة بذلك ليس فعلاً ملهماً ذا دوافع فنية فقط، بل إنه فعل عفوي وشفاف، شاهد على واقع شخصي. تناقضات الحلاج ليست لغزاً ميتافيزيقياً، وإنما هزة فكرية، تتسم بعفوية مضيئة للجسد. في هذه الحالة الخاصة، اللغة الشعرية التي نتهمها معظم الأوقات بتفضيل التجريدي على الملموس، تجدد الإحساس المباشر لدى القارئ. ماسينيون يقارن في حالة أخرى إبن داوود بالشعراء العرب الذين اتخذوا من الحب العذري موضوعاً لقصائدهم، ويرى بأن التوصيف لدى هؤلاء أقل عفوية وبأن لغتهم الشعرية تلجأ بشكل أكبر الى ما هو جمالي وما هو مبني على الدلالات. ماسينيون يعتقد بأن هذه الثيمة كارثة في الشعر العذري، فالشاعر في هذه الحالة يرى في الواقع خيبة، فيندفع إلى العالم التجريدي الذي لا يرطم بشاعره في القاع. الشعر العذري لدى العرب يُذكر ماسينيون بذات الشعر العذري في القرون الوسطى لدى الغرب، فيبحث، ليكتشف خليلاً فكرياً مثل السويسري دنيس دي روجمونت، الذي ألف: الحب والغرب.

في كتابه، يؤكد هذا الأخير بأن الشغف الموصوف في الشعر يتغذى من عوائق الحب. الشغف هنا ليس إلا معاناة وانفصال يدمن عليهما الشاعر، ويحول واقعه إلى مثالية ليس لها وجود. انفصال ما هو ملموس عما هو تجريدي، وانفصال ما هو حساس عما هو روحي واضح ومنظم، فيقع الشعر في الجدل وتقل فاعليته. عوضاً من أن يصبح الشعر العربي العذري طريقاً مضيئاً نحو الحبيب، فإنه يتحول إلى شاهدٍ على حب مدمر لا يمكن إعادة إعماره.

يعود مستشرقنا الغربي ليؤكد بأن التحفة الشعرية لدى الشعراء تعكس كارثة تلمس جميع الحضارات،

فخيبة الأمل من الواقع، تدفع المثقفين إلى اللجوء لتأمل جمالي كفؤ بأن ينعكس على ذاته، ولكن الحقيقة تقول بأنه ليس تأملاً وإنما استنجاد بالحبيب.

من جهة أخرى، يطل علينا الحلاج بشعر ممتلئ بمعاني الحق الإلهي. هو لا يعق فريسةً الكتابة من أجل الجمالية ونظرة الآخر، بل يرسم جمالية خاصة به أثناء الكتابة، عكس إبن داوود الذي يظل خاصعاً لجمالية حب لم يتم. ماسينيون لا يقول لنا بشكل مباشر الحقيقة التالية ولكنها مفهومة: «الشعر والحرية الإنسانية مترابطان بشكل لا يمكن انكاره، فهنالك فرق كبير بين شاعر حر وشاعر خاصع».

ثيمة رفض الواقع، يجدها ماسينيون أيضاً عند المتنبي والشاعر الفرنسي بودلير. في دراسة نشرت سنة 1936، يعقد المستشرق مقارنة بين الإثنين. بودلير والمتنبي كانا رجلا سياسة. الأول ركب على منصة الثورة الفرنسية، والثاني شارك الإسماعيليين في عراكهم السياسي. كل منهما تلقى خيبة أمل سياسية، جعلته يبحر بعيداً. المتنبي يصف في شعره نهاية الانتفاضات الإسماعيلية ويسخر منها، وبودلير يصف نهاية حقبة جميلة من الثورة الفرنسية ويرفض ما وصل اليه البلد من هيمنة للبرجوازية. ثيمة الرفض هذه أصبحت دلالة شعرية تدير دفة الكتابة، فصوت هذه الحرية المغدورة يظل دافعاً أدبياً وعالمياً.

ليس المقصد من دراسات ماسينيون إيصال فكر أدبي معين. دراسته للشعر العربي تؤكد بأن هذا الشعر نابع من الواقع. الشعر لم يكن ولن يكون أبداً عبثياً كما يظن البعض. ماسينيون يدعم فكرة أن الشعر هو توصيف لواقع إنساني، بغض النظر عن أي جدل. اللغة الشعرية مبنية على علاقة وثيقة بما هو معاش ومن خلال هذه العلاقة يرى المستشرق الفرنسي نجاح الشعر العربي في تمثيل هذه الحقيقة.

* كاتب فرنسي

فيرجينيا وولف: رواية منزوعة الحكاية

سوسن حسن

هل يمكن أن نشرع في كتابة رواية من غير قصة؟ هنالك أنواع خاصة من الكتابة، أطلقنا عليها اسم رواية، بالرغم من فقدها للحكاية. الكل كان يرى الكاتبة فيرجينيا وولف على أنها محدثة لتعريف الرواية. أكثر الأدباء شهرة أمثال فورستر ودورثي ريتشاردسون أرادوا معرفة طريقة وولف في السرد، حتى اكتشفوا غياب الطريقة وفقاً لما قالته وولف نفسها. تلك الأخيرة تعتقد أن الرواية ما هي إلا نتاج انطباعات ترسم على الورق لتشكل تحفة تستحق التأمل. لكننا، ومن ناحية أخرى، نرى أن كتابات وولف مشتتة، صحيح أنها قد تكون مليئة بالانطباعات، ولكنها ليست تلك التي تدفع الى التأمل، بل هي تلك الرؤى التي تعكر الصفو والسكينة، فتضع تساؤلات من غير أجوبة. المفكر توماس با#ل يعتقد بأن الرواية الحديثة تتغذى من الانفصال الذي حدث بين الانسان والعالم نتاج الحرب العالمية. كل المؤلفين أمثال وولف، فردیناند سیلین، ألبرت كامو وغيرهم، تأثروا بما كان يحدث حولهم من مآسي إنسانية.

ربما لم يخطئ با#ل حين ربط تعريف الرواية بما حدث على أرض الواقع، فوولف لم تعتبر كتاباتها جيدة إلا عندما أطلقت رواية غرفة جاكوب، التي تتصل بواقع تراجيدي معاش من قبل قارئ ذلك الزمان. اعتبرت وولف هذه الرواية ناجحة لأنها وضعت صوتها في أعماق الحكاية التي هي ليست بحكاية حقيقة. في غرفة جاكوب، تعرفنا وولف على بطل ليس ببطل، اسمه جاكوب، وهو غائب عن المحتوى بالرغم من أنه موضوع الرواية. نجد في الرواية راوية، تعرف كل شيء عن جاكوب ولكنها لا تسرد كل شيء، بل تنتقي الأشياء التي تريد الحديث عنها، فتضع في الرواية حلقات منفصلة من حياة جاكوب ذات طابع قصصي، لكنها سرعان ما تعاود قطع الحلقة. هنالك مشاهدات، تقاطعات، وانطباعات للراوية ذاتها. القارئ بالرغم من كل ذلك، يملئه الشغف للاستمرار في القراءة. ما لذي وضعته وولف في الرواية لتثير هذا الشغف؟ إذ ليس هنالك حكاية! ما يثير القارئ في الحقيقة هو مجموعة دلالات ذات مقصد.

جاكوب لا يظهر كثيراً في الرواية ولكنه مستاء كثيراً من المرأة على سبيل المثال، يعتقد بأنها كائن غبي، لا يملك علماً، ومع ذلك يرغب بها معظم الأوقات. تظهر الراوية لترد على جاكوب بشكل غاضب، كذلك الصوت النسائي الذي يصرخ في زمن كان فيه الذهاب للحرب أهم من الاهتمام بامرأة مريضة. نجد أيضاً في الرواية صوت الإنسان المستنجد، الذي لا يستطيع أبداً أن يكون حراً بسبب الأحكام والأعراف والظروف.

تستخدم وولف دافع الدعوة من وقت لآخر، تدعونا إلى الدخول في غرفة جاكوب التي لا يحدث فيها شيء، لكننا نثار حماسة عندما تقول: «ها هي غرفة جاكوب...» ثم تعاود لتقول: «عن ماذا نبحث في ملايين الصفحات؟ نقلب الصفحة دائما على أمل...» ولا تنهي جملتها، كأنما الكتابة لديها عبث.

حتى غرفة جاكوب، لا يطرأ عليها تجديد بل تفرغ بشكل تراجيدي في نهاية الراوية، لتدلل على موت جاكوب خلال الحرب. كل هذا يحدث من دون سابق إنذار، تقضي وولف معظم روايتها في نقل انطباعاتها ولا تعطي إلا حدثاً واحداً تراجيدياً في النهاية بشكل غير مباشر، دون أن تعيره أهمية كبرى.

هذه الكتابة ليست عبثية ولكنها تعكس عبثية حقبة. أوروبا غرقت في حرب دامية، لم يكن لها مقصد. تصادف كل هذا مع دافع يتشاركانه كل من وولف وديستويفسكي الذي لم يعش الحرب العالمية ولكن عرف كيف تنتج الحياة عبثية، أسئلة من غير أجوبة: لماذا نحارب؟ لماذا ذهب جاكوب للحرب؟ لماذا لم يختبئ؟ ليست هنالك أجوبة! هنالك فقط رغبة قوية في الإنفصال عن العبثية، أي عن العالم العبثي وفقاً لوولف، رغبة كبيرة في الإبحار في رحلة شعرية رغم تناقضات عالم أقل من عادي، غزته الرأسمالية. هذا الابحار تشمله أمواج ومن يخوض الأمواج لا يريد العودة للميناء. على الأقل هذا ما كانت تعتقده فيرجينيا وولف.

كتاب صدر في القرن السادس قبل الميلاد

«فن الحرب» هو ألا تكون هناك حرب

عصمت الموسوي

يقول زهير بن ابي سلمى في معلقته الشهيرة "وما الحرب الا ما علمت وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم". المفكر فرانسو فينلون يقارب الحرب من زاوية اخرى : "كل الحروب هي حروب أهلية لأن جميع البشر أخوة» واعترف أوباما قبل توقيع الاتفاق النووي مع ايران قبل عامين قائلا «لقد جربنا كل شي مع ايران، وبتنا أمام خيارين، اما الحرب واما الاتفاق، وقد اخترنا الاتفاق» .

أما سن تزو خبير الاستراتيجية العسكرية فيقول: الحرب خدعة.

عن تزو أريد أن أتحدث في هذا المقال وعن كتابه الشهير «فن الحرب"، الكتاب الذي كتب في القرن السادس قبل الميلاد والذي لا يزال صالحاً لزماننا رغم مئات الكتب التي صدرت بعده، والسؤال هو: هل تنطوي الحرب على أي نوع من أنواع الفن؟ هل الموت والدمار والعذاب والتدمير يعد فنا؟

حسب تزو فإن قمة فن الحرب تتمثل في تجنب الحرب من الأساس والوصول الى التسويات بدونها، واخضاع العدو بدون قتال بالخدعة والحيلة والمناورة والدبلوماسية، لكن إن لم يكن ثمة مفر من الحرب فيجب ان تخاض بذكاء ومباغتة وفن وأن تكون خاطفة وحاسمة وسريعة ومختصرة لتخفيف الألآم والخسائر البشرية وتكبيد العدو أيضا أقل الخسائر الممكنة.

يقول تزو إن استلام البلد المهزومة سالمة افضل من تدميرها، وأسر جيش العدو أفضل من تدميره، ومنح العدو منفذا للخروج أو الهرب وحفظ ماء وجهه أفضل من تحطيمه كاملاً لتفادي طغيانه وخطورته وانتقامه، وقبل الحرب يجب الالمام التام بقوة الخصم وبالأرض والتضاريس والتوقيت والظروف المناخية والسياسية والعمل على ضرب نقاط ضعف العدو واستراتيجياته وتمزيق جبهته الداخلية، لذا من الضروري ضمان وحدة الجبهة الداخلية والقيم الجامعة لها ومكافأة الجنود واغراءهم وترغيبهم، والاشتغال في الوقت ذاته على خلق الجواسيس والحرب النفسية والشائعات وحرب الاعلام في صفوف العدو، تزو يرى أن الحرب يجب ان تسبقها ليس فقط معرفة خصمك فحسب ولكن المعرفة التامة بقدراتك وبأهدافك وقيمك .

إن الاسقاطات والتطبيقات على كتاب سن تزو تكاد لا تعد ولا تحصى، حيث تبدأ الحرب بمعادلة وتنتهي بأخرى مغايرة، وكلما طال امدها عصف التغيير بعناصرها وأهدافها، فترى اعداء الامس يتحالفون مع بعضهم واصدقاء الماضي يختلفون ويفترقون، واسوأ الحروب تلك التي تخاض بلا مشروع ولا هدف، فحين يختل التوازن القديم تنشأ مناخات ومعادلات جديدة قد تقود الى تحالفات بين أعداء وحلفاء الامس، ثم قد يترتب على ذلك نشوء صراعات وحروب جديدة ايضا وحرب تلد أخرى، وهنا يجدر بنا العودة الى مقولة تسوو حول الهدف الأساس من الحرب وضرورة تجنبها قدر الإمكان، وحول مدى تطابق القيم والقواسم المشتركة بين الحلفاء، وهل الحلفاء على قلب واحد، وهل ثمة اتفاق على عدو واحد ووحدة هدف واحدة ؟

تكمن قيمة كتاب فن الحرب في أنه لم يعد مرجعا حربيا وعسكريا وسياسيا او دفاعيا ودبلوماسيا فحسب، ولكنه بات يستخدم على نطاق واسع في استراتيجيات الإدارة والتطوير الذاتي وتنمية القدرات البشرية، وفي العمل التنافسي التجاري والاعلامي والدعائي والتسويقي وفي الحرب النفسية وغيره من المجالات، فنحن نخوض الحروب والصراعات كل يوم مع أنفسنا ومع الآخر، وتخوض الدول والمؤسسات والشركات الحروب التجارية لتمكين ذاتها ورفع مستوى انتاجيتها وربحيتها وتقليل خسائرها واصلاح اخطاءها وتلمس نقاط ضعفها وجذب الاستثمارات اليها وكسب مزيد من العملاء وسط اجواء تنافس كبيرة وشرسة .

إن ولوج الحروب والمنافسات يقتضي أن تسن المؤسسة أو الشركة أو الدولة لنفسها رؤية واستراتيجية ومخطط عمل لانجاز اهداف محددة وواضحة، واي أمة أو فرد يعيش بلا هدف محتم عليه أن يخوض الصعاب يوما وان يكون عرضة لكل التقلبات والتغيرات المستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة، كما ان الهدف الذي لا يتضمن سموا ونبلاً وشمولاً وأبعاداً إنسانية وأخلاقية مصيره التلاشي والسقوط، ان فن الحرب مع النفس هو ان يعيش الانسان بطاقة ايجابية عبر السيطرة على النفس واهوائها والانتصار عليها، منتاغما مع الذات المسالمة والطبيعة الخيّرة والفطرة السوية عبرموائمة النفس بالمبادئ والاخلاق والقيم الانسانية.

قد يتساءل المرء: لماذا تنهزم هذه الدولة أو تتراجع وتنهار تلك الشركة أو يعجز فرد أو أمة عن تحقيق أحلامه، هذه الأسئلة نجد لها جواباً في هذا الكتاب المهم الذي تقام حول مبادئه وتطبيقاته اليوم العديد من الندوات وورش العمل العديدة.

إن الأمم التي هي بلا مشروع ولا تجمعها قيم واحدة، وتعجز عن مواكبة التوجهات العالمية وتخفق في تحقيق الرضا الداخلي والتجانس والسلام بين مكوناتها، وتفتقر إلى العتاد والمهارات وأدوات العصر الحديثة في التعليم والاقتصاد والتكنولوجيا والسياسة وفي الحكم وفي ادارة الدولة وفي تطبيق العدالة والمساواة وحكم القانون العادل، هي أمم منذوره للمشاكل والأزمات.

لقد تغيرت الحياة منذ وضع تزو كتابه وظهرت مفاهيم جديدة وشهدنا عصراً مختلفا يقوم على القوة الباطشة وبسط النفوذ وسحق الضعفاء وتحطيم المنافسين: "أنا ومن بعدي الطوفان»، وتدمير الطبيعة وسيطرة الرأسمالية المتوحشة التي هي بلا قلب ولا رحمة ولا أخلاق ولا إنسانية، لكن حتى أعتى دعاة الرأسمالية يقرون ويعترفون بحتمية التغيير، فإن لم تتغير هذه المنظومة التي تحكم العالم فسوف ندمر أنفسنا وندمر معنا هذا الكوكب الذي نعيش فيه في سلسلة حروب لا تبقي ولا تذر .

واحة الفكر

«أسرار الأفق» لرينيه ماغريت ١٩٥٥

ترجمة وإعداد : هشام عقيل

دع مئة زهرة تتفتح

إذا أرادت الماركسية أن تكون خلاقة لا جامدة عليها أن تنفتح على المذاهب الأخرى. عليها أن تنفتح على العلوم الإجتماعية الأخرى بإدراك مسبق لحدود تلك العلوم وحدودها هي التي تُعرفها كمذهب. هذا الإنفتاح يتضمن مشكلات نظرية جادة. علينا تفادي الأسلوب الإنتقائي الذي يرى في المذاهب الأخرى، ومن ضمنها «الماركسية»، على أنها مكملة لبعضها البعض. قل: قليلاً من علم النفس هنا، قليلاً من علم اللغويات هناك، وماركسية أكثر بقليل.

(نيكوس بولانتزاس، هل الماركسية في أزمة ؟، 1979)

قبعة بيرسيوس

على الماركسية أن تتقدم، عليها أن تواكب تطور الممارسة من دون الوقوف بشكل جامد. إذا بقيت راكدة ومنمطة ستصبح ميتة. ولكن في نفس الوقت علينا ألا نخالف المبادئ الأساسية لها، وإلا سنرتكب الأخطاء. الجمود العقائدي هو أن تتعامل مع الماركسية من وجهة نظر الميتافيزيقيا، وتعتبرها شيئاً ثابتاً.

(ماو تسي تونغ، من الكتاب الأحمر، 1966)

هنا رودس، هنا أقفز

الثورة البولشفية ... هي ثورة ضد (رأس مال) ماركس. كان (رأس مال) ماركس في روسيا كتاب البورجوازية أكثر مما هو كتاب البروليتاريا. كان الدليل الأهم لإثبات أن، في روسيا، يجب أن تكون هناك طبقة بورجوازية حاضرة، ورأسمالية متقدمة، وتقدم على النمط الغربي، قبل أن تفكر البروليتاريا حتى في العمل وفقاً لمطالبها الطبقية والثورة. الأحداث، في النهاية، ظفرت على الأيديولوجيا. الأحداث فندت كل المفاهيم النقدية بأن على روسيا أن تتطور وفقاً لقوانين المادية التاريخية.

(أنطونيو غرامشي، ثورة ضد "رأس المال"، 1917)

قانون مورفي

اكتسبت الماركسية النظرية، كما طُبقت عند البولشفية الروسية ، مُثل الحيوية، والشمولية، والخصوصية، التي عند فلسفة الحياة (Weltanschauung)، ولكن في ذات الوقت اكتسبت تقريباً تمثيلاً غرائبياً لما هي تحاربه أصلاً. كانت أصلاً جزء من العلوم، وفي تكونها كانت متأسسة على العلم والتكنولوجيا، ولكنها على اية حال أقامت حظراً على التفكير بشكل صلب مثل الأديان سابقاً. كل الدراسات النقدية حول النظرية الماركسية هي ممنوعة، وأي شخص يشك في فعاليتها يعاقب كمهرطق كما كانت تفعل الكنيسة الكاثوليكية يوماً. أعمال ماركس، كما لو كانت مصدراً للوحي، أصبحت تُعتبر كالإنجيل والقرآن، رغم أنها لا تخلو من التناقضات والأخطاء.

(سيغموند فرويد، فلسفة الحياة، 1932)

إدراك (٢)

بعد عدة أيام سأبلغ من العمر نصف قرن. ومثلما قال لك الملازم البروسي يوماً: «عشرون سنة من الخدمة .. ولا زلت ملازماً»، يمكنني أن أقول لك: «أحمل نصف قرن على كتفيّ، ولا زلت شحاذاً». كم كانت أمي محقة عندما قالت: «فقط لو حاول كارل أن يكسب رأس المال فضلاً عن الكتابة عنه !».

(كارل ماركس، رسالة إلى إنجلز، 1868)

الجدار

الجدار متهالك .. فقط عليك دفعه ليسقط.

(لينين الشاب، رداً على ما قاله شرطي له في مظاهرة جامعية: أتثور أيها الشاب وهذا الجدار المتين أمامك ؟)

التوحد في الليل

احتفلَ الحزب بانتهاء مؤتمره، واحتفلَ بي عضواً قيادياً في هيئة حزبية عليا، واحتفلتُ مع الرفاق بالمناسبة الأولى، وخرجتُ إلى الليل، كما لو كان الليل حزبي الآخر وأطلقتُ ضحكة صاخبة. قلتُ لنفسي ... ما علاقتي بالهيئات العليا، وأنا الذي أمارس النظرية نهاراً وأكتب الشعر ليلاً ؟.

(مهدي عامل، نقلاً عن فيصل دراج في «الراحل مهدي عامل مع أطياف راحلة»- 2013)

التقدمي

رئيس التحرير: د. حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي

التقدمي العدد 112 ـ مارس 2017 السنة الخامسة عشر SDPA 499

مقبلٌ موعد
المهرجان الذي
نكتبُ الآن تاريخه

■ الشهيد سعيد العويناتي

روح انتفاضة مارس

د. حسن مدن

حملت انتفاضة مارس ١٩٦٥ في مضمونها وتوجهاتها البُعدين الوطني والاجتماعي. فهي من جهة انتفاضة وجهت ضد الحماية البريطانية على وطننا، ومصادرة الإرادة الوطنية المستقلة لشعبنا، وإحكام قبضة المستعمر البريطاني على مقدرات البلاد، وهي من الجهة الأخرى حملت بُعدا اجتماعيا – طبقيا كونها عبرت عن احتجاج الطبقة العاملة البحرينية، خاصة في شركة النفط، ومجمل الجماهير الكادحة على أوجه الاستغلال الذي كانت الشركات الاحتكارية تمارسه ضدها.

في أحد جوانبها الرئيسية بدت انتفاضة مارس تجسيداً للمنجز الرئيسي الذي استطاعت حركة هيئة الاتحاد الوطني إحرازه، وهو وأد الفتنة الطائفية التي أطلت برأسها في الخمسينات، وتوحيد جهود الشعب تحت قيادة رموزه الوطنية من قادة الهيئة، سنة وشيعة، في النضال من أجل الديمقراطية والإصلاحات السياسية وإطلاق حرية العمل النقابي.

كانت انتفاضة مارس 5691 انتفاضة للشعب كله من مختلف المناطق، بدءا من المحرق مرورا بالعاصمة المنامة وجزيرة ستره وانتهاء ببقية قرى البحرين. والشهداء الذين قدمهم الشعب في تلك الانتفاضة قربانا لقضية الحرية والديمقراطية يتحدرون من مختلف تكوينات الشعب، ولم يقتصروا على طائفة بعينها.

وإذا كانت هيئة الاتحاد الوطني قد قِيدت من قبل الشخصيات الوطنية التي تميزت بدرجة عالية من المهابة والكاريزما السياسية والمقدرة على التأثير في الجماهير وتحشيدها في النضال الوطني، فان «نجاح» سلطات الحماية البريطانية في تصفية الحركة باعتقال، ومن ثم نفي وسجن قادتها، أدى إلى نشوء فراغ سياسي في البلد، كان يمكن له أن يطول لولا أن التنظيمات الوطنية السرية التي تشكلت في منتصف الخمسينات مثل جبهة التحرير الوطني والتنظيمات القومية، وبعضها تشكل في قلب حركة الهيئة، قد نهضت بعبء قيادة الانتفاضة، وتحويلها من حركة عفوية في بداية اندلاعها إلى حركة منظمة، تجلت فيها كل مظاهر الانتفاضة في شروطها المعروفة.

وكانت لافتةً المشاركة الواسعة والمشرفة للمرأة البحرينية في تلك الانتفاضة، حيث كان للنساء دور مشهود في فعالياتها المختلفة، وهو الأمر الذي اظهر ومنذ وقت مبكر استعداد نساء بلادنا وحماسهن لأن يكن دوما في قلب الكفاح لا من أجل حقوقهن كنساء فحسب، وإنما في مجمل النضال الوطني والديمقراطي للشعب.

وإذا كانت انتفاضة مارس 1965 قد عكست الثقل العددي والنوعي للطبقة العاملة في المجتمع البحريني على خلفية الحراك الاجتماعي – السياسي الذي نشط منذ الخمسينات خاصة، فإنها قد تحولت إلى انتفاضة وطنية شاملة كل المناطق والفئات دون استثناء، واستطاعت أن تحقق بعض أهدافها في إعادة العمال المفصولين إلى أعمالهم. لكن الآثار العميقة لهذه الانتفاضة ستمتد لاحقاً وستظهر في بنية وأداء الحركة الوطنية البحرينية وفي خبراتها النضالية والتنظيمية وفي تعزيز خطابها السياسي والفكري وازديادها نضجاً.

وانعكست روح انتفاضة مارس ودروسها في مجمل المسيرة الوطنية اللاحقة التي أدت إلى نيل البلاد استقلالها الوطني وفي سَن أول دستور في البلاد وإقامة حياة نيابية عام 1973، التي سبقها مباشرة التحرك العمالي في مارس 1972 بقيادة اللجنة التأسيسية لاتحاد العمال والمستخدمين وأصحاب المهن الحرة.

في ذكرى هذه الانتفاضة المجيدة يظل مهماً الحفاظ على أهم ما جسدته وهو الوحدة الوطنية، وحدة فئات الشعب وطبقاته الاجتماعية بصرف النظر عن الطائفة أو المذهب أو الفئة، وتعميقها بالمزيد من الحريات السياسية والنقابية والحريات العامة، خاصة حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة والتنظيم، وإيجاد آليات الحوار المستدام والشراكة بين الدولة والمجتمع.